تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجاً

(2020-2011)

The Impact of the Libyan Crisis on the National Security of North African States; Algeria As A Model

(2020-2011)

إعداد

علياء محمد عبدالجواد المنصوري

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

كانون ثاني، 2021

التفويض

أنا الطالبة علياء محمد عبدالجواد المنصوري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الإسم: علياء محمد عبدالجواد المنصوري

التاريخ: 3/ 1 /2021

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، الجزائر أنموذجاً (2011 – 2020)

وأجيزت بتاريخ 2021/1/3

الإسم	أعضاء لجنة المناقشة	مكان العمل	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبدالقادر فهمي الطائي	(مشرفاً)	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتورة ريما لطفي أبو حميدان	(رئيساً)	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتورة سحر محمد الطراونة	(عضواً داخلياً)	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور مازن "أحمد صدقي" العقيلي	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	.....

شكر وتقدير

بدايةً أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائيّ، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولما أسدى من إرشادات وتوجيهات علميّة كانت غاية في الاهمية من اجل تطوير وإعداد الرسالة.

كما أتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى اعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة رسالتي هذه؛ شاكرةً لهم جهدهم في مراجعة الرسالة ومناقشتها.

كما أشكر أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين تلقيت العلم على أيديهم في برنامج الدراسات العليا، وعلى توجيهاتهم، ودعمهم الدائم.

الإهداء

إلى روح والدي، محمد عبدالجواد المنصوري، رحمه الله تعالى،

وإلى والدتي حفظها الله تعالى،

وأخي، عماد محمد عبدالجواد المنصوري.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصَّفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول **خلفية الدراسة وأهميتها**	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الإطار النظري والدراسات السابقة	11
أولاً: الإطار النظري	11

ثانياً: الدراسات السابقة 14
ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة 19
منهجيّة الدراسة 20

الفصل الثاني
الأزمة الليبيّة: أسبابها ودوافعها

المبحث الأول: الأسباب والدوافع الداخلية للأزمة الليبيّة 24
المبحث الثاني: الأسباب والدوافع الخارجيّة للأزمة الليبيّة 38

الفصل الثالث
دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبيّة

المبحث الأول: سياسات القوى الإقليميّة في التعامل مع الأزمة الليبيّة 56
المبحث الثاني: سياسات القوى الدوليّة وتعاملها مع الأزمة الليبيّة 72
المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبيّة على الأمن القوميّ لدول شمال أفريقيا 88

الفصل الرابع
تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري والاستجابة الجزائرية لها

المبحث الأول: تأثيرات الأزمة الليبيّة على الأمن القومي الجزائري 101
المبحث الثاني: الاستجابة الجزائريّة للأزمة الليبيّة 110

الفصل الخامس
الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة 123
الاستنتاجات 127
التوصيات 130
المراجع 133

تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؛ الجزائر أنموذجاً (2011-2020)

إعداد

علياء محمد عبدالجواد المنصوري

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي

المُلَخّص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة الليبية ودوافعها، والتعرف على دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبية وكيفيّة التعامل معها. والوقوف على تأثيرات الأزمة الليبيّة على دول الشمال الأفريقي، وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

وتمحورت مشكلة الدراسة حول التهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية، على مستوى إقليم شمال أفريقيا عموما، ودولة الجزائر تحديداً. وذلك بعد تحول الجغرافيا الليبية إلى بؤرة عدم استقرار وتوتر أمني، وتداخل الأوضاع فيها مع التهديدات الأمنية في الإقليم.

وكان السؤال المحوري للدراسة هو: ما تأثيرات الأزمة الليبيّة على دول الشمال الأفريقي؟ وما تأثيرها على الأمن القومي الجزائري؟

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله دراسة الأحداث من خلال وصفها بدايةً، ومن ثم الانتقال إلى مستوى التفسير، من ثم الاستنباط واستخلاص النتائج، إضافة إلى

منهج صنع القرار، الذي ينطلق من افتراض أنّ معظم العلاقات ما بين وحدات النظام الدوليّ هي نتاج قرارات مجموعة أشخاص، مخوّلين قانونيّاً، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول.

وقامت الدراسة على افتراض مفاده أن للأزمة الليبيّة لم تكن شأناً ليبياً فحسب، إنما كان لها ارتدادات أمنيّة على دول شمال أفريقيا، والجزائر على وجه التحديد.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها أنه كان للأزمة في ليبيا تأثيرات عديدة، على مستوى إقليم شمال أفريقيا، وجاء في مقدمتها التأثيرات الأمنيّة، إضافة إلى التأثيرات الاقتصاديّة والتداعيات الجيوسياسية. وأنه وبسبب من حالة الفوضى وغياب السلطة المركزية في ليبيا، برزت المطامع لدول عديدة في ليبيا، وأن الأزمة الليبية تأثيرات على الأمن القومي الجزائري وهو ما جاء نتيجة تفاقم وتدهور الأوضاع الأمنيّة في ليبيا. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور العربي للتوصل الحل والتسوية في ليبيا، وضرورة توجيه الجهود الإقليمية والدولية باتجاه بناء مؤسسات الحكم في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الأزمة الليبيّة، الجزائر، شمال أفريقيا.

The Impact of the Libyan Crisis on the National Security of North African States; Algeria As A Model (2020-2011)

Abstract

The study aimed to identify the causes and motives of the Libyan crisis, and to identify the role of regional and international powers in the Libyan crisis and how they deal with it. Also, understanding the effects of the Libyan crisis on the countries of North Africa, and its impact on the Algerian national security.

The problem of the study revolved around the security threats resulting from the Libyan crisis, at the level of the North Africa region in general, and the state of Algeria in particular, after the Libyan geography turned into instability, security tension, and unrest, which overlapped with security threats in the region.

The main question of the study was: What are the effects of the Libyan crisis on the North African countries? What is its impact on the Algerian national security?

The study used the descriptive and analytical method through which events are studied by first describing them, and then moving to the level of interpretation, then deduction and drawing conclusions. In addition to the decision-making approach, which is based on the assumption that most of the relations between the units of the international system are the result of the

decisions of a group of people, legally empowered, to formulate the supreme policy of the state and its other relations with other states.

The study was based on the assumption that the Libyan crisis was not only a Libyan affair, but rather had security repercussions on North African countries, and Algeria in particular.

The study concluded with several results, the most important of which is that the crisis in Libya had many effects, at the level of North Africa, on top of which were the security effects, in addition to the economic and geopolitical effects. And because of the chaos and the absence of a central government in Libya, the ambitions of many countries have emerged in Libya, and that the Libyan crisis has impacts on Algerian national security, which was the result of the worsening and deterioration of the security situation in Libya. The study recommended the necessity of activating the Arab role to reach a solution and settlement in Libya, and the necessity of directing regional and international efforts towards building institutions of governance in Libya.

Key Words: Libya, Libyan Crisis, Algeria, North Africa.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

جاء اندلاع الأزمة الليبيّة بدايةً منذ العام 2011م، ضمن سياق ما عرف حين بـ "الربيع العربي"، بالتزامن مع سلسلة من الاضطرابات وحركات الاحتجاج الشعبية التي انطلقت حينه عبر عدد من الدول العربيّة. وهو ما انتهى إلى إسقاط نظام الحكم في ليبيا، والذي كان قد استقر طوال ما ينيف عن أربعة عقود، منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى الحكم عام 1969م، وقد أدى هذا الانهيار في نظام الحكم إلى الدخول في مرحلة جديدة ظلت طوال قرابة العقد من السنوات مفتقدة للاستقرار وهو ما جاء بسبب من غياب صيغة توافقية جديدة تجمع عليها مختلف القوى الاجتماعيّة والسياسيّة في ليبيا.

تتداخل في الأزمة الدوليّة العوامل والعناصر الفاعلة، الداخليّة مع الخارجيّة، كما تنعكس آثار الأزمة ومخرجاتها وتتعدى إلى البيئة المجاورة المحيطة، وتنعكس الآثار الأبعد على المستوى الدوليّ؛ وذلك بحكم الطبيعة المتداخلة للبيئة الدوليّة والنظام الدولي المعاصر وترابط العناصر فيه. حيث تسعى الدول والأطراف المعنيّة للتدخّل في الأزمة بما يضمن لها مصالحها.

وتعتبر الأزمة الليبيّة نموذجاً للأزمة الدوليّة التي شهدت تدخل أطراف خارجيّة عديدة، بما فيها الإقليميّة والدوليّة، وهو ما كان من أهم أسباب تأجيجها وتصاعدها، إلى جانب العوامل المرتبطة بالبيئة الداخليّة المتعلقة بالنسيج الاجتماعي والبُنى الاقتصادية والسياسية في ليبيا.

إضافة إلى ذلك، وكغيرها من الأزمات الدوليّة، كان للأزمة الليبية آثار متعديّة، منها ما برز بشكل مباشر على مستوى الإقليم، وبالتحديد فيما يتعلق بالتهديدات الأمنيّة، بما في ذلك انتشار السلاح،

ونشاط الجماعات الإرهابية، ونشاط جماعات الجريمة المنظّمة. ومنها ما ظهر على المستوى الأبعد وارتبط بأبعاد دوليّة، بما في ذلك المساهمة في تصاعد وزيادة نشاط جماعات الإرهاب الفاعلة على المستوى الدوليّ، إضافة إلى مساهمتها في مفاقمة مشكلة الهجرة غير الشرعيّة.

وكان إقليم شمال أفريقيا الأكثر تأثراً بالأزمة الليبية وانعكاساتها على مختلف المستويات، وذلك بحكم الجوار والتماسّ المباشر، وهو الإقليم المتصل والمفتوح جغرافياً على الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، وهي المناطق التي تشهد أصلاً تحديّات أمنيّة عديدة ونشاط جماعات إرهابيّة عديدة، فساهمت الأزمة في تصاعد هذه التحديّات. وانعكس كل ذلك على دول الإقليم، بما في ذلك الجزائر، وهي الدولة التي كانت قد شهدت تحديات أمنية كبيرة خلال العقود الماضية، مما أوجب إليها الاستجابة والتفاعل مع الأزمة، وتبني مبادرات متعددة لمعالجتها.

وتعتبر دولة الجزائر من الدول التي كان للأزمة الليبية تأثير على أمنها القومي، وذلك باعتبار أنها تتشارك بحدود مباشرة مع ليبيا، على طول ما يقارب الألف كيلومتر، وكانت الجزائر قد عرفت اضطرابات مشابهة طوال سنوات ما عرف بـ "العشريّة السوداء"، خلال الفترة (1991–2002م)، وهو ما جعل الدولة الجزائرية شديدة الحساسية لتصاعد الأحداث في ليبيا منذ انطلاقتها عام 2011م، هذا بالإضافة إلى ما تركته هذه الأزمة من تداعيات على المستويات الاقتصادية، والأمنية والاجتماعية والجيوسياسيّة.

مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة حول التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية، على الأمن القومي لدول إقليم شمال أفريقيا عموماً، ودولة الجزائر تحديداً. وذلك بعد تحول الجغرافيا الليبية إلى بؤرة عدم استقرار وتوتر أمني، إثر اندلاع الأزمة الليبيّة المستمرة منذ ثورة "17 فبراير" عام 2011م، وتداخل الأوضاع فيها مع التهديدات الأمنية في الإقليم.

وذلك باعتبار ما نجم عن الأزمة الليبية من تهديدات وتداعيات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول الإقليم والدولة الجزائريّة، بما في ذلك تصاعد التنافس الدولي والإقليمي على السيطرة والنفوذ على امتداد الجغرافيا الليبيّة، إلى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة، وتصاعد مخاطر التقسيم والتفتيت الاجتماعي.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أسباب الأزمة الليبية ودوافعها.
2. التعرف على دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبية وكيفيّة التعامل معها.
3. الوقوف على تأثيرات الأزمة الليبيّة على دول الشمال الأفريقي.
4. التعرف على تأثير الأزمة الليبيّة على الأمن القومي الجزائري.

أهمية الدراسة

تكمن أهميّة الدراسة في جانبَين:

الأهمية العلميّة:

تكمن الأهمية العلميّة للدراسة في الإسهام بإدراك طبيعة تفاعل حالة التوتر وعدم الاستقرار في دولة ما مع الأوضاع والتحديات الأمنيّة على مستوى الإقليم والدول المجاورة لها، وكذلك على المستوى الدولي. وأيضا في فهم الاستجابة والمعالجة من هذه الدول المتأثرة للأزمة، وذلك عبر استخدام نموذج دراسة الحالة، وهو ما تم تطبيقه في هذه الرسالة على الدولة الجزائريّة وتأثرها بالأزمة الليبيّة ومن ثم استجابتها لها. وكذلك تسهم الدراسة في توسيع مفهوم الأمن للدولة، وإدراك مصادر تهديده، والوقوف على مستوى الترابط بين الأمن الداخلي للدول وأمن الإقليم المحيط بها.

الأهميّة العمليّة:

مساعدة صانعي القرار والمسؤولين في الجزائر، ضمن مختلف المستويات والأجهزة والمؤسسات المدنية والأمنية، على التعامل والاستجابة الفعالة للأزمة الليبيّة، وزيادة الوعي بسبل معالجتها، على المستوى المباشر، وغير المباشر، بما يضمن معالجة آثارها.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي للدراسة هو: ما تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا؟ وتحديداً على الأمن القومي للجزائر؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أسباب الأزمة الليبية ودوافعها؟
2. ما دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبية وكيف تعاملت معها؟
3. ما تأثيرات الأزمة الليبيّة على دول الشمال الأفريقي؟
4. ما تأثير الأزمة الليبيّة على الأمن القومي الجزائري؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من افتراض مفاده أن الأزمة الليبيّة لم تكن شأناً ليبياً فحسب، إنما كان لها ارتدادات أمنيّة على دول شمال أفريقيا، والجزائر على وجه التحديد.

حدود الدراسة

تشتمل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الجغرافية: إقليم شمال أفريقيا، وبالتحديد الدولتين الليبية والجزائرية.
- الحدود الزمنيّة: تقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين بداية أحداث ما عرف بـ "الثورة الليبية" عام 2011م، وحتى العام 2020م، العام الذي تنتهي به الدراسة.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يأتي:

صعوبة الوصول إلى المعلومات والأرشيف السياسيّ المتعلق بموضوع الدراسة؛ وذلك بسبب الطابع الأمنيّ والسريّ للتداولات بين الأطراف المعنيّة. بالإضافة إلى ندرة الدراسات العلميّة العربية في موضوع الدراسة، وعدم تناولها لكيفية تفاعل الأزمة الليبية مع التحديات الأمنيّة على مستوى الإقليم.

مصطلحات الدراسة

1. الأزمة (Crisis)

- لغةً:

الأزمة هي الشدة والضيق، وهي القحط، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم (الجوهري، 2009: 39).

- اصطلاحاً:

- عرفها هنري كيسنجر بأنها: ((عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها)) (الضحيان، 2001: 29).

- وعرفها نورمان فيلبس بأنها: ((حالة طارئة، أو حدث مفاجئ، يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظومة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً،

واهتماماً فوريّاً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظومة)) (Phelps, 1986: 6).

- وعرفها عبد القادر محمد فهمي بأنها: ((نمط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحادّ أو الإنكسار المفاجئ في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغتة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة، ويطرح احتمالات قويّة لاستخدام العنف المنظّم)) (محمد فهمي، 2014: 224).

- وعرفها فهد الشعلان بأنها: ((حالة توتر ونقطة تحوّل تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابيّة، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة)) (الشعلان، 2002: 26).

- اجرائيّاً:

الأزمة الليبيّة:

هي حالة من الانسداد بين الأطراف المحليّة والدولية الفاعلة في ليبيا؛ حاصلة بفعل تعارض المصالح والأهداف بين هذه الأطراف.

2. الأمن (Security):

- لغةً:

الأمن هو ضد الخوف. وأمن الشيء، اطمأن إليه ولم يخف منه. (الجوهري، 2009: 56)

- اصطلاحاً:

- يعرف باري بوزان الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية؛ فالحدّ الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود (Buzan, 1991: 432).

- وعرفه روبرت مكنمارا أنه: "في علاقة تفسيرية سببية مع التنمية؛ حيث من دونها لا يوجد أمن، وان الدولة التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظلّ ببساطة آمنة" (مكنمارا، 1970: 125).

- أما ألكسندر واندت فذهب في تعريفه للأمن إلى أنه: "مسألة إدراك وليست مسألة حتمية، وان صناع القرار هم المسؤولون عن ذلك، ومن ثم فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتميّة، بل تصوّر وتمثيل عقلي، وإن إمكانية التخلي عن المصلحة الضيقة وبناء السلم والأمن مرتبط بما تريده الدول" (Wendet, 1992: 401).

- اجرائياً:

الأمن القومي الجزائري:

هو قدرة دول شمال أفريقيا على تحصين سكانها وإقليمها من المخاطر والتهديدات، سواء الداخلية منها أو الخارجية.

3. دول شمال أفريقيا (North African States):

- **لغةً:**

الشمال هو الجهة التي تقابل الجنوب. (الجوهري، 2009: 614)

- اصطلاحاً:

مصطلح لتشكيلة من مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة في المنطقة الأكثر شمالا من القارة الأفريقية. وهي جميعاً دول أعضاء في جامعة الدول العربية (Encyclopedia Britannica, North Africa, 20/4/2016).

- اجرائياً:

دول شمال أفريقيا:

هي الدول التي تقع شمال قارة أفريقيا وتطلّ على البحر الأبيض المتوسط، وهي خمس دول: المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظريّ

التعريف التقليدي للأمن القومي كان يقتصر على الحماية من الهجوم والاعتداء الخارجي، وبالتالي فقد نظر إليه باعتباره يتحقق عبر إقامة الدفاعات والتحصينات العسكريّة. وهو ما انبنى عليه الإعتقاد بان بأن أفضل السبل لتحقيق الأمن القومي تكون عبر زيادة القوّة العسكريّة.

إلا إن المفهوم المعاصر للأمن القومي اتجه نحو توسيعه ليتضمن ما هو أكثر من تجهيز وإعداد القوات العسكريّة. وبحيث باتت القوّة العسكريّة، وبالرغم من اعتبارها مكوناً مهماً من مكونات الأمن، تُعد جانباً واحداً من جوانبه. واتسع مفهوم الأمن القوميّ ليشمل مجموعة واسعة من التحديات التي تؤثر على الأمن غير العسكري للدولة، من الأمن الاقتصادي، إلى الأمن الاجتماعي، إلى أمن الطاقة والمياه، إلى الأمن البيئي.

وقد برزت عدّة تعريفات معاصرة لمفهوم الأمن القوميّ، فمن وجهة نظر هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الأمن القومي يعني أيّة تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء (Kissinger, 1969: 46).

وكذلك تعريف روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في القرن العشرين، والذي عرّف الأمن القوميّ في كتابه "جوهر الأمن"، بأنه التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة. واعتبر بأنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية

تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل (McNamara, 1966: 149).

أما تريجر وكرننبرج فقد عرفا الأمن القومي بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيويّة (Trager, 1973: 35).

في حين يشير تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، إلى الأمن القومي هو العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً (Buzan, 1983: 7).

عالم السياسة الفرنسي داريو باتيستيلا، رأى أن الأمن القومي موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم. وهذه القيم من منظوره تتمثل في: بقاء الدولة، والإستقلال الوطني، والوحدة الترابية، والرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، والحفاظ على الحريات الأساسية.

وقد ميّز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن، هي الأمن العسكري، ويخصّ المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها. ومن ثم ياتي الأمن السياسي، ويعني به الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. ومن ثم الأمن الاقتصادي، ويخصّ الموارد الماليّة والأسواق الضروريّة للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه. والأمن الاجتماعي، وهو قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة

والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. وأخيراً هناك الأمن البيئي، والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي، باعتباره شرطاً أساسيّاً تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية (Buzan, 1983: 43).

وهكذا، نجد بأن مفهوم الأمن القومي المعاصر لا يتجه للتركيز على المعالجة المباشرة للتهديدات والمخاطر، وعلى المستوى المباشر والمدى القصير، وإنما هو يتجه للتعامل مع التهديدات والمخاطر المحتملة، على المستويات المستقبليّة، المتوسطة، والبعيدة، وهو يسعى لحشد قدرات الدولة والشعب كافّة وبقائها مهيئة في سبيل مواجهة أي تهديدات منتظرة ومحتملة مستقبلاً، والعمل على الإعداد والبقاء على أهبة الاستعداد بشكل مستمر، بما في ذلك اثناء أوقات الرخاء والسلم.

وفي حالة الأزمة الليبيّة فإنّ ما نجم عنها من تداعيات وآثار، بسبب من حالة التدهور الأمني والانهيار والضعف على مستوى مؤسسات الدولة والحكم المركزي منذ العام 2011م، شملت مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة، وتعدت لتصل تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار ضمن إقليم شمال أفريقيا، وبحيث كان لها تأثير مباشر على الأمن القومي لتلك الدول، ومن ضمنها الجزائر.

ثانياً: الدراسات السابقة

العربية:

- دراسة حادي، إبراهيم (2018): **الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري.**

حاولت الدراسة معالجة وتحليل تداعيات حالة فشل الدولة في ليبيا، وكيف أثر هذا الفشل على الأمن القومي للجزائر، وذلك من خلال دراسة أهم المسببات والعوامل التي ساهمت في الوصول إلى حالة الفشل، ومن ثم دراسة التهديدات الأمنيّة التي صاحبت مرحلة الفشل هذه.

انطلقت الدراسة من طرح الفرضية الرئيسية التالية: "لقد أصبح فشل الدولة في ليبيا من بين أهم التهديدات الأمنيّة على الأمن الوطني الجزائري وذلك بسبب جملة التهديدات الأمنيّة التي تعدت الحدود الليبية". وقد اعتمد الباحث على منهج "دراسة الحالة"، وذلك من خلال دراسة الحالة الليبية وفق مقاربة متعددة المستويات من أجل دراسة أهم التهديدات الأمنية التي تزامنت مع فشل الدولة وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

تطرق الباحث لأبرز التهديدات الأمنيّة التي ظهرت بعد سقوط نظام القذافي، ومن ثم انتقل إلى مبادرة دول الجوار لتبني العديد من المقاربات والمقترحات من أجل الوصول إلى حلّ للأزمة، مع التطرق إلى دور الجزائر، والتي خلص الباحث إلى أنها كانت سبّاقة في العمل من أجل تسويتها بالطرق السلميّة رافضةً بذلك التدخل الخارجيّ في ليبيا، وهو ما أوصى الباحث بضرورة الاستمرار عليه وعدم التحوّل عنه.

- دراسة أميرة، برحايل (2016): **التحوّل الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي؛ المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيريّة.**

سعت الدراسة إلى معالجة مدى تأثير سقوط نظام القذافي على الوضع الأمني لدول الجوار الإقليميّ، فتتبعت مسار عملية التحوّل بنظام الحكم في ليبيا، بداية من العوامل التي ساهمت ببروز المطالب الشعبيّة لإسقاط النظام وصولاً إلى التدخل الدولي وفقاً لقرار الأمم المتحدة (1973)، الصادر في آذار (مارس) عام 2011م. سعت الدراسة للوقوف على تداعيات التحوّل في ليبيا على دول الجوار الإقليمي على ضوء المقاربة الأمنيّة لـ "باري بوزان" و"ويفر" حول المركب الأمني الإقليمي.

تضمنت الدراسة مستويين من التحليل: المستوى الأول مرتبط بالإطار المفاهيمي لبناء وتكوين التحوّل الديمقراطي في ليبيا، من خلال الإحاطة بمختلف المتغيّرات والعوامل التي ساعدت في ظهوره. والمستوى الثاني يرتبط بدراسة التداعيات الأمنيّة والمخاطر لسقوط نظام القذافي على دول الجوار الإقليمي، بما فيها الجزائر، في ظل غياب العمل الجماعيّ أو الثنائي، وسعي الدول منفردة للبروز كقوة إقليمية قادرة على حل الأزمة بشكل منفرد.

خلصت الدراسة في النهاية إلى نتيجة مفادها أن التحديّات الأمنيّة في ليبيا قد يقتصر تأثيرها المباشر على الدول المجاورة لها في المدى القريب، أما على المدى المتوسط فسيكون لها تداعيات تمسّ الدول العربية والدولية بشكل كبير. وبناءاً عليه أوصت الدراسة بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة للازمة في ليبيا وبما يحدّ من تداعياتها على كامل المنطقة.

- دراسة الزواوي، محمد سليمان (2014): **التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية.**

تطرق الباحث إلى دور عدد من العوامل التي عدّها مهمة في تحريك الصراع بليبيا منذ اندلاع الثورة عام 2011م؛ من الطبيعة الجغرافيّة للدولة الليبية، إلى تأثير القبليّة، وارتباط القبيلة بالسلاح، إضافة إلى الدور الخارجي في الأزمة الليبيّة.

تناولت الدراسة مسار التعثّر في بناء مؤسسات الدولة بعد ثورة "17 فبراير"، وركزت على دور النفط كأحد محفزات عدم الاستقرار. وخلصت إلى أن الأزمة الليبيّة باتت أزمة متعديّة نطاقها لتصل إلى دول الجوار، وعلى رأسها مصر والجزائر ودول شمال المتوسط الأوروبية، وبالتالي أوصت بضرورة بذل دول الجوار كافة الجهود في سبيل التوصل إلى تسوية للأزمة والمضيّ قدماً في المرحلة الانتقاليّة.

- دراسة قلواز، إبراهيم، وغربي، محمد (2014): **تداعيات تصاعد الأزمة الليبيّة على الأمن الإقليميّ والأمن الجزائريّ.**

قدمت الدراسة تحليلاً تاريخيّاً للعوامل التي ساهمت في تكريس ثقافة "اللادولة" والهويات الجهويّة الضيقة، منذ استقلال البلاد عام1951م. وكيف ساهم حكم القذافي خلال أربعة عقود بتعزيز المنطق القبليّ والعشائريّ. حيث خَلُصَ الباحث إلى أنّ عامل القبيلة كان أبرز معيق لبناء مؤسسات الدولة في مرحلة ما بعد إسقاط النظام عام 2011م، حيث اصطدمت جهود بناء مؤسسات الدولة بالمكوّنات التقليديّة للمجتمع الليبي. والعامل الآخر تمثّل في دور التدخلات الخارجيّة ذات الأهداف والمصالح المتعارضة.

تناولت الدراسة السياقات الإقليميّة لتصاعد الأزمة الليبيّة، وارتباط ذلك بانقلاب/ثورة الثلاثين من حزيران (يونيو) 2013م في مصر تحديداً. وتعرّضت لتأثيرات حالة الفوضى في ليبيا وتهديدها لدول

الجوار، بما في ذلك تهديد الأمن والاستقرار في الجزائر، حيث استعرضت عدداً من الارتدادات والأحداث الأمنيّة في الداخل الجزائري التي ارتبطت بأشكال مباشرة وغير مباشرة بالصراع في ليبيا، خالصةً بذلك إلى وجود تأثيرات للأزمة على الجزائر، وضمن مستويات متعددة. وانتهت الدراسة إلى استعراض الجهود الأمنيّة والدبلوماسيّة التي بذلتها الدولة الجزائرية لمعالجة التهديدات، والتي أوصت بضرورة تعزيزها والمواصلة فيها.

الأجنبيّة:

- Harchaoui, Jalel (2018); **How Algeria Faces the Libyan Conflict**.

دراسة حروشي، جلال (2018): **كيف استجابت الجزائر للصراع في ليبيا؟**

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة الاستجابة الجزائريّة تجاه الأزمة في ليبيا منذ اندلاعها عام 2011م. وافترضت الدراسة أن الاستجابة الجزائريّة كانت من بين الاستجابات الدوليّة الأكثر فعالية وتأثيراً في الأزمة. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجيّة الجزائرية تجاه الصراع في ليبيا تضمنت خليطاً واسعاً من الأدوات منذ العام 2011م، لكنها بقيت ملتزمة بالابتعاد عن التورّط في خيار التدخل العسكري المباشر، كما بيّنت الدراسة تركيز الجهود الجزائريّة على الجهود الدبلوماسيّة لتسوية الأزمة. كما وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية كثيراً ما كانت متناقضة ومتعارضة مع المواقف والسياسات الغربية إزائها. واوصت بضرورة أن يكون تحقيق المصلحة الوطنيّة الجزائريّة ه والهدف الأول للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المستمرة في ليبيا.

- Lounnas, Djallil (2018): **The Libyan Security Continuum: The Impact of The Libyan Crisis On The North African Regional System.**

دراسة لوناس، جلال (2018): **متلازمة الأمن الليبي؛ تأثير الأزمة الليبية على النظام الإقليمي في شمال أفريقيا.**

تحلّل الدراسة أثر الأزمة الليبية على البيئة الإقليميّة في إقليم شمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، وتظهر الدراسة بالتحديد أنه بالرغم من المحاولات والمساعي الدوليّة لحلّ الأزمة، فإن الحالة تبقى صعبة في ليبيا، وذلك مع استمرار حالة عدم الاستقرار ونشاط الجماعات المسلحة، بما فيها المتطرّفة، والتزايد الكبير في أنشطة الاتجّار والتهريب غير القانونية، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وتبيّن الدراسة كيف أثرت هذه التطورات الأمنيّة على المشهد الإقليميّ، وبالتحديد تزايد نشاط الجماعات الجهاديّة كنتيجة لتحوّل ليبيا إلى جنة وملاذ آمن لها منذ العام 2011م، وهو ما خلصت الدراسة إلى أنه قد أدى إلى التأثير على الوضع الأمني في دول الجوار، وفي مقدمتها دول تونس، والجزائر، ومالي، وتشاد.

تطرقت الدراسة أيضاً إلى المخاوف الجزائريّة من حالة عدم الاستقرار في ليبيا، وهو ما بينت أنه قد دفع بالجزائر إلى التحرّك على عدّة مستويات، بما في ذلك المشاركة في عدد من المبادرات الهادفة لإعادة الاستقرار في ليبيا، كما وتخلص الدراسة إلى أن التنافس الإقليميّ والدوليّ والمصالح المتعارضة في الساحة الليبيّة أسهمت في الحدّ من تأثير مثل هذه المبادرات، إلا إنها توصي بضرورة تعزيزها وتدعيمها حتى لا تدوم حالة الاستقرار في ليبيا وتداعياتها على مُجمَل الإقليم.

- Iratni, Belkacem (2017): **Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region; The Algerian Perspective**.

دراسة إرتاني، بيلكهام (2017): **التحديات والقضايا الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل؛ المنظور الجزائري**.

تناولت الدراسة التحديّات الأمنيّة في منطقة الساحل الأفريقي ومنطقة الصحراء الكبرى، وخصوصاً مع تصاعد الصراع في كل من ليبيا ومالي. فقدمت تحليلاً لأسبابهما والعوامل التي أدّت لتصاعد كل منها، وتطرّقت لكيفية استفادة الجماعات المتطرفّة من الاضطراب الأمنيّ على مستوى الإقليم وكيف تمكّنت من التمدد وزيادة نشاطها. كما تطرّقت الدراسة إلى تصاعد أشكال التهديدات الأمنيّة المختلفة، من نشاط شَبَكات التهريب، إلى شبكات الاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعيّة. وبحثت الدراسة في تأثير هذه الاضطرابات على الجزائر، من حيث زيادة المشاكل والتحديّات للدولة الجزائريّة التي تُعاني أصلاً من مشاكل وتحديّات اقتصاديّة واجتماعيّة متزايدة.

وخلصت الدراسة إلى أهمية منطقة الساحل والصحراء بالنسبة للجزائر باعتبارها مناطق عمق استراتيجي بالنسبة لها. وقد أوصت الدراسة بضرورة التعاون والتنسيق على مستوى الإقليم لمواجهة هذه التحديّات.

ثالثاً: ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من خلال بحثها في الكيفيّة التي ساهمت فيها حالة عدم الاستقرار بليبيا في تصاعد التوترات والتحديّات الأمنيّة على مستوى منطقة شمال أفريقيا

والساحل، مع ربطها ذلك بسياق المشاكل الأمنيّة في المنطقة منذ ما قبل بداية الأزمة الليبيّة، بحيث عالجت كيف أدّت هذه الأزمة إلى مفاقمة هذا التحديّات، حيث أن الدراسات السابقة، بقدر اطلاعنا عليها، تناولت تأثيرات الأزمة على المستوى الإقليمي عبر استعراضها وسردها، ولكن دون تحليل كيفية الارتباط والتأثير المتبادل. وأيضاً سوف تتميز الدراسة من حيث تناول وتحليل المقاربات التي تبنتها الجزائر للتعامل مع هذه الأزمة، بما في ذلك الوسائل الدبلوماسية والأمنية.

منهجيّة الدراسة

للتثبت من صحة فرضيّة التي انطلقت منها الدراسة، فإنه تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

من أهم رواد هذا المنهج، المؤرخ الإنجليزي، آلان تايلور. ويقوم المنهج على فكرة أن التاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة التي تؤدي إلى توليد وتشكيل الظواهر الراهنة، وبالتالي فإن تفسير الواقع – بحسب هذا المنهج – يستلزم العودة إلى الأحداث التاريخية (أبراش، 2009: 142).

ووظف هذا المنهج في هذه الدراسة للكشف عن السياق والظروف التاريخيّة التي ساهمت في وصول الدولة الليبية إلى حالة الأزمة السياسة. بالإضافة إلى الكشف عن سياق تصاعد التهديدات الأمنيّة في منطقة شمال أفريقيا .

المنهج الوصفي التحليلي:

وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الأحداث من خلال وصفها بدايةً، ومن ثم الانتقال إلى مستوى التصنيف والربط والتفسير، ومن ثم الاستنباط واستخلاص النتائج (أبراش، 2009: 151).

ووظف هذا المنهج في الدراسة لعرض أحداث الأزمة الليبيّة وتحليل أسبابها، وكذلك عرض وتوصيف الواقع الأمنيّ وتحليل أسبابه.

منهج التحليل النظمي:

من أهم رواد هذا المنهج: ديفيد ايستون، ومورتن كابلان. يعتمد هذا المنهج أساساً على فكرة مفادها أن هناك عوامل يطلق عليها "المدخلات"، وستكون في هذه الدراسة عوامل تصاعد الأزمة، تتفاعل مع وسط نظاميّ، وهو في هذه الدراسة الواقع الأمنيّ في ليبيا وشمال أفريقيا، وتسمى التفاعلات بـ "العمليات"، وهي في الدراسة أحداث الأزمة الليبية وانعكاساتها الخارجيّة، ويترتب عليها نتائج تسمى "مخرجات"، وهي عبارة عن قرارات تتخذها الجهات المعنيّة، وهي في هذه الدراسة استجابة الدولة الجزائريّة، ومن ثم يكون هناك تغذية راجعة (عوض، 1992: 20).

منهج صنع القرار:

من أبرز الذين كتبوا فيه هو ريتشارد سنايدر. وينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية هي أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن معظم العلاقات ما بين وحدات النظام الدوليّ هي نتاج قرارات مجموعة أشخاص، مخوّلين قانونيّاً، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول (العيثاوي، 2016: 29).

تم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة مواقف صانعي القرار في الجهات الفاعلة بالأزمة الليبية، وفي الدولة الجزائريّة تحديداً.

الفصل الثاني

الأزمة الليبيّة: أسبابها ودوافعها

الفصل الثاني

الأزمة الليبيّة: أسبابها ودوافعها

تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى اندلاع الأزمة في ليبيا، منذ بداياتها مع ثورة "17 فبراير" عام 2011م، ومن ثم تصاعدها منذ اندلاع الحرب الأهلية الثانية عام 2014م. وبالنظر إلى الأسباب غير المباشرة، يمكن الرجوع في تتبعها إلى بدايات عهد الرئيس القذافي والمرحلة التي أعقبت ثورة الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1969م، حيث أرست المرحلة الجديدة معالم نظام سياسي واقتصادي جديد، كان له انعكاساته لاحقاً، خصوصاً مع وصوله إلى حالة من عدم القدرة على مواكبة التطورات والتحولات في العالم والإقليم وداخل ليبيا، على مختلف الصعد. وبحيث كان لحظة الثورة عام 2011م هي لحظة الانهيار لهذا النظام، والدخول في مرحلة جديدة لا تزال تفاعلاتها قائمة وتتسم بحالة من الاضطراب والتفكك على مستوى الدولة، وغير ذلك من المظاهر التي يمكن تتبع جذورها وأسبابها في الحقبة السابقة.

السؤال الذي يجيب عنه هذه الفصل هو: ما هي الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى اندلاع الأزمة الليبيّة. وسوف يتم توظيف كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول

الأسباب والدوافع الداخلية للأزمة الليبيّة

استقلت المملكة الليبية بقرار صادر عن الأمم المتحدة عام 1951م، بعد سنوات من احتلال قوّات الحلفاء، وجاء استقلالها في وقت مبكر قبل انطلاق حركات التحرّر من الاستعمار في أفريقيا وآسيا. وبسبب من حالة الفقر قبلت ليبيا وجود القواعد العسكريّة الأجنبيّة، البريطانية والأمريكية، على أراضيها، نظراً لحاجتها آنذاك للمساعدات التي قرنتها الدول المانحة بوجود هذه القواعد.

كان أهم حدث في العقد الأول من عُمر الدولة هو اكتشاف النفط بكميّات تجاريّة، واندفاع الشركات الأجنبيّة للاستثمار في القطاع النفطي الناشئ. وكنتيجة للشعور بنقصان السيادة واستغلال الثروات من قبل دول أجنبية، تنامت في أوساط النخبة السياسية والعسكرية تدريجياً حركة وطنية معارضة، والتي تجسدت في النهاية عبر نجاح ثورة الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1969م، وإنهاء حكم السلالة السنوسيّة، واستلام مجلس قيادة الثورة الحكم، بقيادة العقيد معمر القذافي (زرنوقة، 2012: 202).

مع تأسيس الطَوْر الجديد من الدولة الليبية بدأت الجذور والأسباب الداخلية للأزمة الليبية الراهنة، وتمثّل السبب الأول في الطابع الفرديّ للحكم خلال عهد الرئيس معمّر القذافي، وما اقترن بذلك من إضعاف مؤسسات الدولة وبقائها مرتبطة بشخص القائد. وهو ما سيكون له ارتداداته وتبعاته اللاحقة في الأزمة الليبيّة بعد عام 2011م (قلواز، 2014: 24).

منذ الأيام الأولى لثورة العام 1969م، صدرت الأوامر بإلغاء جميع أشكال المعارضة وتقييد الحياة السياسيّة، حيث صدر في عام 1972م قانون "تجريم الحزبيّة"، والذي نصّ في المادة الأولى منه

على أن "الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في الجمهورية الليبية، ويمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة". وتضمنت المادة الثالثة منه النصّ على إيقاع عقوبة الإعدام بـ "كل من دعا إلى إقامة أيّ تجمع أو تنظيم محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو إدارته أو تمويله أو قدم مساعدة له". كما صدر في ذات العام قوانين أخرى تم بموجبها إلغاء أي شكل من أشكال الصحافة الحرة، وإلغاء الجمعيات والنقابات. كل ذلك أدى إلى عرقلة فرص تطوّر ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع الليبي (سريبة، 2019: 74).

ابتدع الرئيس القذافي طريقة بديلة عن الديمقراطية التمثيلية للحكم، جاءت في بنود دستور عام 1977م، التي نصّت على أن يحكم ليبيا المؤتمر الشعبي العام، ومن المؤتمر الشعبي العام تتفرع المؤتمرات الشعبيّة في كل مناطق ليبيا، وهي بمنزلة هيئات تشريعية تنبثق منها لجان شعبية منتخبة من جانب هذه المؤتمرات التي تمثل السلطة التنفيذية. وفي عام 1991م أصدر المؤتمر الشعبي العام وثيقة أطلق عليها "الشرعية الدستوريّة"، نصّت المادة الأولى فيها على أن كل توجيهات العقيد القذافي تعدّ أوامر واجبة التنفيذ. وهكذا، فإن القذافي بنى نظاماً سياسياً فريداً، واعتبر أنه لا يحكم، وإنما يتزعّم ويقود (زرنوقة، 2012: 204).

وحين لجأ معارضو النظام إلى العمل في الخارج، لم يوفّر القذافي جهداً للقضاء عليهم وتصفيتهم. وقد شهد النصف الأول من عقد الثمانينيات من القرن العشرين حملات اغتيال واسعة لأعضاء المعارضة الليبيّة في الخارج، وخصوصاً في دول أوروبيّة مثل بريطانيا وإيطاليا، واستخدمت السفارات الليبيّة مراكز لإدارة عمليات الاغتيال. كل ذلك أدى إلى إضعاف الأحزاب والقوى السياسيّة وكذلك إضعاف المجتمع المدني الليبي (الصواني، 2013: 12).

وهكذا، فقد اتسمت ليبيا في عهد القذافي بغياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والصحافة الحرة، وهو ما نجم عنه حالة من ضعف وغياب الكفاءات والخبرات والقيادات السياسية (Pargeter, 2013: 73).

وكذلك فقد برزت حالة الضعف للمؤسسة العسكريّة في ليبيا خلال عهد القذافي، وعدم تمتعها بالشخصية والكيانية المستقلة، بسبب من سيطرة القذافي عليها وإمساكه بمفاصلها. وعندما اندلعت الثورة في شباط (فبراير) 2011م سرعان ما تمرد العديد من وحدات الجيش وانضمت إلى معسكر الثوّار. وفي ايلول (سبتمبر) 2011م، كان الجيش الليبي قد تدمّر بالكامل بعدما تلقى ضربات جوية من الناتو، وهجمات على الأرض كان يشنّها الثوّار.

السبب الثاني من ضمن الأسباب والدوافع التي أدت إلى الأزمة الليبية هو النفط وما ارتبط به من نظام اقتصادي ريعيّ، حيث كان اعتماد الدولة الليبية طيلة عقود على ريع النفط بشكل شبه حصريّ. وكانت نقطة تكريس النظام الريعي في عام 1978م، عندما أصدر القذافي سلسلة قرارات، ضمن إطار ما أسماه "ثورة المنتجين"، والتي عرفت أيضاً بـ "زحف المنتجين"، وحاولت اتباع نموذج التأميم، وتضمنت سيطرة الدولة على أموال التجار والمقاولين والشركات والمعامل. وفي الخطاب الذي ألقاه القذافي عند إعلان القرارات اعتبر أن: "الثورة هي استيلاء العمال على كافة المواقع الانتاجيّة في البلاد وزحفهم لتحرير أنفسهم من قيد العبوديّة وسيطرة الغير، بأن يستولوا على المصانع والمنشآت الإنتاجية ويُزيحوا الإدارة الاستغلاليّة التابعة للقطاع الخاص، ويقيموا على أنقاضها الإدارة الشعبية، إدارة المنتجين" (الصواني، 2013: 41)، وتضمن كتاب القذافي المعروف باسم "الكتاب الأخضر" تفصيلاً لهذه المبادئ. وكانت نتيجة هذه الخطوات القضاء على القطاع الخاصّ والرأسمالية المحليّة، وهو ما عنى الحيلولة دون نشوء

قوى أو تكوينات اجتماعية تملك القدرة الاقتصادية، وحرمان وتصفية القطاع الخاص من فرص تشغيل وتوليد ثروة خارج إطار مؤسسات الدولة واقتصاد الريع (الصواني، 2013: 42).

وهكذا، لم يتبنَ نظام القذافي استراتيجية تنمويّة تقوم على مبدأ تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحقيق الاستثمارات التنموية من الموارد النفطية. وبعد أكثر من أربعة عقود على حكمه، ترك القذافي اقتصاداً يعتمد على ريع النفط بشكل شبه كامل، وبنسبة زادت في عام 2010م عن (95%) من إجمالي إيرادات الدولة (الشيخ، 2014: 63).

تجاوزت الإيرادات النفطيّة (66) مليار دولار بحسب تقرير البنك الدولي لعام 2010م، وكانت ليبيا الأغنى عام 2010م على مستوى قارة أفريقيا من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، مع اعتبار أن عدد السكان كان يقدر بقرابة الستة ملايين نسمة. وكانت الدولة الليبية قادرة على دفع الأجور والعلاوات المالية المجزية للموظفين الليبيين، وعلى توفير الخدمات العامة والسلع الأساسية للمواطنين بدون مقابل أو بأسعار مدعومة، وكل ذلك كان يتم مقابل مقايضة يتم فيها التخليّ من قبل الشعب عن المطالب السياسية والمشاركة في الحكم (أبو نحل، 2013: 110).

كان لهذه البنية الاقتصادية الهشّة انعكاسات وآثار بالغة جاءت مباشرة بعد العام 2011م، حين وصل الاقتصاد إلى حافة الانهيار حسب تقدير البنك الدولي إثر تدهور مستويات ضخ النفط وتوقفها تماماً أحياناً، حيث انخفض انتاج النفط في ليبيا من قرابة مليوني برميل في اليوم عام 2010م إلى نحو نصف مليون برميل في اليوم عام 2011م (worldometers.info). ما أدى إلى تفاقم أزمة السيولة وزيادة عجز الميزانية وغلاء المعيشة.

خلال السنوات اللاحقة، ومع تزايد حدّة الصراع، استمر التعثّر في إعادة ضخ النفط الليبي بنفس المستوى الذي كان عليه في عام 2010م، حيث تنازعت التنظيمات المحليّة والقبليّة المسلحة السيطرة على منطقة "الهلال النفطيّ"، الواقعة ما بين بنغازي وسرت، وسط الساحل الليبي، والتي تحتوي على نحو (80%) من احتياطيات النفط المؤكدة في البلاد، حيث سيطرت عليها بدايةً كتائب عرفت باسم "الثوار"، في تشرين الأول (أكتوبر) 2011م، وفي آب (أغسطس) 2012م، بسطت السيطرة عليها قوات تابعة لحكومة طرابلس تعرف باسم "الدروع". وفي كانون الثاني (يناير) 2013م، سيطرت عليها ميليشيات باسم "حرس المنشآت النفطية". وفي الفترة ما بين عامي 2013م و2016م، وقعت معارك كرّ وفر بين عدة أطراف، إلى أن تمكن "الجيش الوطني الليبي"، بقيادة اللواء خليفة حفتر من السيطرة عليها في أيلول (سبتمبر) 2016م، قبل أن تعود المعارك لتندلع بين الجيش والميليشيات في محيط المنطقة، في الفترة ما بين 2016م و2018م. وفي حزيران (يونيو) 2018م، تمكن "الجيش الوطني الليبي" من تأمين المنطقة من جديد (زقاع، 2017: 18).

السبب الثالث من ضمن الأسباب والدوافع المحرّكة للأزمة الليبية هو سطوة وقوة حضور وتأثير القبيلة في المجتمع والنظام السياسي الليبي. من ناحية اجتماعية، جميع الليبيين ينتمون في الأصل إلى القبيلة، باستثناء نسبة محدودة من السكان، مثل سكان طرابلس القدماء. أما أكبر القبائل الليبية فهي: قبيلة ورفلة، والتي بلغ عدد أفرادها زهاء مليون نسمة، ويشكلون نحو سدس سكان البلاد، يتمركزون في فزّان، والعاصمة طرابلس، وسرت. وقبيلة القذاذفة، التي ينحدر منها الرئيس السابق معمر القذافي، وتتمركز في سرت، ومحافظة سبها وسط البلاد. وقبيلة المقارحة، التي تتمركز في منطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وتعتبر من أكثر القبائل الليبية تسلحاً. وقبيلة ترهونة، التي تضمّ عشرات القبائل

الفرعيّة، وتتمركز في منطقة ترهونة جنوبي غربي طرابلس، ويشكّل أبنائها نحو ثلث سكان العاصمة طرابلس. وقبيلة زناتة، وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في دول المغرب العربي، وتتركز في مدينة الزنتان. والطوارق، وهي قبيلة أمازيغية أيضاً، تقطن منطقة الصحراء الكبرى، وتتوزع بين عدة دول. وقبيلة أولاد سليمان، المكونة من عدة قبائل صغيرة، وتتركز في مناطق سرت وفزان. والعبيدات، وهي من أكبر قبائل شرق ليبيا، ويبلغ تعداد أفرادها نحو سبعمئة ألف. والبراعصة، الذين يقطنون منطقة الجبل الأخضر، شرق ليبيا، وتحديداً منطقة البيضاء. والعواقير، وهي من أكبر قبائل الشرق الليبي أيضاً، وتتركز في الجبل الأخضر، وفي منطقة بنغازي وما حولها، وقبيلة ورشفانة، التي تتمركز في ضواحي طرابلس (التير، 2013: 65).

بعد سقوط نظام الحكم القذافي عام 2011م، تأججت الصراعات القبليّة التي دار معظمها حول ملكيّة الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدأت القبائل التي شعرت بعدم حصولها على مكاسب وامتيازات ترضيها بالسعي لتحقيق مكانتها والانتقام من غرمائها القبليين، وساعد على ذلك ضعف السلطة الانتقاليّة، كما حدث في أيلول (سبتمبر) 2011م مع اندلاع مواجهات مدينة "بني وليد" التي ينتمي معظم سكانها لقبيلة ورفلة، والذين كانوا قد ساندوا القذافي خلال المواجهات الأهلية عام 2011م، والذين رفضوا الخضوع للكتائب التي كانت تطلق على نفسها اسم "الثوار" المتكوّنة بشكل أساسي من قبائل غرب ليبيّة، إلى تعرض أكثر من ثلاثين ألف من سكان تاورغاء للطرد من قِبَل قبائل مصراته على خلفية صراعات قبليّة. ومثال آخر على هذا النوع من الصراعات حدث عام 2012م عندما سعت قبائل في جنوب ليبيا، كانت مضطهدة في زمن حكم القذافي، إلى اكتساب مكانة في نظام ما بعد الثورة فخاضت مواجهات مسلحة مع قبائل التبو المنتشرة في الصحراء الليبية جنوبيّ البلاد (علي، 2014: 20).

إضافة إلى القبليّة، تنامت في ليبيا ما بعد الثورة اتجاهات انفصاليّة، كما في مناطق بَرقة وفزّان، شرق وجنوب البلاد، مع طرح مخططات لتقسيمات فدراليّة، ومطالبات بنوع من المحاصصات الجهويّة والقبلية عند توزيع المناصب والحقائب الوزارية، حيث أعلن في مؤتمر عقد في آذار (مارس) 2012م إعلان إقليم برقة اقليماً فيدرالياً، ومن بعده كذلك منطقة فزّان في أيلول (سبتمبر) 2013م، وتم تبرير هذه الخطوات بضعف وعدم فعالية المؤتمر الوطني العام، المتشكل بعد الثورة، والحكومة المنبثقة عنه (الشيخ، 2014: 61).

السبب الرابع تمثّل في تعثر المسار الانتقالي والتحوّل إلى مسار العنف والسلاح وضُعف السلطة المركزيّة وانتشار المجموعات المسلحة المتناحرة. عند اندلاع ثورة "17 فبراير"، توجهت المظاهرات نحو المطالبة بحقوق الإنسان والحريات السياسية والإصلاحات السياسية والدستورية، ومكافحة الفساد، قبل أن يتم رفع سقف المطالب إلى المطالبة بالإطاحة بالرئيس القذافي ونظام حكمه. تزامن ذلك مع لجوء النظام الليبي إلى استخدام العنف في التصدي للاحتجاجات، حيث اعتبر المحتجين بمثابة متمردين وخارجين على السلطة، وكان رد فعل الثوّار هو اللجوء لخيار العنف أيضاً ما أدى إلى تصاعد الأحداث وتفاقمها، وكان لطبيعة المجتمع الليبي القبليّة وانتشار السلاح دور كبير في نشوء ونشاط الجماعات المسلحة (الصواني، 2013: 130).

تفاقم الصراع الأهليّ الليبي إثر تزايد وتيرة التدخل الدولي الذي جاء بدايةً عبر تدخل مجلس الأمن، استناداً إلى مبدأ مسؤولية الحماية. وفي الثامن عشر من آذار (مارس) أصدر القرار رقم (1973)، وبموجبه فُرضت منطقة حظر طيران على ليبيا، وتم استخدام طائرات حلف شمال الأطلسي لفرض منطقة الحظر الجوي، ما أدى بالنهاية إلى إسقاط النظام الحاكم ومقتل الرئيس القذافي في تشرين

الأول (أكتوبر) 2011م، وساعد إسقاط النظام على دعم الثوار ووصولهم إلى الأسلحة عبر الاستيلاء على مخازن السلاح المنتشرة (الحمد، 2017: 43).

جرى تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي بعد اندلاع الثورة بعشرة أيام، في السابع والعشرين من شباط (أغسطس) 2011م، برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دولياً، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتم إصدار الإعلان الدستوري في آب (أغسطس) 2011م، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، وهو ما تم في شباط (فبراير) 2012م. وفي تموز (يوليو) 2012م تم انتخاب المؤتمر الوطني العام، وحُلّ المجلس الانتقالي وتكوّنت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان. إثر ذلك بدأت الاستقطابات والانقسامات عندما تبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع أسامة الجويلي المرتبط بتحالف القوى الوطنية، بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المرتبط بالتيار الإسلاميّ. في أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجضران، أحد قيادات قوات "حرس المنشآت النفطيّة" ورئيس "المكتب السياسي لإقليم برقة"، على بيع النفط خارج أطر الدولة ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فرّ خارج البلاد في آذار (مارس) 2014م (الشيخ، 2014: 63).

خلف علي زيدان، عبدالله الثني، مؤقتاً، قبل أن يتم إقالته من قبل المؤتمر الوطني وتعيين أحمد معيتيق في منصب الرئاسة، غير أن قوى التحالف الوطني قامت بالطعن بقرار الإقالة بحجة عدم اكتمال النِصَاب في الجلسة، وفي حزيران (يونيو) أقرّت المحكمة الدستورية عدم شرعية الإقالة وأبقت الثنيْ على منصبه. وفي قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقرّه إلى مدينة طبرق،

شرق البلاد، بدعوى إتمام إجراءات تسليم السلطة على خلفية قرار المحكمة، وفي ظل هذا الانقسام ظهر في المشهد اللواء خليفة حفتر، الذي شكل جيشاً أصبح موالياً لحكومة طبرق (الشيخ، 2014: 64).

في أيلول (سبتمبر) 2014م أقرّ المؤتمر الوطني العام تشكيل حكومة "الانقاذ الوطني" بقيادة عمر الحاسي في طرابلس، وبدعم من رئاسة الأركان العامة بقيادة العميد عبدالسلام جادالله العبيدي، والذي ترتبط به كتائب تسمى بـ "الثوار" وكتائب "الدروع"، إضافة إلى مجموعات إسلامية، وقد قامت هذه القوات في تموز (يوليو) 2014م بإطلاق عملية باسم "فجر ليبيا" جاءت رداً على عمليات عسكرية أطلقها حفتر باسم "الكرامة"، تمكنت على إثرها من السيطرة على معظم غرب ليبيا، في حين سيطر "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر على شرق ووسط البلاد. ولم يتم إنهاء النزاع إلا بعد تدخلات ووساطات إقليمية ودوليّة تمخضت عن توقيع اتفاق في المملكة المغربيّة عرف باسم "اتفاق الصخيرات" في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2015م، تم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي، والحكومة، والمجلس الأعلى للدولة، وتشكّلت حكومة "الوفاق الوطني" برئاسة فايز السراج في طرابلس. لكن هذه الحكومة لم يتم الموافقة عليها من قبل مجلس النواب الليبي، وبالتالي اعتبرتها "الحكومة المؤقتة" غير شرعية، وهكذا انتهى الحال إلى أن تدير الشرق الليبي حكومة مستقلة وهي "الحكومة المؤقتة" كما يطلق عليها، برئاسة عبدالله الثني، ومقرها مدينة البيضاء، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسيّر شؤونه حكومة "الوفاق الوطني"، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات، فايز السراج. وفي السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م أعلنت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا الليبية في طرابلس أن "الحكومة المؤقتة" غير دستوريّة (الحمد، 2017: 45).

أما الحكومة الثالثة، فهي "حكومة الإنقاذ الوطني"، والتي انبثقت عن المؤتمر الوطني العام الليبي في آب (أغسطس) 2014م، في طرابلس، ويترأسها خليفة الغويل، ولم تحظ منذ ولادتها باعتراف دولي. وبعد توقيع اتفاق الصخيرات نهاية العام 2015م، أصبح أعضاء المؤتمر الوطني العام أعضاءاً في المجلس الأعلى للدولة، الهيئة الاستشارية المنبثقة عن اتفاق الصخيرات، لكن بعضهم رفض ذلك، ونمسك بالمؤسسات السابقة للاتفاق. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2016م تمكنت قوات تابعة لحكومة الإنقاذ الوطني من السيطرة على مقار المجلس الأعلى للدولة في العاصمة طرابلس بالتعاون مع جهاز الأمن الرئاسي المكلف بحماية المجمع الرئاسي. إثر ذلك صرح رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، خليفة الغويل بأن "حكومته المنبثقة من المؤتمر الوطني العام، هي الحكومة الشرعية". ورداً على بيان الغويّل، توعدت حكومة الوفاق الوطني بتوقيف "كل السياسيين الذين يحاولون إقامة مؤسسات موازية وزعزعة استقرار العاصمة". كما ندد موفد الأمم المتحدة إلى ليبيا، مارتن كوبلر، ببيان الغويّل، واعتبر أن "هذه الإجراءات هدفها إنشاء مؤسسات موازية، وعرقلة تنفيذ الاتفاق السياسي في ليبيا" (عبد الكريم، 2019: 44).

وفي عام 2016م، قامت قوات خليفة حفتر بشنّ علمية باسم "البنيان المرصوص"، استهدفت مواقع تنظيم "الدولة الإسلاميّة" في سرت، وسط الساحل الليبي. وإثر هذه العلمية تمكنت قوات "الجيش الوطني الليبي" من إكمال السيطرة على مناطق الهلال النفطي الليبي. كما واصلت هذه القوات خلال العام 2016م تمددها باتجاه الجنوب، وسيطرت على معظم مناطق وسط وجنوب البلاد.

ومع حلول الذكرى الثانية لتوقيع اتفاق الصخيرات في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2017م، أعلن خليفة حفتر في خطاب متلفز أن اتفاق الصخيرات منتهي الصلاحية، معتبراً أنه في هذه التاريخ "تنتهي صلاحية ما يسمى بالاتفاق السياسي، وتفقد معه كل الأجسام المنبثقة عن ذاك الاتفاق

بصورة تلقائية شرعيتها المطعون فيها منذ اليوم الأول من مباشرة عملها". وفي نيسان (أبريل) 2019. أطلق حفتر عملية باسم "بركان الغضب"، بهدف السيطرة على طرابلس وكامل الغرب الليبي، وما تزال العمليّة متعثرة وما تزال المعارك مستمرة حتى الساعة، رغم الجهود الدولية للتسويّة السلميّة، وآخرها مؤتمر برلين المنعقد في كانون الثاني (يناير) 2020م.

وهكذا، سادت حالة من فوضى السلاح وفقدان سلطة الحكم المركزي بعد الثورة، مع إحجام الكتائب المسلحة عن تسليم السلاح، ورفض عشرات الآلاف من المسلحين التخلي عن أسلحتهم. تواصلت الأعمال القتالية بين سلسلة من الجماعات القبليّة والميليشيات المتصارعة على السلطة والنفوذ. سرعان ما أصبحت ليبيا مفتتة على أسس مناطقية، وانتشرت في البلاد عشرات الميليشيات، مع غياب مؤسسة عسكرية وطنية فعّالة (سالم، 2013: 114).

على المستوى العسكري، انقسمت السيطرة على الأرض ما بين القوات التي قادت عملية "فجر ليبيا"، وهي بالأساس تشكيلات مسلحة كانت تطلق على نفسها مسمى "الثوار"، تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد، وهي موالية لحكومة طرابلس، وقد انخرطت كذلك ضمن هذه العملية القوات المعروفة باسم "قوات الدروع". وكذلك انضمت لحكومة الوفاق الوطني قوات "درع ليبيا الوسطى"، و"غرفة ثوار ليبيا"، وميليشيات من مناطق مصراتة، وغريان، والزاوية، وصبراتة، في الغرب الليبي، حيث أن الولاء هناك قائم على أساس مناطقي وجهويّ أكثر منه قبليّ (ساحلي، 2019: 25).

وثم هناك "الجيش الوطني الليبي"، وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، وأغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصة، الخ..). وقد انضمت له منذ العام 2014م القوات المعروفة باسم "جيش القبائل"، والتي تتكون من أبناء القبائل التي عرفت بمساندتها القذافي وخاصة قبيلة ورشفانة. وفي جنوب إقليم برقة، أعلنت قبائل الواحات عن دعمها حفتر، في حين انقسمت قبائل التبو، ما بين دعم حفتر ودعم حكومة الوفاق. وقد سهّل ترحيب قبائل الزويّة والطوارق وأولاد سليمان المنتشرة في جنوب البلاد بقوات حفتر دخوله إلى معظم مناطق الجنوب، بل وانتمى أغلب أفراد هذه القبائل إلى وحدات "الجيش الوطني الليبي". وفي فزان، وسط البلاد، انتضمت قبيلة المقارحة إلى قوات حفتر، وبعد السيطرة على سرت عام 2016، انضم له القذاذفة، وفي عام، بعد إطلاق عملية "بركان الغضب" للسيطرة على طرابلس، أعلنت قبائل مصراتة وترهونة انضمامها إلى حفتر أيضاً. أما حكومة الإنقاذ الوطني فقد أعلنت في شباط (فبراير) 2017م، عن تأسيس قوة عسكرية تحت اسم "الحرس الوطني" (ساحلي، 2019: 32).

كما ظهرت منذ العام 2011م جماعات جهادية مسلحة ترفض المنظور الوطني لدولة الليبية وترفع شعارات تطبيق الشريعة، من هذه الجماعات الجماعة المعروفة باسم "الجماعة الليبية المقاتلة"، وهي المتهمة بالهجوم على القنصلية الأمريكية وقتل السفير الأمريكي في بنغازي في ايلول (سبتمبر) 2014م، وقد حلّت وانضم أعضائها إلى "الحركة الإسلامية للتغيير"، وهناك تنظيم "أنصار الشريعة"، الذي نشط في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان جزءاً من "مجلس شورى ثوار بنغازي"، قبل أن يتفتت التنظيم ويبايع من بقي من أعضائه إلى تنظيم "داعش". بالإضافة إلى تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي كان جزءاً من "مجلس شورى ثوار درنة"، قبل أن ينشق عام 2014م ويعلن مبايعته لتنظيم

"داعش" (الشيخ، 2014: 66). وقد تم القضاء بشكل كامل على تنظيم الدولة بعد شنّ قوات خليفة حفتر عملية "البنيان المرصوص" عام 2016م، على آخر معاقله في سرت.

ويُضاف إلى كل ما تقدم سبب خامس، يتمثل في العامل الجغرافي، حيث تعدّ ليبيا رابع أكبر البلدان مساحةً على مستوى قارة أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم، وهو ما يفرض عليها تحديّات كبرى من الناحية الجيوسياسية، حيث ساهمت هذه الجغرافية الشاسعة بتأجيج حالة عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، وذلك بفعل انعدام السيطرة على الحدود ما سمح بدخول المسلحين، وسهل تهريب السلاح، وكان له الأثر بالتالي في نشوء ودعم الكثير من المجموعات والميليشيات المسلحة (أبو نحل، 2013: 109).

وبذلك، كان المآل الأخطر لثورة "17 فبراير" الليبية هو أن الليبيين لم يتخلّصوا فقط من نظام حكم القذافي وسلطته، بل إن الثورة والصراع الذي تلاها نتج عنها تدمير أي شكل للسلطة للمركزيّة في البلاد، وبالتالي تحوّلت البلاد نحو حالة من التشظي. لقد أسفرت الثورة والحرب عن تدمير شامل، ما عنى الحاجة إلى البدء من جديد في تأسيس الدولة، وهو ما ظل متعثراً للأسباب المتقدمة، وفي مقدمتها بروز وصعود النزعات المحليّة والقبليّة (الصواني، 2013: 17).

وبالتالي، تشكّلت بذلك الأزمة الليبية، ومع حالة انعدام القانون والسلطة، بدأت بعض الجماعات المسلحة تتورط في أعمال التهريب وتجارة المخدرات وسوى ذلك من أنواع السلوك الإجرامي، بما في ذلك ظهور جماعات مرتبطة بتنظيمات إرهابية، ففي ظل الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة والرقابة على الحدود والنظام الجمركي تفشى تهريب السلع والأسلحة والمخدرات والمهاجرين من كل حدب وصوب،

لاسيما من منطقة جنوب الصحراء الأفريقية. وبالتالي، بدأت تتصاعد وتزداد التحديّات الأمنيّة الناتجة عن الأزمة الليبية، وتقاطعت هذه التحديات مع التحديات الحاضرة في منطقة الصحراء الكبرى والساحل الأفريقي، وبالتالي كان للأزمة دور مباشر في تصاعدها.

المبحث الثاني

الأسباب والدوافع الخارجيّة للأزمة الليبيّة

لا تنفصل أطراف الصراع الداخلي في الأزمة الليبيّة عن القوى الخارجيّة، حيث تتلقى الأطراف المحليّة دعماً من دول وأطراف خارجيّة، لتتحول الساحة الليبية بذلك، منذ العام 2011م إلى ساحة صراع للتنافس الإقليمي والدوليّ. وكانت بداية التدخل الخارجي في الأزمة مع لحظة صدور القرار رقم (1973)، في السابع عشر من آذار (مارس) 2011م، الذي نصّ على فرض منطقة حظر جويّ في ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضروريّة، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، لحماية المدنيين. وبناءاً عليه، تولى حلف شمال الأطلسي (الناتو) مهمة توجيه ضربات عسكريّة لأهداف ومقرّات مرتبطة بالنظام الليبي السابق.

جاء الاهتمام الدولي في ليبيا نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي هامّ في شمال القارة الإفريقيّة، مع شاطئ طويل على البحر المتوسط يمتد لحوالي ألفيْ كيلومتر، ما يجعل موقعها حيويّ جداً بالنسبة للقارّة الأوروبية؛ ففي حال عدم ضبط الأمن فيها، قد تكون مصدراً لتهديد الأمن في القارّة؛ عبر انتقال المهاجرين غير الشرعيين، أو المسلحين، أو عمليات التهريب عبرها. هذا فضلًا عن احتواء ليبيا مخزونًا هائلًا من الموارد الطبيعيّة؛ إذ تحتل المرتبة التاسعة من بين أكبر الدول التي تمتلك مخزون احتياطي مؤكد للنفط الخام، يُقدر بحوالي خمسين مليار برميل (فهيم، 2019: 24).

وسيتم في هذا المبحث التطرق إلى مواقف وتوجهات أهم الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة الليبية، مع الإشارة إلى أنه سيتم معالجة هذه المواقف والتوجهات بمزيد من التفصيل والتحليل في الفصل التالي (الثالث) من هذه الرسالة.

على المستوى الدولي، برزت فرنسا من بين أكثر الدول تدخلاً في الأزمة الليبية، وقد تعددت أسباب التدخل والاهتمام الفرنسي بليبيا؛ ما بين المصالح جيوسياسيّة والأمنيّة المتصلة بضمان الاستقرار لمناطق نفوذها في الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، وما بين المصالح الاقتصادية، وفي مقدمتها استثمارات الطاقة؛ وسيتم التعرض بتوسع لهذه المصالح في الفصل التالي.

كانت فرنسا في موقع القيادة من بين الدول التي وجهت باتجاه شنّ عملية عسكرية بقيادة حلف الناتو ضد نظام الرئيس السابق معمر القذافي عام 2011م. وبعد الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي عام 2012م سارعت فرنسا للاعتراف به والتواصل معه. وفي أعقاب حدوث الانقسام في ليبيا، بين الحكومة الليبية المؤقتة في طبرق، وحكومة الوفاق الوطني في بنغازي، حاولت فرنسا الإبقاء على صلات وعلاقات مع الجانبين، لضمان مصالحها ونفوذها في كامل الجغرافيا الليبية. ففي حين قدمت فرنسا الدعم دبلوماسي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، بدءاً من حضورها ودعمها لاتفاق الصخيرات عام 2015م، لكنها كانت في الميدان داعمة لعمليات اللواء خليفة حفتر. حيث شاركت قوات فرنسيّة خاصّة في عملية الكرامة بعد انطلاقها في السادس عشر من أيار (مايو) عام 2014م، وكذلك دعمته في عملياته في الجنوب الليبي عام 2016م، وهو ما سيتم بيانه وتفصيله في الفصل التالي.

عى مستوى التحركات الدبلوماسية، نظمت فرنسا، في التاسع والعشرين من شهر أيار (مايو) 2018م، مؤتمراً في باريس، قدّمت فيه فرنسا مبادرة ببهدف إيجاد حلّ سياسي للأزمة، إلا أنها فشلت بسبب عدم دعمها من قبل الأطراف الدولية الأخرى الفاعلة في الأزمة (بسيكري، 2018: 3).

في العام 2020م وبعد حصول التطوّر المتمثل بالتحركات التركيّة نحو تقديم الدعم والإسناد لحكومة الوفاق غرب ليبيا، والقوات الموالية لها، تزايدت المخاوف الفرنسيّة من هذه التحركات، باعتبارها قد تؤدي إلى تغليب كفة طرابلس وتدعم سيطرتها على كامل البلاد، وبما يؤدي إلى تحقيق المصالح التركيّة بالدرجة الاولى، قبل أي دولة أخرى، بما في ذلك منحها عقود استثمار الطاقة والموانئ وعقود مقاولات الإعمار وصفقات بيع السلاح، وبما يؤدي إلى تهديد فعلي للمصالح الفرنسيّة في ليبيا.

وبناءاً عليه، ركزت فرنسا ضغطها على تركيا، وهو ما بدا بدايةً مع التحرك الفرنسي في مؤتمر برلين، المنعقد في الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) عام 2020م، والذي حاولت فرنسا فيه الحشد باتجاه اتخاذ خطوات تمنع وصول أيّ دعم عسكري لحكومة الوفاق. وهو ما تجسّد بإطلاق عملية إيريني البحرية، بناءاً على توصيات المؤتمر، في أيار (مايو) 2020م، وبهدف فرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا، لكن الحكومة الشرعيّة اعتبرتها محاولة لمحاصرتها، خاصة وأن قوات حفتر تتلقى الدعم العسكري براً وجواً من مصر والإمارات وروسيا، ولا تعتمد على البحر. وقد أعلن رئيس حكومة الوفاق الليبية، فايز السراج، رفضه المهمة الأوروبية لمراقبة حظر توريد الأسلحة. واعتبر أنه لم يتم التشاور مع حكومة الوفاق حول العملية العسكرية (العرب، 2020/11/21).

اتجهت التحركات الفرنسية للتركيز على الحدّ من الدور التركي ومحاولة تحجيمه، وفي سبيل الضغط على تركيا أعلنت وزارة الدفاع الفرنسيّة، في الأول من تموز (يوليو) 2020م، تعليق الدور الفرنسي في العملية الأمنيّة التي يقودها حلف "الناتو"، "حارس البحر"، وهي عملية أطلقها "الناتو" في البحر المتوسط منذ آذار (مارس) 2017م، متهمةً تركيا بانتهاك حظر السلاح المفروض على ليبيا (بي بي سي، 2020/7/2).

وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2020م، وفي ذات الاتجاه أيضاً، برزت المساعي الفرنسية، وفي إطار الحشد لمواجهة الحضور التركي، عبر دعوة وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، خلال زيارة إلى الجزائر، إلى مشاركة أوسع لدول جوار ليبيا في البحث عن تسوية سياسية للأزمة القائمة فيها، في محاولة فرنسية لخلق إطار حواري جديد حول ليبيا، تقوده فرنسا، وبمشاركة من الدول التي تشارك ليبيا حدودياً، وبحيث يكون هذه الإطار بديلاً عن إطار مؤتمر برلين، ويتم من خلاله تحديداً التضييق على الحضور التريك المتزايد في ليبيا (وكالة أنباء الأناضول، 2020/10/23).

إلى جانب فرنسا، تبرز إيطاليا من بين الدول الأكثر فاعليّة ونشاطاً في الأزمة الليبية. وتهدف من وراء تدخلها للحفاظ على مصالحها المتعددة في ليبيا؛ فهي من جهة تأتي في مقدمة الدول المتأثرة بموجات الهجرة غير الشرعيّة وعمليات التهريب المنطلقة من السواحل الليبية، ومن جهة أخرى لها مطامع في الثروات الليبية، حيث يبرز اسم شركة "إيني" الايطالية من بين أكبر الشركات المستثمرة في حقول النفط والغاز الليبية، كما ترتبط ليبيا بإيطاليا بخط لنقل الغاز يعرف باسم "السيل الأخضر، يعطي نحو (15%) من احتياجاتها من الغاز.

كانت إيطاليا قد اتجهت لدعم حكومة طرابلس منذ عام 2012م، وفي عام 2014م أدت عمليات حفتر إلى تقليص نفوذ حكومة طرابلس في منطقة الهلال النفطي، وسط ساحل البلاد، إثر ذلك صعّدت إيطاليا ضد فرنسا سياسياً ودبلوماسياً التي دعمت العمليات، ووجهت إيطاليا لها أصابع الاتهام، لدرجة أن وزير الداخلية الإيطالي، ماتيو سالفيني، اتهم فرنساً علناً في تصريح له في الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2019م، بقيام دور تخريبي في ليبيا بهدف الاستيلاء على خيراتها (فهيم، 2019: 20).

سعت إيطاليا لتعزيز مصالحها في الغرب الليبي وتوظيف علاقاتها السياسة في سبيل انتهاز الفرص للدخول في سوق الاستثمار، وعززت من تواجدها بعد توقيع اتفاق الصخيرات في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب ليبيا (طرابلس وفزّان)، عن طريق دعمها لحكومة الوفاق عسكرياً وسياسياً؛ سعياً منها لتأمين استمراريّة تدفق النفط والغاز الطبيعي لها، من خلال شركة إيني الإيطالية. وقد وضعها تقاربها مع حكومة الوفاق الوطني، في مواجهة مع فرنسا التي انحازت إلى قائد قوات الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، لينشأ بين الدولتين الأوروبيتين تنافسًا ثنائي على الساحة الليبية (عبد الكريم، 2019: 274).

بعد توسع قوات حفتر باتجاه الجنوب الليبي، تحركت إيطاليا في ايلول (سبتمبر) 2017م، وجاء تحركها تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية، وقدمت مشروعاً على الحدود الجنوبية الليبية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يتم بموجبه إقامة قواعد للعمليات التنفيذية لقوات يتم إنشائها ودعمها باسم "حرس الحدود الليبي" (فهيم، 2019: 22).

مع مجيء حكومة ايطالية جديدة عام 2018م، برئاسة جوزيبي كونتي، خلفاً لحكومة رئيس الوزراء السابق، باولو جينتيلوني، بادرت لتنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في يومي الثاني عشر والثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، في مدينة باليرمو الإيطالية، وحضره ممثلين عن ثلاثين دولة، من بينها الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكيّة. سعت الحكومة الإيطالية من المؤتمر إلى تهميش الجهود الفرنسية التي كانت تسعى للاستفراد في مسار الحل السياسي الليبي، والتي قادها الرئيس ماكرون في مؤتمر باريس المنعقد في شهر أيار (مايو) 2018م، الذي تقدّمت الإشارة إليه. وقد خلص هذا المؤتمر إلى التشديد على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا (راشد، 2020: 4).

يُشار إلى أن اتفاق الصخيرات هو الاتفاق الذي تمخضّ عنه تشكيل حكومة الوفاق الوطنيّ، كما ونصّ على تشكيل هيئة استشاريّة باسم "المجلس الأعلى للدولة"، تتألف من (145) عضواً، يكون فيها لـ "المؤتمر الوطني العام الجديد" نصيب (134) عضو، وهو الجسم الذي تشكّل من القوى الخاسرة في انتخابات العام 2014م وتحديداً التيار الإسلامي، بقيادة حزب "العدالة والبناء"، مع الإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في حزيران (يونيو) 2014م ومقرّه طبرق. ويدعي "المؤتمر الوطني العام الجديد" أنه الإستمرار الشرعي لـ "المؤتمر الوطني العام" منتهي الولاية المنتخب عام 2012م، ويستند في ذلك لحكم أصدرته المحكمة الدستوريّة في طرابلس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م يقضي بعدم دستورية الفقرة الحادية عشر من التعديل الدستوري الصادر في آذار (مارس) 2014م، وما ترتب عليه من آثار، مافسّر على أنه يحلّ مجلس النواب المنتخب عام 2014م، بسبب بطلان تعديل دستوري

انتخب بموجبه المجلس. ويرفض مجلس طبرق هذه التركيبة المقترحة للمجلس الأعلى للدولة ويعتبرها انقلاباً على نتائج الانتخابات التشريعية عام 2014م، كما تعترض حكومة طبرق على تفعيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، دون منح الثقة لها من قبل المؤسسة التشريعية، إضافة إلى الاختلاف على المادة الثامنة من الاتفاق التي تمنح السراج صلاحية واسعة في تعيين شاغلي المناصب الأمنية والعسكرية بما في ذلك منصب قيادة المؤسسة العسكرية، بما منحه الصلاحية لإقصاء وتفكيك قوّات الجيش الليبي المتكوّنة من التنظيمات العسكريّة الناشطة في الشرق الليبي.

تبرز روسيا أيضاً من بين أهم الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الليبية، وتأتي أهمية ليبيا بالنسبة لروسيا من مصالح متعددة. حيث تسعى روسيا لتحقيق الاستقرار في ليبيا، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على توفير المناخ المناسب للاستثمارات النفطية الروسيّة هناك، إلى جانب المساهمة المنتظرة في مشاريع اعادة الإعمار. وتحتل ليبيا مكانة مهمة في استراتيجية شركات الطاقة الروسية، خصوصا شركتي "روس أويل" و"تات بتروليوم"، وقد استثمرت الشركتان بالفعل عشرات الملايين في بعض مناطق الامتيازات التي حصلت عليها في نهاية عهد القذافي، لكنها بقيت عاجزة عن تطوير واستثمار الحقول إثر اندلاع الأزمة الليبية واستمرارها منذ عام 2011م (عبد الكريم، 2019: 185).

من ناحية أخرى، تعتبر ليبيا ساحة مهمة بالنسبة لروسيا في التنافس القائم مع حلف الناتو على النفوذ، في المنطقة الممتدة من شبه جزيرة القرم إلى القرن الأفريقي. ومن منظور الحسابات الاستراتيجية الروسية، فإن النجاح في مد النفوذ إلى ليبيا يعني ضمان مد نفوذ روسيّ في حوض البحر المتوسط والقارّة الأفريقية.

التدخل الروسيّ في الأزمة الليبية جاء متأخراً، إذ تسيدت القوى الغربية المشهد في البداية، منذ توجيه الناتو الضربات للنظام السابق والمساهمة بشكل مباشر في الإطاحة به. وبدأ اسم روسيا يظهر في الأزمة بالتحديد منذ العام 2016م على إثر الزيارة التي قام بها خليفة حفتر إلى موسكو، والتي تكررت مرتين بعد ذلك خلال العامين 2017م و2018م. كما ظهر حفتر في كانون الثاني (يناير) 2017م على متن حاملة الطائرات الروسية "الأميرال كوزنيتسوف"، عندما كانت تعبر قبالة المياه الاقليمية الليبية. وقد التقى حفتر في زيارته بآب (أغسطس) 2017م بوزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، وطلب تزويده بالسلاح والعتاد العسكري، ولم تلبي موسكو طلبه إلا بعد موافقة حفتر على إقامة روسيا قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، إثر ذلك قدمت موسكو الدعم العسكري للواء. وجاء بيع روسيا السلاح لخليفة حفتر، ليخرق حظر توريد السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة في ليبيا (عبد الكريم، 2019: 187).

تتمثل أهم أسباب انحياز موسكو لحفتر في السعي الروسي للنفط، حيث إن قائد الجيش الوطني الليبي نجح في السيطرة على أغلب المناطق المنتجة للنفط في ليبيا، سواء في الهلال النفطي الساحلي، أو في جنوب البلاد. وبهذا الدعم والانحياز، تساهم موسكو في بناء صورة خليفة حفتر كرجل قوي وبالتالي تثبيت شرعيته. إلا أنه يبقى هناك توجه روسي قائم لبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع حكومة طرابلس، وهو ما ظهر مع قيام وفد روسي رفيع المستوى بقيادة ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسيّ، بزيارة طرابلس ولقاء فايز السراج، رئيس الحكومة، في الخامس والعشرين من نيسان (أبريل) 2017م، وخُصِصت الزيارة لبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، وقد طلب فيها السراج من روسيا مساعدة بلاده في رفع حظر السلاح المفروض عليها من قبل المجتمع الدولي، مؤكداً على أن ليبيا ستستخدم السلاح لمحاربة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، ورحب السراج بدخول الشركات

والاستثمارات الروسية في ليبيا. كما كان هناك أسباب غير معلنة للزيارة، وهي اسعي لاستعادة بحارة روس تم احتجازهم في مدينة الزاوية، وفي اليوم التالي للزيارة أعلنت الحكومة الروسيّة عن إطلاق سراح البحارة الخمسة (السبيطلي، 2017: 12).

وقد كشف تقرير صادر في أيار (مايو) 2020م، أعدّه مراقبون مستقلون لصالح لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا، عن وجود مئات من العناصر التابعين لمجموعة "فاغنر" العسكرية السرية الروسية في ليبيا، يدعمون القوات الموالية خليفة حفتر في معاركها ضد حكومة الوفاق، وبأن روسيا كانت قد شرعت بإرسالها منذ العام 2018م (بي بي سي، 2020/5/7).

كما وأعلن الجنرال برادفورد جيرينغ، مدير العمليات لقيادة الولايات المتحدة في إفريقيا (أفريكوم) أنه في مايو (أيار) 2020م أرسلت روسيا مقاتلات من طراز "ميج 29" ونظام رادار متقدم بهدف دعم قوات خليفة حفتر. وهكذا، فإن الموقف الروسي كان باتجاه دعم حفتر بطريقة غير مباشرة، وذلك بالاعتماد على حضور عسكري غير مباشر من خلال شركات أمنيّة خاصّة. وهذه الاستراتيجية في الحرب لها فوائد بالنسبة إلى روسيا، فبالإضافة إلى ضمان أجزاء من سوق الطاقة، يمكن لروسيا أن تقدم نفسها كوسيط في المفاوضات. وفي ذات الوقت، بإمكانها تصعيد المواجهات إلى حين التوصل إلى اتفاق مناسب لمصالحها.

وفيما يتعلق الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في الأزمة الليبية، فإن المصالح للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا تتمثل في كونها جزءاً من منطقة الشرق الأوسط الهامّة لمصالحها الاستراتيجية نظراً

للاهتمام الأمريكي بخريطة السيطرة والنفوذ ضمن القارة الأفريقية، وخصوصاً مع القوى الدولية الأخرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا. (عوض، 2019: 163).

وبعد التدخل والاهتمام الروسي المتزايد في ليبيا بدأت الأزمة الليبيّة تكتسب أهمية متزايدة من المنظور الأمريكي، حيث أثارت العلاقات بين روسيا وحفتر حفيظة واشنطن، فردت بدعم عمليات "البنيان المرصوص"، التي أطلقتها حكومة الوفاق ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في سرت عام 2016م، وانتهت بإخراج التنظيم من سرت (السبيطلي، 2017: 15).

في عام 2019م وإثر إطلاق حفتر في الرابع من نيسان (أبريل) من ذلك العام عملية للسيطرة على طرابلس والغرب الليبي، توجهت الخارجية الأمريكية نحو رعاية المؤتمر الوطني الذي كان مقرراً في الرابع عشر من نيسان (أبريل) 2019م، بهدف إيقاف العلمية والدفع بمسار يدعم حكومة الوفاق الوطني. ما أدى إلى تصاعد الخلاف بين موسكو وواشنطن، حيث كانت موسكو تقف في صف حفتر وتنتظر توسع رقعة سيطرة قوّاته، وهو ما كان المؤتمر المزمع عقده يبتغي تعطيله، ورداً على ذلك، أحبطت موسكو في الثامن من نيسان (أبريل) بياناً لمجلس الأمن ينص على وقف القتال ويمهد لعقد المؤتمر. ثم جاءت مكالمة مفاجئة للرئيس الأمريكي، مع اللواء حفتر في التاسع عشر من نيسان (أبريل)، أثنى فيها على جهوده في محاربة ما وصفه بـ "الإرهاب"، مناقضاً بذلك تصريحات وزير خارجيته، مايك بومبيو، الذي دعا طرفي الصراع إلى التوقف عن القتال والعودة إلى طاولة المفاوضات. ودلّ هذا التعارض على وجود انقسام بين المؤسسات الأمريكية إزاء الأزمة الليبية، وهو ما يعيق اتخاذ موقف أمريكي واضح وحاسم كما هو حال المواقف الدولية الأخرى (دابقي، 2019: 6).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عززت من ثقل حضورها في الأزمة الليبية خلال العام 2020م، وبخاصة منذ تولي مواطنتها ستفاني وليامز، رئاسة البعثة الأممية بالإنابة عقب استقالة غسان سلامة، في آذار (مارس) من العام 2020م. وسيتم استعراض وتحليل دورها عند تناول جهود مؤسسة الأمم المتحدة في الفصل الثالث.

كما ويبرز من بين المواقف الدولية والإقليمية المؤثرة في الأزمة الليبية، الموقف التركي. اختارت تركيا خيار دعم الاستقرار في ليبيا باعتبار التحول فيها جزءاً من تحولات ما عرف بـ "الربيع العربي" التي سعت للاستفادة منها سياسياً واقتصادياً. وبعد حدوث الانقسام بين شرق ليبيا وغربها، اختارت دعم حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من العاصمة طرابلس مقراً لها، باعتبار أن خليفة حفتر مرتبط بمصر والإمارات العربية المتحدة وما تراه باعتباره "ثورة مضادة"، في حين يغلب على حكومة طرابلس وقوات "فجر ليبيا" الموالية لها الطابع الإسلامي المفضل لدى حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. وبعد توقيع اتفاق الصخيرات في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 2015م، في المغرب، دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت على إثره، برئاسة فايز السراج.

تزايد القلق التركي من عمليات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر وتوسع في شرق ليبيا ووسطها وجنوبها، وفي عام 2019م، وبعد إطلاق حفتر في الرابع من نيسان (أبريل) 2019م عملية تهدف إلى السيطرة على طرابلس، سرعت تركيا من خطواتها وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، وقعت مذكرتيْ اتفاق بحرية وأمنية مع حكومة السراج، نتج عنها تدخل تركي مباشر في ليبيا، عبر إرسالها تعزيزات عسكرية ومعدات لمنع سقوط طرابلس (دابقي، 2020: 4).

وكانت أزمة الغاز في شرق المتوسط وخطوط نقله المقترحة إلى أوروبا سبباً أساسياً دفع تركيا إلى التوجه نحو التدخل المباشر، وخصوصاً مع توجه قبرص واليونان نحو إنشاء ومد خط "يورو–ميد" الذي يتجاوز تركيا وينقل الغاز مباشرة من شرق المتوسط باتجاه أوروبا؛ ما يعني تجاوز الجغرافيا التركية باعتبارها ممر لأنابيب الغاز المتجهة نحو أوروبا وهو ما تنتفع منه على مختلف الصعد، وهنا جاء التدخل التركي سريعاً ووقعت أنقرة اتفاقاً بحرياً مع حكومة الوفاق، يتم بموجبه تقسيم المنطقة الاستثمارية البحريّة بين الدولتين في البحر المتوسط، ما يعيق قانونياً فرصة مرور الأنبوب المقترح دون الحصول على إذن وموافقة الدولتين. وجاء توقيع مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحريّة في البحر الأبيض المتوسط في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، خلال زيارة رئيس حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، إلى إسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وهو ما لقي رفضاً في حين من جانب الحكومة الليبيّة المؤقتة في طبرق (فهيم، 2019: 26).

في مطلع العام 2020م، ومع استمرار عملية طرابلس التي شنتها قوات "الجيش الوطني الليبي" بقيادة حفتر، واقترابها من مدينة طرابلس، جاءت في الثاني من كانون الثاني (يناير) 2020م موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، وتلاه إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدء نشر جنود أتراك في ليبيا، كما تزامن ذلك مع عمليات نقل مقاتلين من سوريا للمشاركة في المعارك بليبيا والتصدي لتقدم قوّات حفتر باتجاه طرابلس، لتصبح تركيا بذلك طرفاً فاعلاً بشكل مباشر وعلنيّ، عبر تدخل ذو طابع عسكري صريح يهدف لإسناد حكومة طرابلس ودعمها في مواجهة حكومة طبرق وقوات خليفة حفتر والدول الداعمة له.

وفي الثامن من كانون الثاني (يناير) 2020م أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسمياً انتشار خمسة وثلاثين خبيراً عسكرياً تركياً، من الخبراء العسكريين، وبأن مهمة تركية ستكون التنسيق والإشراف العسكري على العمليات (سبوتنيك، 2020/1/8).

أدى هذا التدخل التركيّ إلى عرقلة العمليات التي يقودها اللواء خليفة حفتر وبالتالي منع سقوط طرابلس، ومن ثم تبع ذلك التحول العسكري خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) 2020م، عبر تمكن القوات الموالية لحكومة الوفاق من السيطرة على كامل منطقة طرابلس ومناطق شمال غرب ليبيا، بما في ذلك السيطرة على قاعدة "الوطيّة" ذات الاهمية الاستراتيجية، وهو ما جاء بالدرجة الأولى بفضل الدعم العسكري التركي، بما في ذلك تأثير استخدام الطائرة المسيرة التركية "بيرقدار" (الجزيرة نت، 2020/4/19).

أما بخصوص أبرز المواقف العربية، فهناك موقف مصر التي تمثل ليبيا بالنسبة لها منطقة حيوية متصلة بأمنها القومي بحكم الجوار والحدود الطويلة الممتدة. وقد برز الموقف المصري الداعم لخليفة حفتر منذ إطلاقه عملية الكرامة عام 2014م، التي قادها للسيطرة على بنغازي والهلال النفطيّ، التي نظر لها النظام الحاكم في مصر باعتبارها تستهدف التنظيمات الإسلامية التي يعتبرها عدوه الأول داخلياً وإقليمياً. وتعمل مصر على تقديم دعم دبلوماسي لحفتر في المؤتمرات والاجتماعات الدوليّة، وعلى الأرض تقوم بتزويد "الجيش الوطني الليبي" بالأسلحة على الرغم من الحَظر المفروض من منظمة الأمم المتحدة (الشيخ، 2015: 19).

وقد شهد الموقف المصري تطوّراً خلال العام 2020م، وذلك بالتحديد بعد التدخّل التركي وما ادى إليه من انقلاب المواجهات لصالح حكومة الوفاق في غرب ليبيا، ووصولها حتى حدود بلدية الجفرة في وسط ليبيا. ففي العشرين من حزيران (يونيو) 2020م، جاء إعلان الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عن خط "سرت – الجفرة" كخط أحمر، يمنع على القوات الموالية لحكومة الوفاق تخطيه، وإلا فإن الجيش المصري سيتدخل في الصراع بشكل مباشر (سي إن إن، 2020/6/20). وسيتم معالجة الموقف المصري بمزيد من التوسع في الفصل الثالث.

كما برزت مواقف دول من الخليج العربي مثل الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر. حيث اتجهت كل منهما إلى تبني مواقف متباينة ومتعارضة من الأزمة، وذلك في إطار استمرار الخلافات بين الدول الخليجية. فاتجهت الإمارات العربية المتحدة إلى دعم خليفة حفتر منذ إطلاق عملية الكرامة في عام 2014م، ضد المجموعات ذات الطابع الإسلامي، حيث تتبنى أبو ظبي خيار المواجهة مع الحركات الإسلامية في الداخل وعلى مستوى الإقليم والمنطقة العربية وتتعامل معها باعتبارها تمثل تهديداً لمصالحها ومرتبطة بتحالفات معادية. في حين انحازت قطر إلى الحكومة التابعة للمؤتمر الوطني العام، التي تعاملت معها باعتبارها افرازاً لـ "الربيع العربي"، ومن ثم دعمت حكومة الوفاق الوطني الليبية، وهو الموقف المرتبط بشكل وثيق بموقف حليفتها تركيا من الصراع (الشيخ، 2015: 19). وسيتم التوسع في معالجة مواقف الدولتين بالفصل الثالث. وأما فيما يخصّ الموقف الجزائري من الأزمة الليبيّة، فستتم معالجته في المبحث الثاني من الفصل الرابع.

أما بخصوص جامعة الدولة العربيّة، ومواقفها من أحداث الأزمة الليبيّة، فقد علقّت عضويّة ليبيا مباشرة بعد اندلاع ثورة السابع عشر من شباط (فبراير) عام 2011م، ومن ثم دعت في الثاني عشر من

آذار (مارس) 2011م، مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، مؤكدةً رفضها أيّ تدخل عسكري أجنبي في البلاد. وبعد تشكيل المجلس الانتقالي الليبي في آب (أغسطس) 2011م، قبلت الجامعة عضويته فيها. وخلال السنوات التالية اقتصر دور الجامعة على إصدار البيانات المصاحبة لتطورّات الأحداث على الصعيدين الدبلوماسي والعسكريّ، والتي استمرّ التأكيد فيها على ضرورة الحفاظ على وحدة ليبيا أرضاً وشعباً، والحفاظ على أمنها، واستقرارها، واستقلالها، ورفض كافّة أشكال التدخل الأجنبيّ في شؤونها الداخليّة. وبعد طرح البرلمان التركي مسالة إرسال جنود أتراك إلى ليبيا بادرت الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ في الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) 2019م، انتهى إلى إصدار بيان أكدت فيه على رفض كافّة أشكال التدخل الأجنبيّ في تركيا. وسيتم معالجة وتحليل دور جامعة الدول العربية بمزيد من التوسع في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وبخصوص موقف الأمم المتحدة ودورها في الأزمة الليبيّة، فقد جاء بداية مع إصدار القرار رقم (1973) عن مجلس الأمن، والذي مهّد لاطلاق العمل العسكري لحلف الناتو. وفي المرحلة التالية، وبعد تصاعد الانقسام الداخلي في ليبيا، سعت الأمم المتحدة لممارسة دور الوساطة والتسوية، وهو ما تمثّل في رعاية اتفاق الصخيرات الذي جاء بإشراف وجهود من المبعوث الأممي، مارتن كوبلر (شحاتة، 2016: 70).

إلا أن تنفيذ الاتفاق تعثّر ولم تكن هناك استجابة من قبل الأطراف المتنازعة لجهود كوبلر، وظلّت الجهود الأمميّة مفتقدة إلى الفاعليّة اللازمة لحلّ الأزمة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م، تقدم غسان سلامة، الذي جاء خلفاً لمارتن كوبلر، لمجلس الأمن الدولي، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت الدعوة إلى عقد ملتقى وطني جامع للأطراف الليبيّة مطلع عام 2019م، وهو ما لم يتحقق

بسبب إطلاق حفتر عملية تهدف للسيطرة على طرابلس في نيسان (أبريل) من ذلك العام (عبد الكريم، 2019: 262).

في عام 2020م، برزت جهود، الممثل الخاص للأمم المتحدة، غسان سلامة، عبر عقد مؤتمر برلين، في التاسع عشر من كانون الثاني (يناير) 2020م، وبمشاركة من إحدى عشرة دولة فاعلة في الأزمة، واتفق المشاركون في ختام المؤتمر على وقف القتال، وحظر السلاح، وتسوية النزاع بالطرق السلمية. إلا أنه وفي مطلع آذار (مارس) 2020م أعلن غسان سلامة عن تقديم استقالته من المهمة معزياً ذلك إلى الإحباط بسبب عمق الخلافات بين الأطراف الدولية الفاعلة. وبعد استقالته، برزت تحركات، نائبته، الأمريكية ستيفاني ويليامز، والتي عينت خلفاً له بالإنابة، وبانتظار تحقيق التوافق الدولي على تعيين خليفة له في منصبه، وتركزّت جهود ويليامز على البناء على مخرجات مؤتمر برلين، وبالتحديد فيما يتعلق بتشكيل اللجنة العسكريّة المشتركة (5+5)، التي ضمت ممثلين عسكريين عن كلا من قوات الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق، وهدفت إلى تحقيق وتثبيت وقف إطلاق نار دائم في ليبيا. وسيتم معالجة وتحليل دور الأمم المتحدة بمزيد من التوسع في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

تجد الدراسة أن التدخلات الأجنبيّة لم تسهم في التوصل إلى تسوية وحلّ للأزمة في ليبيا، وإنما ادّت إلى تعميقها، وأسهمت في إطالة أمدها. ليس هذا فحسب، بل أن العامل الخارجي بقواه الإقليميّة والدوليّة، أسهم من ناحية أخرى، في تهديد الأمن القومي لدول الشمال الأفريقي، كما ستعالج الدراسة ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبيّة

الفصل الثالث

دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبيّة

تحتلّ الجغرافيا الليبية موقعاً مهماً في وسط الساحل الشمالي لقارة أفريقيا، وفي منطقة ممدة في وسط البحر المتوسط، وهي متصلة عبر الصحاري الممتدة من جهة الجنوب وبحكم غياب الفواصل والمعيقات الطبيعية، ، لمناطق الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، ما جعلها مفتاحاً ومنطقة تقاطع لمجالات وأقاليم متعددة، من البحر المتوسط، إلى شمال أفريقيا، وغربها، ومنطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، وبالتالي كانت في قلب مناطق مهمة لمصالح دول وقوى إقليمية ودوليّة عديدة. وما زاد من ذلك احتواء ليبيا على كميات هامة من موارد الطاقة، من النفط والغاز ، إضافة إلى ارتباط موقعها بأمن القارة الأوروبية من جهة كونها مصدراً لانتقال كل من التهريب وحركات الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التهديدات الارهابيّة.

كلّ ذلك جعل للأزمة الليبيّة تداعيات هامة تمثلت في التدخلات والتحركات المتزايدة من قبل الدول الإقليمية والدولية للانخراط في الأزمة الليبية، وذلك لأغراض ودوافع مختلفة، وضمن مقاربات مختلفة، تراوحت ما بين دعم المسار السلمي لتسويتها، أو الانخراط في الدعم العسكري لأحد أطرافها، ما أدى إلى تعقيد الأزمة وإطالة أمدها وجعلها سبباً في تأجيج الصراع في منطقة البحر المتوسط، بحيث باتت من أسخن ساحات الصراع والتنافس الدوليّ الراهن.

يسعى هذا الفصل للإجابة على سؤال: ما دور القوى الإقليميّة والدوليّة في الأزمة الليبية وكيف تعاملت معها؟ والمنهج المستخدم هو منهج تحليل النظم بالإضافة إلى منهج التحليل الوصفي.

المبحث الأول

سياسات القوى الإقليميّة في التعامل مع الأزمة الليبيّة

لعلّ أهم مظاهر تداعيات الأزمة الليبيّة هي جاذبيتها واستقطابها دول وقوى إقليميّة ودوليّة عديدة، سعى كُلٌ منها لتحقيق مصالحه ومآربه المرتبطة بالجغرافيا الليبيّة، وهو ما أسهم في تعقيد الأزمة وتأجيجها.

على الصعيد الإقليمي برزت دول عربية عدّة سارعت للتدخّل في ليبيا، وكان من ضمنها دولاً لا تمتلك حدوداً مع ليبيا، مثل بعض من دول مجلس التعاون الخليجي، وظهرت دولة قطر كأحد الدول الأكثر فعاليّة ونشاطاً في ليبيا منذ العام 2011م.

منذ بداية انتفاضة السابع عشر من شباط (فبراير)، عام 2011، كانت قطر الداعم الأوّل للانتفاضة، سواءً على المستوى السياسيّ أو العسكريّ. إذ بادرت قطر لاستضافة وعقد لقاءات دوليّة داعمة لها، مثل استضافة لقاءات ما عرف بـ "مجموعة أصدقاء ليبيا"، بعد تأسيسها في التاسع والعشرين من آذار (مارس) عام 2011م، وهي تجمع دولي تأسس بعد مؤتمر لندن حول ليبيا في آذار (مارس) 2011م، بهدف دعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي في جهوده الساعيّة للإطاحة بنظام معمر القذافي. وعُقدت الاجتماعات الثلاثة الأولى لهذه المجموعة في الدوحة، وروما وأبوظبي. وتضمنت لقاءاتها قرارات بدعم الثوار بالسلاح ودعمهم سياسياً. وهدفت هذه المجموعة إلى ضمان وتوفير دعم للثورة الليبيّة بمعزل عمّا يتم تقريره في أروقة مجلس الأمن الدوليّ (عوض، 2019: 147).

سرعان ما تطور التدخل القطريّ على الأرض إلى دعم وتجهيز كتائب مسلحة، كان أبرزها كتيبة "شهداء 17 فبراير" التي نشطت في بنغازي، والتي ساهمت قطر بشكل مباشر في تشكيلها وتجهيزها بالسلاح منذ تأسيسها في العام 2011م. وترافق ذلك مع إرسال حمد بن عبدالله فطيس المريّ، قائد القوّات الخاصّة القطريّة إلى ليبيا عام 2011م، والذي تولى مهام الإشراف وتنسيق عمليات المسلحين لبسط السيطرة على كامل البلاد. وفي عام 2013م، دعمت قطر تشكيل "غرفة عمليات ثوار ليبيا" لتنسيق جهود الميليشيات المرتبطة بها، بحيث يكون الدعم لجهة موحدة، هي هذه الغرفة (لعروسي، 2020: 122).

كانت ثروات ليبيا، وتحديداً الغاز الليبي، هي المحرك الأول للموقف القطري المنخرط في ليبيا، إذ إنّ الغاز الليبي هو أحد أبرز الخيارات المنافسة للغاز القطريّ، وفي السوق الأوروبية تحديداً، وكانت ليبيا في آخر سنوات القذافي قد اتجهت لعقد اتفاقيات تصدير واستثمار للغاز الليبي مع شركات أوروبية ومستوردين أوروبيين، مثل شركة "إيني" الإيطالية التي شرعت في استيراد الغاز الليبي وتوريده إلى إيطاليا عبر أنبوب الغاز المعروف باسم "السيل الاخضر" منذ العام 2007م. وبذلك كان الغاز الليبي منافساً قويّاً للغاز القطريّ، فطمعت قطر للاستحواذ عليه، والتحكّم به، عبر إعطاء حقوق استثماره لشركات قطريّة، وهو ما تطلّب تحقيق وبسط السيطرة على المستويين السياسي والعسكري في ليبيا (عبد الكريم، 2019: 225).

جاء الدعم السياسي القطري متفقاً مع استراتيجية قطر القائمة على دعم الأحزاب والتيارات ذات التوجه الإسلاميّ، إذ دعمت المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكّل عام 2011م، والذي سيطر عليه حزب "العدالة والبناء" الإسلاميّ، بشكل واضح منذ العام 2012م.

مع حدوث الانقسام السياسي في ليبيا عام 2014م، على خلفية انتخابات مجلس النواب وخسارة الأحزاب الإسلامية فيها، وما تبع ذلك من انقسام ليبي، ما بين الحكومة المؤقتة ومجلس النواب في طبرق بالشرق، ونظيرتها في طرابلس بالغرب، كما سبقت الإشارة، اندلعت الحرب الأهليّة في البلاد، التي انخرطت فيها قطر عبر توجيه الدعم لتحالف قوات "فجر ليبيا" في الغرب، بعد تأسيسه عام 2014م، وذلك في مواجهتها مع عملية "الكرامة" منذ العام 2014م، والتي أطلقها اللواء خليفة حفتر انطلاقاً من الشرق، في السادس عشر من أيار (مايو) 2014م، بقيادته لقوات ما عرف بـ "الجيش الوطني الليبي"، ومباشرتها في القضاء على الكتائب الإسلامية المتواجدة في الشرق، بما فيها كتائب مرتبطة بالدعم القطري، مثل كتيبة "شهداء 17 فبراير" (حجال، 2019: 136).

بعد توقيع اتفاق الصخيرات، في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) من العام 2015م، بين المؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب الليبي، وما تمخّض عنه من تشكيل لحكومة "الوفاق الوطني"، التي جعلت من "المؤتمر الوطني العام" هيئة تنفيذية باسم "مجلس الدولة"، برئاسة فايز السراج، لتكافئ بذلك أعضاء "المؤتمر الوطني" الذين رفضوا تسليم السلطة إلى مجلس النواب المنتخب، والذي ترأسه عقيلة صالح، وتعيد حزب العدالة والبناء إلى الحكم، اتخذت قطر، منذ ذلك الحين، موقفاً داعماً لهذه الحكومة، وخصوصاً مع توفّر غطاء الشرعية الدولية التي منحها إياها الاتفاق، عبر مشاركة الأمم المتحدة والمبعوث الدولي، مارتن كوبلر، في التوصل له، كما سبقت الإشارة إليه في المبحث الثاني من الفصل السابق.

تصادم الدعم القطري الموجّه لميليشيات الغرب الليبي وحكومة الوفاق في طرابلس مع الدعم الإماراتي الموجه لخليفة حفتر و"الجيش الوطني الليبي" وعمليّة "الكرامة" المنطلقة منذ السادس عشر من

أيار (مايو) 2014م. وبذلك باتت الساحة الليبية من أهم ساحات المواجهة بين الأطراف المتصارعة من دول الخليج، وهو ما تطوّر في العام 2017م، إلى قرار قطع الدول الخليجية الثلاث (السعودية، والإمارات، والبحرين) علاقاتها مع قطر، والذي جاء في جانب منه على خلفية احتدام وتصاعد الصراع في ليبيا.

في العام 2019م، وبعد إطلاق حفتر عملية عسكريّة بهدف السيطرة على طرابلس وإكمال السيطرة على كامل ليبيا، وما تبع ذلك من توقيع تركيا لاتفاقيات مع حكومة الوفاق في طرابلس، بما في ذلك الاتفاق على دعمها عسكرياً، وما تبعه إرسال قوّات ودعم عسكري تركي في مطلع العام 2020م، وفي إطار تحالفها المستمر مع تركيا، دعمت قطر الموقف التركيّ، ولم يقتصر ذلك على الدعم والتأييد السياسي، وإنما موّلت قطر العمليات العسكرية التركيّة ووفرت الرواتب لآلاف المقاتلين الذين أشرف الأتراك على جلبهم من شمال سوريا (الحرة، 2020/8/18).

مع اشتداد وتيرة الصراع المسلح في أعقاب استعادة القوات الموالية لحكومة الوفاق سيطرتها على كامل المناطق التابعة لإقليم طرابلس، وفي الثامن عشر من آب (أغسطس) 2020م جاءت زيارة وزيريْ الدفاع، القطري خالد العطية، والتركيّ خلوصي أكار، لطرابلس، والتي جاءت في إطار المتابعة والإشراف لمراكز التدريب العسكرية وهو ما فهم باعتباره تحضيراً لعمليات تصعيد عسكرية قادمة (الحرة، 2020/8/18).

أما الدولة الثانية من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي برز حضورها في الأزمة الليبيّة، فهي دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال دعمها اللواء خليفة حفتر وعملية "الكرامة" التي أطلقها في السادس عشر من أيار (مايو) 2014م.

جاء الدعم الإماراتي لحفتر في مواجهة مع الميليشيات الإسلاميّة المدعومة من قطر، المرتبطة بحزب العدالة والبناء الحاكم في غرب ليبيا، وذلك ضمن سياق أوسع من المواجهات التي تخوضها دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الحركات الإسلامية وداعميها، وبالتحديد دولتيْ قطر وتركيا، وهي مواجهة حاضرة في ساحات عدة، من مصر، إلى اليمن، إلى ليبيا. إذ يُمثّل التحالف القطري التركي الخصم الجيوسياسي الأبرز بالنسبة للإمارات، وبالتحديد من اندلاع أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي". وقد اعتبرت الإمارات بأن سيطرة الإسلاميين المدعومين من قطر في ليبيا خطر مهدد لمصالحها وطموحاتها على مستوى المنطقة، بل إنه وفي حال تمدده وتعاضده مع نماذج مماثلة من الحكم ذو التوجه والخلفيّة الإسلاميّة في دول أخرى قد يشكل تهديداً لنظام الحكم في دولة الإمارات نفسها (عبد الكريم، 2019: 195).

ترافق دعم حفتر وإطلاق عملية "الكرامة" مع تشكيل ما عرف بـ "الجيش الوطني الليبي" عام 2014م، والذي وجهت الإمارات العربية المتحدة دعمها العسكريّ له، وتمكن تبعاً لذلك من السيطرة على بنغازي ومدن الشرق، وصولاً حتى الساحل الأوسط، وبما في ذلك سيطرته على منطقة الهلال النفطي، الممتدة ما بين بنغازي وسرت، وهي الأغنى بالاحتياطات النفطية المؤكدة.

تضمّن الدعم العسكري الإماراتي للجيش الليبي إقامة قواعد عسكريّة بغرض إسناد ودعم حفتر وعملياته، منها قاعدة الخروبة الجويّة التي تأسست في العام 2017م، وقاعدة الخادم الجويّة التي بدأت أعمال التطوير فيها منذ تشرين الأول (أكتوبر) عام 2016م، وتقع (100) كم شرق بنغازي، وقاعدة بنينا الجويّة، في ضواحي بنغازي، والتي تم تطويرها كذلك خلال العام 2016م، وتستضيف هذه القواعد خبراء عسكريين وضباط إماراتيين، إضافة إلى إنطلاق طائرات بدون طيّار منها، إماراتية، نفذت ضربات

داعمة لعمليات حفتر، وبخاصّة عملية السيطرة على طرابلس التي انطلقت في نيسان (أبريل) 2019م. وفي أيار (مايو) 2020م، كشف تقرير سري للأمم المتحدة عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بتشغيل جسر جوي لتوريد السلاح إلى خليفة حفتر، منتهكةً بذلك حظر السلاح المفروض من قبل الأمم المتحدة على ليبيا (القدس العربي، 2020/5/15).

لا تقف المساعي والدوافع الإماراتيّة للتدخل عند البعد الجيوسياسي، وإنما هي تأتي أيضاً بدافع الرغبة لتحصيل مصالح ومطامع عديدة، والمتمثلة في وجود مخزونات كبرى من الغاز والنفط في باطن الأراضي الليبية وقبالة سواحلها، حيث تطمح لاستثمارها كبرى شركات الطاقة الإماراتية، مثل شركة بترول أبو ظبي الوطنيّة (أدنوك). وكان رئيس مؤسسة النفط الليبية، في تشرين الأول (أكتوبر) 2018م قد دعا الإمارات إلى الالتزام بعدم إبرام عقود مع مؤسسة النفط الموازية الموجود في شرق ليبيا، في إشارة منه في حينها إلى قيام شركة "أدنوك" بإبرام مثل تلك العقود (الجزيرة نت، 2018/10/13).

بالإضافة إلى موارد الطاقة، هناك سلسلة الموانئ البحريّة الليبيّة الهامة، حيث تسعى الإمارات، وفي إطار استراتيجية لبناء وإدارة سلسلة ممتدة من الموانئ، من خلال شركة موانئ دبي، إلى إدارة الموانئ في ليبيا لتكون امتدادًا للموانئ التي تديرها في اليمن، والقرن الأفريقي، والبحر الأحمر. وكانت شركة موانئ دبي العالمية قد أعلنت في كانون الأول (ديسمبر) 2018م عن توقيع عقود استثمار، بقيمة (450) مليون دولار، مع حكومة الشرق الليبية لتطوير مينائي جليانة وبنغازي، شرق ليبيا، بإمتياز لمدة خمسين سنة، قابلة للتجديد (المنصة، 2018/12/12).

وكما تقدم بخصوص التدخل القطري، فإن التدخل والانخراط الإماراتي في الأزمة الليبية يتداخل مع الأزمة الخليجية، مع دولة قطر، حيث تتعارض مصالح الدولتين في ليبيا، ويدعم كل منهما أحد طرفيْ الصراع في ليبيا. وهو يأتي أيضاً بهدف منع تركيا، المنافس الجيوسياسي الأبرز على مستوى المنطقة للإمارات، من السيطرة على الموانئ والموارد الليبية، ما قد يشكل تهديداً اقتصادياً للمصالح الإماراتيّة.

أما الفاعل الإقليمي الثالث الذي برز حضوره في الأزمة الليبية، فهي تركيا، إذ وتحديداً خلال أواخر العام 2019م برز التدخّل والحضور العسكري التركيّ، والذي يعتبر الأوّل من نوعه من حيث كونه يمثل تدخّلاً لتركيا في مناطق بعيدة نسبياً عن أراضيها، ولا تقع على حدودها بشكل مباشر، كما كان يحصل في حالة التدخل التركيّ في قبرص أو سوريا أو العراق على سبيل المثال. وتعتبر تركيا ليبيا موقعاً أساسيا في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلاً لمد نفوذها في القارّة الأفريقيّة. وتسعى تركيا، التي تستورِد معظم احتياجاتها من الطاقة، وبنسبة تصل إلى 74.1%، للحصول على حصّة من نفط وغاز ليبيا (عبد الكريم، 2019: 200).

جاءت بداية التوجه التركي نحو الانخراط في الصراع الليبي على خلفية تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط في كانون الثاني (يناير) 2019م، وهو هيئة تأسست بهدف إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط، وإدارة وتوزيع عملية وامتيازات استثمار حقول الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط، والذي جرى فيه إخراج تركيا واستبعادها من الانتفاع من حقول الغاز في شرق المتوسط. وفي أيار (مايو) 2019م، وبعد نحو شهر من شنّ حفتر هجومة على طرابلس بهدف السيطرة عليها، وصلت إلى طرابلس شحنات من الأسلحة التركية، بما في ذلك عشرات المركبات المدرعة والطائرات دون طيار،

دعماً لحكومة الوفاق الليبية، ووصلت قيمتها حسب صحيفة وول ستريت جورنال إلى ثلاثمائة وخمسين مليون دولار (The Wall Street journal، 2020/5/19).

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، قامت الحكومة التركيّة بتوقيع اتفاقيّة لترسيم الحدود البحريّة مع حكومة الوفاق الليبيّة، وذلك بغرض عرقلة وإعاقة المشاريع الهادفة لضخّ الغاز من شرق المتوسط باتجاه أوروبا، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكريّ في ذات اليوم، وتشمل الاتفاق على التدريب العسكري، وصناعة الدفاع، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، ونقل الخبرات العسكرية، وتأسيس مكتب تعاون دفاعي وأمني متبادل وقت الحاجة إليه (فهيم، 2019: 26).

بناءاً على هذه الاتفاقيات، شرعت تركيا بإرسال قوّات عسكريّة تركيّة ونقل مقاتلين سوريين موالين لتركيا منذ مطلع العام 2020م. وبعد موافقة أتت من البرلمان التركي في الثالث من يناير (كانون الثاني) 2020م، أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن إرسال خمسة وثلاثين خبيراً عسكرياً تركياً إلى ليبيا، مبيناً إن مهامهم ستكون التنسيق والإشراف على العمليات (سبوتنيك، 2020/1/8).

جاء هذا التصعيد العسكري التركيّ بهدف دعم حكومة الوفاق، برئاسة فايز السراج، في مواجهتها مع الحكومة الليبية المؤقتة في الشرق والقوّات الموالية لها. وبفضل هذا التدخّل تمكنت القوات الموالية لحكومة طرابلس من السيطرة على كامل إقليم طرابلس (عمر، 2020: 177).

وتبع ذلك قيام تركيا بخطوات أخرى مثل تجهيز قاعدة الوطية، غرب ليبيا، بالدفاعات الجوية والطائرات المسيّرة وإصلاح بنيتها التحتية بعد تعرضها للقصف والتدمير من قبل طائرات مجهولة. وهي القاعة التي تعتبر ذات أهمية بالغة؛ إذ كانت هذه القاعدة قبل ذلك منطلق أساس للهجوم على مدينة

طرابلس من قبل قوّات حفتر. كلّ ذلك تم في مناخ التحضير للهجوم المحتمل على سرت والجفرة، وهو ما لم يتم، ولكنه كان يعني في حال نجاحه، تمكّن حكومة الوفاق الموالية لقطر وتركيا من بسط سيطرتها على معظم أرجاء ليبيا، ما يعني تمكّن تركيا من تحقيق مصالحها في ليبيا، بما في ذلك الحصول على عقود للاستثمار في الطاقة والموانئ.

في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) 2020م أعلنت وزارة الخارجية التركيّة عن إجراء مشاورات مع مسؤولين روس في أنقرة حول ليبيا. وترأس الوفد الروسي إلى المشاورات نائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين، فيما ضم الوفدان الروسي والتركي مسؤولين من الخارجية والدفاع. وبعد المشاورات، أعلن وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، عن اقتراب المسؤولين الأتراك والروس من اتفاق حول معايير وقف إطلاق النار والعملية السياسية في ليبيا (روسيا اليوم، 2020/9/16).

وهكذا، يُلاحظ بأن ليبيا باتت نقطة محوريّة في السياسة الخارجيّة التركيّة، وتحديداً منذ العام 2019م، فتركيا توسّع بالتعاون مع طرابلس نطاق تواجدها الإقليمي نحو وسط البحر المتوسط للدفاع عن مصالحها في شرقه أيضًا. كما وباتت ليبيا ساحة بالنسبة للأتراك لتحصيل نقاط قوة للمساومة عليها أمام الدول الأوروبيّة بخصوص أزمة الغاز في شرق المتوسط، وكذلك ساحة جديدة، بعد سوريا، لمفاوضاتها وتنسيقها مع روسيا في إدارة الأزمات بعيداً عن التأثير الغربي.

الطرف الإقليمي الرابع في الأزمة الليبية هو الفاعل المصريّ، الذي تأتي استجابته لما يجري في الساحة الليبيّة من كَوْن ليبيا تمثل بالنسبة لمصر امتداداً جغرافياً حيوياً متصلاً بأمنها القوميّ ومصالحها الاقتصاديّة، وذلك بحكم الجوار والحدود الطويلة الممتدة بين البلدين. وقد برز الموقف المصري الداعم

لخليفة حفتر منذ إطلاقه عملية الكرامة عام 2014م، التي قادها للسيطرة على بنغازي والهلال النفطيّ. وهي العملية التي نظر لها النظام الحاكم في مصر باعتبارها تستهدف التنظيمات الإسلامية التي يعتبرها عدوه الأول داخلياً وإقليمياً، وهي جزء من مواجهة جيوسياسية أوسع على مستوى الإقليم، تأتي مصر في أحد أطرافها، إلى جانب كل من السعودية والإمارات، في مقابل كل من تركيا وقطر. وقد قامت مصر بتزويد "الجيش الوطني الليبي" بالأسلحة على الرغم من الحظر المفروض من منظمة الأمم المتحدة، وذلك وفقاً لما أكده تقرير صادر عن المنظمة، أفاد بتلقي قوات حفتر أسلحة وذخائر من مصر لاستخدامها في عملية الكرامة (الشيخ، 2015: 19).

استمرّ دعم مصر لخليفة حفتر، إذ قدمت دعمها لعملية السيطرة على الهلال النفطي. وكان وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في أيلول (سبتمبر) 2016م، قد أعلن دعم مصر التام لسيطرة الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر على منطقة الهلال النفطي، الممتدة من طبرق شرقاً، إلى سدرة غرباً، في وسط الساحل الشمالي لليبيا. واستمرت مصر في تقديم دعمها اللوجستي والسياسي، حتى اكتمال عملية السيطرة في حزيران (يونيو) 2018م، مع سيطرة قوات حفتر على مدينة درنة، وإخراجها قوات مجلس شورى مجاهدي درنة منها. وبذلك نجد بان دور مصر في الأزمة كان يميل إلى إن يكون تصعيدياً، وليس توفيقياً، بحيث وجدت بان الخيار الافضل بالنسبة لأمنها القومي ومصالحها السياسة والاقتصادية، متمثل في سيطرة المشير خليفة حفتر وقواته على كامل البلاد، وإبعاد خطر قيام حكم إسلامي بقيادة حكومة الوفاق والتنظيمات المسلحة الموالية لها في غرب ليبيا.

تطوّر الموقف المصريّ خلال العام 2020م، ففي العشرين من حزيران (يونيو) 2020م، جاء إعلان الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عن خط "سرت – الجفرة" كخط أحمر، يمنع على القوات

الموالية لحكومة الوفاق تخطيه، وإلا فإن الجيش المصري سيتدخل في الصراع بشكل مباشر (سي إن إن، 2020/6/20). وجاء هذا التحوّل والتصعيد المصري في محاولة لإحداث توازن عسكري بعد هزائم قوات خليفة حفتر وخسارتها المواقع التي كانت تسيطر عليها في إقليم طرابلس، ما دفع بمصر إلى التصعيد وإعلان التهديدات.

بالتوازي مع ذلك، وبحضور خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب في طبرق، عقيلة صالح، طرح الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في السادس من حزيران (يونيو) 2020م، ما سمي بـ "إعلان القاهرة"، والذي تضمن دعوة لوقف إطلاق النار في ليبيا، والعمل على التوصّل إلى تسوية سياسيّة (دي دبليو، 2020/6/6). إلا أن حكومة الوفاق تجاهلته، ورفضته تركيا من جانبها. كما تجاهلته دول فاعلة أخرى، مثل المغرب، في حين رحبت به دولة الإمارات ودول أخرى مثل السعودية، والأردن، والبحرين، إلا أنه لم يتطوّر عنه أي مبادرة فعليّة لإنهاء الصراع على الأرض. وبالتالي بقيت مصر عاجزة عن اداء أيّ دور فعّال في الأزمة الليبيّة على المستوى السياسي.

وعلى مستوى آخر متصل، اتجهت مصر للتصعيد ضد تركيا في أزمة شرق البحر المتوسط، وهي الأزمة التي كانت تركيا قد بادرت لربطها بالأزمة الليبي عندما وقعت اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق ما اعتبر فغي حين تعدياً على حقوق اليونان تحديداً، إذ إنها أسقطت الاعتبار وجود الجزر اليونانية يبين كلا من الشواطئ التركية والليبية، وجاء التصعيد المصري عبر التوجه لعقد اتفاقية ترسيم حدود بحرية مع اليونان، وبحيث تتعارض وتلغي اتفاقية تركيا مع حكومة الوفاق، وهو ما تم فعلاً في الثامن والعشرين من آب (أغسطس) 2020م (فرانس 24، 2020/8/28).

أما الجزائر، البلد الآخر المجاور لليبيا، من جهة حدودها الغربية، وبطول حدود يمتد إلى نحو الألف كيلومتر، فستتم معالجة استجابته للأزمة في مبحث خاصّ ضمن الفصل الرابع من هذا الدراسة.

أما بالنسبة للدولة المغاربيّة الثانية، من حيث الوزن والحضور والفعالية على مستوى إقليم شمال أفريقيا والمغرب العربي، وهي المملكة المغربية، فقد حرصت المغرب أيضاً على تقديم نفسها باعتبارها وسيطاً موثوقا لدى أطراف الأزمة الليبية، مع التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف المسار السياسي، والسعي للعب دور فاعل في الدفع به قدماً، وذلك ضمن توجه مغربيّ للاضطلاع بدور قيادي على مستوى منطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي.

وتجسدت المساعي المغربية لحلّ الأزمة عبر تنظيم سلسلة من اللقاءات بين الأطراف الليبية، في مدينة الصخيرات المغربية، وتحت رعاية أممية، امتدت ما بين آذار (مارس) إلى كانون الأول (ديسمبر) 2015م، والتي نتج عنها اتفاقاً سياسياً تشكلت في إثره حكومة الوفاق الوطني (الحمد، 2017: 45).

إثر ذلك اعتبرت المغرب، في تصريحات رسميّة متكررة، بأن تحركات حفتر العسكرية على الأرض هي بمثابة عرقلة لاتفاق الصخيرات وانقلاب عليه، مع الحرص على التأكيد على الحل السياسي الذي انبنى على اتفاق الصخيرات باعتباره يشكل مرجعية أساسية لحل الأزمة الليبية. مع تأكيد الاستعداد المغربيّ لبذل المزيد من الجهود من أجل التشاور والحوار في سبيل تطوير الاتفاق. كما جاء في تصريح وزير الشؤون الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في التاسع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2018م، أن "منطلق المغرب الدائم يتمثل في دعم الحل الذي يجب أن يأتي من الليبيين أنفسهم، وكذا دعم

مجهودات الأمم المتحدة كإطار وحيد لحل الأزمة الليبية"، في إشارة منه إلى الالتزام بالمسار الذي حدده اتفاق الصخيرات (ميدي 1، 2018/10/29).

إثر تصاعد أحداث الأزمة الليبيّة مجدداً خلال العامين 2019م و2020م، وتزايد التدخلات الخارجيّة فيها، ممثلة تحديداً بالتدخلَيْن التركي والروسيّ، إذ تواترت الأدلة المثبتة للحضور الروسي عبر إرسال مقاتلات عسكرية، وكذلك إرسال مقاتلي من قوات شركة "فاغنر"، لدعم حفتر، وكذلك شرعت تركيا بإرسال مقاتلين من سوريا موالين لها، إضافة إلى امداد قوات حكومة الوفاق بالسلاح والمعدات والخبراء العسكريين الأتراك، وما ترتب على ذلك وتبعه من محاولات لاقتراح مبادرات وتسويات جديدة، كما في "إعلان القاهرة" لوقف إطلاق النار، الذي أطلقه عبد الفتاح السيسي بحضور خليفة حفتر ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، في السادس من حزيران (يونيو) 2020م، كما تقدمت الإشارة إليه، فإن المغرب بادرت لرفض أي اتفاق جديد، وهو ما أعلنه وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، خلال لقائه بنظيره في حكومة الوفاق، محمد سيالة، في الثامن من حزيران (يونيو) 2020م حين أكدّ تمسك المغرب باتفاق الصخيرات باعتباره المرجع الأساسي لأي حل سياسي في ليبيا (الحفيان، 2020: 3).

وفي مقابل ذلك، وفي مسعى لابداء المرونة باتجاه تطوير اتفاق الصخيرات، وبما يستوعب ويأخذ بالحسبان التطورات الجديدة في أحداث الأزمة، وفي مقدمتها التحوّل المتسارع نحو تطوّر الأزمة وتحوّل الأزمة إلى أزمة دولية، استضافت المغرب ابتداءاً من السابع من أيلول (سبتمبر) 2020م، جولة محادثات في منتجع بوزنيقة، جمعت نواباً وممثلين عن طرفيْ الصراع في ليبيا، يمثلان مجلس النواب في طبرق ومجلس الدولة في طرابلس. وجرى فيها التأكيد على وقف إطلاق النار وإخراج القوات الأجنبية من ليبيا، ومناقشة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من مجلس رئاسي وحكومة ومجلس نواب، بغرض توحيدها، بما

في ذلك المؤسسة العسكرية، وذلك كبناء على مخرجات مؤتمر برلين الذي انعقد مطلع العام، في كانون الثاني (يناير) 2020م، وأهمها التأكيد على احترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا، وبعدم التدخّل في شؤونها الداخليّة، والالتزام بالحلّ السلميّ في ليبيا.

أما بخصوص جامعة الدول العربية ودورها في الأزمة الليبيّة، فقد برز في بدايتها قرار الجامعة العربية الصادر في الثاني عشر من آذار (مارس) 2011م، والذي أخرج الأزمة الليبيّة باعتبارها شان عربيّ يدخل ضمن اختصاص الجامعة العربيّة وترحيلها إلى الأمم المتحدة لفرض منطقة لحظر الطيران فوق ليبيا، حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم (1973) الذي منح الضوء الأخضر في حينه لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، للتدخل العسكري في ليبيا وإسقاط نظام القذافي (حادي، 2018: 442).

وفي المرحلة التالية لسقوط النظام، اتجهت قرارات الجامعة العربية نحو التركيز على الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي ورفض أشكال التدخل الخارجي وزعزعة الاستقرار والدعوة إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة، كما جاء مثلاً في إعلان الدوحة الصادر في السادس والعشرين من آذار (مارس) 2013م، عن قمة مجلس الجامعة الرابعة والعشرين.

إثر حدوث الانقسام في ليبيا عام 2014م، وبعد التوقيع على اتفاق الصخيرات في السابع عشر من كانون الأول (ديسمبر) عام 2015م، وإعلان مباشرة حكومة "الوفاق الوطني" أعمالها في الثلاثين من آذار (مارس) 2016م. صدر قرار في الثامن والعشرين من أيار (مايو) 2016م، عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية وصف حكومة الوفاق بأنها "الحكومة الشرعية الوحيدة لليبيا"، وذلك على الرغم من عدم حصولها حتى حينه على ثقة مجلس النواب الليبي. وهو ما رفضته حكومة

عبدالله الثني المؤقتة بسبب عدم مصادقة برلمانها بعد على حكومة الوفاق، واعتبرت الجامعة العربية في حينه بذلك منحازة لأحد طرفي الصراع. استمرت الجامعة العربية في ذات التوجّه، وفي أيلول (سبتمبر) 2018م، أصدر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، قراراً تضمن الدعوة إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا، والتأكيد على دعم التنفيذ الكامل للاتفاق الموقع في الصخيرات، باعتباره المرجعية الوحيدة للتسوية في ليبيا (الوسط، 2018/9/12).

إلا إنّ موقف جامعة الدول العربيّة شهد تطوراً جديداً نهاية العام 2019م، وجاء ذلك إثر التحوّل التركيّ نحو إعلان الدعم العلني لحكومة الوفاق. ففي الحادي والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) 2019، أصدرت مجلس الجامعة قراراً برفض التدخلات الخارجية أيا كان نوعها ومصدرها في ليبيا واستجلاب المقاتلين الأجانب إلى البلاد في إشارة واضحة إلى التدخل التركي (فرانس 24، 2019/12/31).

ويُلاحظ عموماً، أنّ حركة الجامعة العربيّة تجاه الأزمة في ليبيا ظلّت مقيّدة ومقتصرة على المواقف والقرارات التي تحظى بنسبة توافق عالية، مع اقتصار التركيز على عناوين مثل التأكيد على الوحدة والسيادة ورفض التدخّل، من الصياغات المخففة غير الحاسمة وغير الصريحة في معظمها، وبحيث تحظى برضا وقبول من معظم الدول الأعضاء، مبتعدةً بذلك عن الانخراط الكامل في تجاذبات واستقطابات الأزمة الليبية، وبالتالي يمكن القول بأن الانقسامات في المواقف بين الدول العربية إزاء الأزمة كانت المكبّل الأساسي لعمل وتحركات الجامعة تجاهها.

تجد الدراسة بأن الأزمة المستمرة في ليبيا، منذ بدايتها في العام 2011م، ومن ثم تصاعد أحداثها وتحوّلها نحو الحرب الأهلية منذ العام 2014م، قد ألقت بظلال وتأثيرات هامة على مستوى كامل منطقة شمال أفريقيا، واستدعت تدخلات من مختلف دول الإقليم، وبخاصّة، كل من الجزائر، والمغرب، ومصر، إضافة إلى تدخلات دول شرق أوسطيّة، في مقدمتها تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والتي بادرت للتدخل بطرائق ومستويات متباينة، وذلك بغرض تحقيق مصالحها المتباينة، وما أدى في النهاية إلى تأجيج الصراع بين الأطراف لمحليّة الليبية، وبالتالي إطالة أمد الأزمة، والحد من فرص التوصّل إلى تسويات شاملة.

المبحث الثاني

سياسات القوى الدوليّة وتعاملها مع الأزمة الليبيّة

جاء الاهتمام الدولي في ليبيا نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي هامّ في شمال القارّة الإفريقيّة، مع شاطئ طويل على البحر المتوسط يمتد لحوالي ألفيْ كيلومتر، ما يعني توفر سلسلة من الموانئ الهامة على امتدادها، إضافة إلى ارتباط موقعها بأمن للقارّة الأوروبيّة. ففي حال عدم ضبط الأمن فيها، قد تكون مصدراً لتهديد الأمن في القارّة؛ عبر انتقال المهاجرين غير الشرعيين، أو المسلحين، أو عمليات التهريب عبرها (فهيم، 2019: 24).

يُضاف إلى ذلك احتواء ليبيا على احتياطات كبيرة من موارد النفط والغاز. وتعتبر احتياطات النفط المؤكدة في ليبيا الأكبر على مستوى قارة أفريقيا والتاسعة على مستوى العالم، باحتياطي يبلغ زهاء (48.36) مليار برميل، كما وتمتلك ليبيا احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تبلغ نحو (16.64) تريليون متر مكعب (حجال، 2019: 118).

منذ بداية أحداث الأزمة، كانت فرنسا من بين أكثر القوى الدوليّة حضوراً وفاعلية فيها. وقد تعددت المصالح الفرنسيّة في ليبيا، بدءاً من مطامعها في الطاقة. إذ أن شركة "توتال" الفرنسيّة كانت قد نالت عام 2010م، عقد لاستثمار الغاز بحوض "نالوت" غرب ليبيا، وهو الحوض الذي كشفت المسوحات عن احتواؤه على مخزون غاز يكفي أوروبا مدة ثلاثين عاماً، قبل أن تتعطل الفرصة إثر اندلاع الاضطرابات في ليبيا عام 2011م. كما تبرز مصالح شركة "توتال" الفرنسيّة في الهلال النفطي

الليبيّ، وهي المنطقة الغنيّة بحقول النفط، والممتدة على الساحل الليبيّ، ما بين بنغازي وراس لانوف (دابقي، 2019: 4).

ثم تأتي المصلحة الفرنسيّة في تأمين مناطق النفوذ الفرنسي في الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، إذ ينعكس عدم الاستقرار في ليبيا وما يترتب عليه من فقدان السيطرة على ضبط الحدود الليبيّة الممتدة مع كل من تشاد والنيجر، ما يؤدي إلى تصاعد خطر نشاط الجماعات المسلحة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى حيث تنتشر قوات فرنسية قوامها (4500) جندي في دول الساحل الأفريقي ضمن عملية "برخان" المنطلقة منذ العام 2014م (ترامبط، 2017: 126).

كانت فرنسا في موقع القيادة من بين الدول التي دفعت باتجاه شنّ عملية عسكريّة بقيادة حلف الناتو ضد نظام معمر القذافي عام 2011م. وجاءت بداية التدخل العسكريّ الفرنسيّ تحت مظلة "حلف الناتو"، وبعد صدور القرار (1973) في السابع عشر من آذار (مارس) 2011م، عن مجلس الأمن، والذي نصّ على ((منح الإذن للدول الأعضاء وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي على ليبيا)) (UN, s/res/1973). وهو ما شمل شنّ عمليات قصف جويّ، والتي كان لفرنسا دور القيادة فيها، وأدت بالنهاية إلى إسقاط نظام معمر القذافي بعد سيطرة مجموعات الثوار على طرابلس في العشرين من آب (أغسطس) عام 2011م.

وبعد الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي في السابع والعشرين من شباط (فبراير) عام 2011م سارعت فرنسا للاعتراف به ومدّ الجسور معه، والبدء بجنيْ المكاسب، وتحديداً الاقتصادية، المتمثلة بالاستثمار في استخراج النفط الليبي، إذ ذكرت صحيفة ليبراسيون الفرنسيّة أن المجلس الوطني

الانتقالي الليبي تعهد في نيسان (أبريل) 2011م بحصول فرنسا على (35%) من عقود النفط الليبي الخام مقابل دعم للمجلس (دابقي، 2019: 4).

إثر حدوث الانقسام في ليبيا، عام 2014م، بين الحكومة الليبيّة المؤقتة في طبرق، وحكومة الوفاق الوطني في بنغازي، حاولت فرنسا الإبقاء على صلات وعلاقات مع الجانبين، لضمان مصالحها ونفوذها في كامل الجغرافيا الليبية. إذ قدمت فرنسا الدعم الدبلوماسي لفايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وكانت حاضرة في اتفاق الصخيرات عام 2015م، وداعمة له، والذي انبثقت عنه حكومة الوفاق، لكنها في الميدان دعمت عمليات اللواء خليفة حفتر.

شاركت قوات فرنسية خاصّة في عملية الكرامة بعد انطلاقها في السادس عشر من أيار (مايو) عام 2014م، والتي أطلقتها قوّات "الجيش الليبي" بقيادة حفتر. وكشفت صحيفة لوموند الفرنسية عام 2015م عن وجود قوات فرنسية تقاتل إلى جانب قوات حفتر ببنغازي، وهو ما تعزّز باعتراف فرنسا بمقتل جنود لها هناك (الجزيرة نت، 2017/7/25).

وقد واصلت فرنسا دعم حفتر بعد اتفاق الصخيرات الموقع في كانون الأول (ديسمبر) 2015م، إثر توجهه عام 2016م للسيطرة على الجنوب الليبي. وهدفت فرنسا من ذلك إلى تثبيت موطئ قدم لها خاصة في الجنوب الليبي المحاذي لدولة النيجر التي فيها قاعدة جوية فرنسية، هي قاعدة "ماداما". كما سعت فرنسا من خلال دعمها لعمليات حفتر في الجنوب الليبي إلى استغلال هذا الهجوم لبسط السيطرة على الحقول النفطية الهامة في الجنوب الليبي مثل حقليْ الفيل والشرارة، والحيلولة دون وصول الشركات الإيطالية لها. وقد كان لفرنسا دور أساسيّ في التوصل إلى تفاهمات واتفاقات عقدتها قبائل "التبو" في

الجنوب مع حفتر، من خلال الصلات التي تمتلكها فرنسا مع زعامات هذه القبائل، والتي يتواجد قسم كبير منها في تشاد حيث الحضور والنفوذ الفرنسي الواسع (دابقي، 2020: 3).

في الثالث والعشرين من تموز (يوليو) عام 2017م جمع الرئيس ماكرون في باريس كلاً من فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني، واللواء خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين. وأسفرت جهود ماكرون عام 2018م، عن عقد في التاسع والعشرين من شهر أيار (مايو) 2018م مؤتمر باريس بخصوص ليبيا، الذي قدّمت فيه مبادرة فرنسية بمشاركة موسّعة شملت عدد من الشخصيات الليبية، ضمت رؤساء المجالس الثلاث: مجلس النواب، والمجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للدولة. وكان أهم ما جاء في هذه المبادرة هو التأكيد على الحل السياسي للأزمة، والاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) 2018م.

لكن المبادرة فشلت بسبب اعتراض بعض الأطراف الدوليّة الفاعلة في الأزمة الليبية، وتحديداً إيطاليا، التي عارضت التحرك الفرنسي الفردي؛ إذ رأت أن المبادرة الفرنسية باعتبارها محاولة للهيمنة على الملف الليبي والانفراد به، وتحرّكت روما باتجاه عقد مؤتمر منافس في الثالث عشر والرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م، في مدينة باليرمو الإيطالية، والذي خَلُص في بيانه الختامي إلى التأكيد على أن اتفاق الصخيرات هو الإطار الوحيد القابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا، إضافة إلى الاتفاق على أهمية إتمام الإطار الدستوري والعملية الانتخابية خلال عام 2019م. (بسيكري، 2018: 3).

استمرّت فرنسا بتزويد قوات حفتر بالمعدات العسكرية، وشوهدت قوات الجيش الليبي وهي تستخدم الصواريخ الفرنسية خلال الهجوم على طرابلس الذي انطلق في نيسان (أبريل) 2019م. وفي نيسان (أبريل) 2019م، وبعد انطلاق هجوم حفتر على طرابلس، في الرابع من نيسان (أبريل) 2019م، وجّهت حكومة الوفاق الليبية، على لسان وزير داخليتها، فتحي باشاغا، اتهاماً صريحاً لفرنسا بوقوفها إلى جانب حفتر في هجومه على طرابلس (مونتي كارلو الدولية، 2020/4/28).

بعد التدخل العسكري التركي في ليبيا مطلع العام 2020م، برزت الخشية الفرنسيّة من تكرار سيناريو الصراع السوريّ في ليبيا، وذلك مع امتداد التنافس الروسي التركي إليها. وتعبيراً عن ذلك، وفي الثالث من حزيران (يونيو) 2020م، أعربت الرئاسة الفرنسية، عن قلقها من تطور الأوضاع في ليبيا، معتبرةً أن الأزمة الليبيّة تتعقّد بسبب التدخلات الروسية والتركية. وتبع ذلك توجيه الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، انتقادات صريحة إلى تركيا، في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) 2020م، معتبراً أنّ "تركيا تمارس لعبة خطرة في ليبيا". وتكشف هذه المواقف المنددة عن استشعار فرنسيّ لوجود تهديدات فعلية من قبل كل من تركيا وروسيا تحديداً على نفوذها ومصالحها في مناطق شمال وغرب أفريقيا.

وقد سعت فرنسا لمحاصرة الدعم التركي لحكومة الوفاق الليبية عبر إطلاق عملية "إيريني" البحرية لمنع وصول السلاح عبر البحر، وهو ما رفضته حكومة الوفاق معتبرةً بأن العملية لم تتم التنسيق معها، وبانَ الهدف منها هو محاصرتها خصوصاً مع تلقي قوات حفتر الدعم العسكري من حلفائها عبر البر والجو. كما سعت فرنسا للضغط على تركيا باستخدام أدوات أخرى، بما في ذلك انسحابها من عملية

"حارس البحار" التي يقودها حلف "الناتو" بهدف مكافحة الأنشطة الارهابية في البحر المتوسط، والتي انطلقت منذ آذار (مارس) 2017م.

أما إيطاليا، التي سبق لها وأن استعمرت ليبيا منذ غزوها لها سنة 1911م، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها ترى فيها منطقة نفوذ تاريخي ومجالاً حيوياً له أيضاً، لذا حرصت على ضمان مصالحها الاقتصادية كذلك، وخصوصاً فيما يتعلق باستثمارات شركة "إيني" الإيطالية في حقول النفط والغاز الليبيّة، إضافة إلى سعيها لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب اللاجئين القادمين من الشواطئ الليبية إليها. وبالرغم من أهمية ليبيا بالنسبة لها، إلا أنّ إيطاليا لم تتجه نحو الشروع بأيّ نوع من العمليات والتدخلات العسكرية المباشرة، باستثناء مشاركة محدودة ضمن عمليات حلف الناتو خلال العام 2011م، إلّا أنّ تحرّكها العسكريّ حيال ليبيا جاء في أيلول (سبتمبر) 2017م، وتحت مظلّة "اللجنة الليبيّة المشتركة" التي جرى تشكيلها تحت إشراف أممي في العام 2017م للإشراف على الأمن في البلاد، حين قدمت مشروعاً على الحدود الجنوبية الليبية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يتم بموجبه إقامة قواعد للعمليات التنفيذية لقوات يتم إنشائها ودعمها باسم "حرس الحدود الليبي" (فهيم، 2019: 22).

جاء التبرير الإيطالي لهذا التحرّك عبر بيان أنه بدافع الحدّ من مخاطر الهجرة غير الشرعيّة، والحدّ من نشاط المهربين. غير أنّ السبب الفعليّ كان الاهتمام بالمنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا، بسبب احتوائها مخزونات هامة من النفط الخام والغاز الطبيعي الذي يُصدّر معظمه إليها، عبر أنبوب "السيل الأخضر" (عبد الكريم، 2019: 172).

وتصطف، إلى جانب فرنسا وإيطاليا، روسيا الاتحاديّة كواحدة من أهم القوى الدوليّة التي أخذ حضورها الفاعل والنشط يزداد على مستوى الأزمة الليبية ومنطقة البحر المتوسط والساحة الأفريقية

عموماً. ويأتي ذلك في إطار توجه استراتيجيّ روسيّ نحو زيادة النفوذ والحضور الروسيّ في الساحة الأفريقيّة، في مسعى منها لاستعادة الحضور والنفوذ الكبير الذي كان يتمتع به سابقاً الاتحاد السوفيتي في القارّة الأفريقيّة، عندما كانت تجمعه بالعديد من دولها علاقات تحالف واتفاقات تعاون عسكري وصفقات سلاح، وبخاصّة مع الدول ذات التوجهات الاشتراكية ودول معسكر عدم الانحياز، بما في ذلك دولاً في شمال أفريقيا، مثل مصر وليبيا، والجزائر والتي كانت ضمن لعبة الصراع الإيديولوجي مع دول المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك يأتي التوجه الروسي للانخراط في الأزمة الليبية في إطار التوجه الاستراتيجي الروسي لتثبيت التواجد والحضور الروسي والوصل إلى المياه الدافئة، متمثلةً في حالة ليبيا بموانئ وشواطئ البحر المتوسط التي تمتلكها.

وكان الحضور الروسيّ في الأزمة الليبية شهد تصاعداً منذ العام 2016م، وذلك بعد حالة من الغياب في بداية الأزمة في العام 2011م، حين امتنعت روسيا عن التصويت بـ "الفيتو" على القرار (1973)، ومن ثم كان الحاضر الأبرز على الساحة الليبيّة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وخلال الفترة التالية لنهاية الحرب الأهلية الليبية الأولى وسقوط نظام القذافي في تشرين الأول (أكتوبر) 2011م، لم تجد روسيا في ما تلا ذلك من حالة فوضى طرفاً ليبياً محلياً يمكنها بناء علاقات معه والمراهنة عليه. وهو ما بدأ يتغيرّ بعد بداية الحرب الأهلية الليبية الثانية في مايو (أيار) 2014م وقوات "الجيش الوطني الليبي" وقائدها خليفة حفتر، وذلك بالتزامن مع الإعلان عن "الحكومة الليبية المؤقتة" في الشرق في أيلول (سبتمبر) 2014م، ومن ثم توقيع اتفاق الصخيرات في كانون الأول (ديسمبر) 2015م، وما أعقبه من تشكيل حكومة "الوفاق الوطني" في طرابلس العام 2016م. وبالتالي بات هناك أجسام، عسكريّة ومدنيّة، يمكن للروس التوجه نحو العمل والتنسيق معها.

تجسّد تصاعد الحضور الروسيّ عبر تكثيف الاتصالات واللقاءات على أعلى مستويات منذ العام 2016م، مع المسؤولين في كل من الحكومة المؤقتة، التي يرأسها عبدالله الثنيّ، وحكومة الوفاق، التي يرأسها فايز السراج، بما في ذلك لقاء وزير الخارجية الروسيّ كُلاً من حفتر وفايز السراج كما تقدم تفصيله في المبحث الثاني من من الفصل السابق.

لم يقف الحضور الروسي عند مستوى الاتصالات والزيارات المتبادلة، إذ تزايدت مؤشرات الحضور والتدخل العسكري خلال العامين 2019م و2020م. وقد كشف تقرير صادر في أيار (مايو) 2020م، أعدّه مراقبون مستقلّون لصالح لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا، عن وجود مئات من العناصر التابعين لمجموعة "فاغنر" العسكرية الروسية في ليبيا، يدعمون القوات الموالية لخليفة حفتر (بي بي سي، 2020/5/7).

في السادس والعشرين من أيار (مايو) 2020م أعلن رئيس القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، ستيفن تونسيند، أن روسيا أرسلت طائرات مقاتلة إلى ليبيا لدعم قوات خليفة حفتر. وصرحّت وزارة الدفاع الأمريكية في حينها أن هذه المقاتلات تمركزت في قاعدة الجفرة وسط البلاد، وعددها أربعة عشرة مقاتلة (الجزيرة نت، 2020/5/27).

وقد توجه الدعم الروسي العسكريّ تحديداً لخليفة حفتر دون حكومة الوفاق، وذلك بسبب تشاطر توجهات واهتمامات كليهما فيما يتعلق بقضايا "مكافحة الإرهاب"، ومواجهة روسيا مع المجموعات المسلحة الإسلامية في ساحات متعددة، من الشيشان، إلى سوريا، ووصلاً حتى ليبيا. إضافة إلى إن توجهات السياسة الخارجية الروسيّة دائماً ما تكون أقرب للمؤسسات العسكريّة منها إلى المؤسسات السياسية، نظراً

لقوة المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة وتغلغلها في النظام السياسي الروسي، بحيث تنسق معها على صعيد الدعم اللوجستي والإمداد بالسلاح والخبرات العسكريّة، وهو ما تملك فيه روسيا رصيداً وإمكانات كبيرة فيه.

يُشار إلى أنّ التدخل والحضور العسكري الروسيّ في ليبيا ظلّ سريّاً وغير معلن، وذلك لأنه لم يأتِ بطلب رسميّ من حكومة رسميّة، كما حصل في الحالة السوريّة مثلاً، ولعل ذلك يعود إلى الانقسام الحاصل في البلاد وعدم وجود حكومة شرعيّة وحدة تمثل البلاد بأكملها، بحيث تقوم بطلب التدخل الروسيّ علانية، إضافة إلى أن صدور مثل هذا الطلب من قبل الحكومة والبرلمان في طبرق سوف يكون بمثابة تقوية وانحياز للقيادة السياسية في الشرق، المتمثلة برئيس برلمان طبرق، عقيلة صالح، على حساب القيادة العسكرية، ممثلة في خليفة حفتر، وهما المتنافسان على الدور القيادي في الشرق الليبي، فضلاً عن عدم توفر أي غطاء أمميّ دوليّ يمنح الشرعية لأيّ تدخل عسكري روسيّ مباشر.

وتمثل ليبيا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الروسيّة، إذ تطمح روسيا إلى استعادة سابق العلاقات التي كانت قائمة بين الاتحاد السوفيتي وليبيا في عهد القذافي، عندما كانت ليبيا زبوناً للسلاح السوفييتي، إضافة إلى تواجد آلاف المستشارين العسكريين السوفييت حينها في ليبيا، خصوصاً خلال مرحلة السبعينات ومطلع الثمانينات، للتدريب والمساعدة على استعمال السلاح السوفيتيّ.

وخلال السنوات الأخيرة من حكمه، كان القذافي قد توجّه إلى موسكو عام 2008م، وتفاوض على إلغاء مديونية بلاده المقدرة بـ (4.5) مليار دولار مقابل إعادة بعث العلاقات التجارية بين البلدين. وبالتالي فإن روسيا حالياً تطمح لاستعادة وتفعيل كل ذلك. كما وتحتل ليبيا مكانة مهمة في استراتيجية

شركات الطاقة الروسية، خصوصاً شركتي "روس أويل" و"تات بتروليوم". وقد استثمرت الشركتان بالفعل عشرات الملايين في بعض مناطق الامتيازات التي حصلت عليها في نهاية عهد القذافي، لكنها بقيت عاجزة عن تطوير واستثمار الحقول إثر اندلاع الأزمة الليبية واستمرارها منذ العام 2011م (عبد الكريم، 2019: 184).

يُضاف إلى كل ما تقدم، حسابات التنافس والنفوذ الجيوسياسي مع الدول الغربية، وبحيث أن تعزيز النفوذ الروسي في ليبيا ومختلف مناطق أفريقيا من شأنه أن يفيد الروس في تنافسهم الجيوسياسي الأوسع مع الغرب، وينقله إلى نطاقات أبعد عن الصراعات والتنافس في النطاقات المحيطة بروسيا، كما هو في حالة جورجيا وسوريا وأوكرانيا (عبد الكريم، 2019: 185).

وقد ارتبط الدعم العسكري الروسي بالمشير خليفة حفتر و"الجيش الوطني الليبي"، دون تقديم أيّ دعم من هذه النوع لطرف حكومة الوفاق الوطني. وبالنسبة لروسيا فإن من شأن هذا الدعم أن يضمن عدم تحقيق تركيا و"حكومة الوفاق الوطني" انتصاراً حاسماً بالسيطرة على كامل ليبيا، وهو ما قد ينهي طموحات روسيا في ليبيا. وتذكّر هذه الحالة من الانقسام في الدعم والمواجهة غير المباشرة بين كلا من روسيا وتركيا، بالصراع الذي لم ينته بينهما في سوريا، ما يوحي بأن الطرفين يحاولا إحكام زمام الأمور في ليبيا، ومن ثم السيطرة على العملية الدبلوماسية المعنيّة بحل الأزمة، عن طريق عملية شبيهة بعملية أستانا، وربما يحدث بذلك تداخل بين العمليتين والملفَيْن، السوري والليبي.

أما عن الدور والموقف الأمريكي من الأزمة في ليبيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تولي بالعموم اهتماماً كبيراً للمنطقة العربية وقارة أفريقيا بشكل عام. وتتمثل المصالح الاستراتيجية للولايات

المتحدة الأمريكية في ليبيا في كونها جزءاً من منطقة الشرق الأوسط الهامّة، وجوارها لمصر والجزائر، وقربها النسبيّ من "إسرائيل" التي تلتزم بحماية أمنها القومي. كما أن المنطقة الأفريقية من منظور الولايات المتحدة الأمريكيّة تكتسب أهمية متزايدة كونها مرشحة لتنامي الدور الصيني فيها مستقبلاً باعتبارها بوابة نحو أوروبا وحلقة وصل بينها وبين أفريقيا، يضاف إلى ذلك وجود شركات أميركية تستثمر في النفط الليبي، مثل شركة (Occidental Petroleum Oxy) (عوض، 2019: 163).

وقد أدى التدخل الروسي في الحرب الأهلية الليبية المندلعة منذ العام 2014م، وتصاعده منذ العام 2016م، أدى إلى إعادة الحسابات الأمريكية وعودتها نحو تفعيل دورها في المنطقة وفي الأزمة الليبية تحدديداً وذلك بعدما كانت قد شاركت بشكل متواضع في عمليات حلف الناتو في ليبيا عام 2011م، عبر الاكتفاء بتوجيه ضربات من البوارج البحرية باتجاه الدفاعات الجويّة الليبيّة، ومن ثم انسحبت بدرجة كبيرة من الساحة الليبية بعد حادثة مقتل السفير الأمريكية في بنغازي في أيلول (سبتمبر) عام 2012م، تاركةً الساحة تديرها حليفتها في الناتو، فرنسا (عبد الكريم، 2019: 158).

وبسبب من نشاط روسيا المتزايد في ليبيا، وخشية من تحولها إلى ساحة جديدة من ساحات تمدد النفوذ الروسيّ، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل دورها كذلك في الساحة الليبيّة، وهو ما جاء عبر قيادة القوّات العسكرية الأمريكية في أفريقيا المعروفة بالـ "أفريكوم".

في السادس والعشرين من أيار (مايو) 2020م، كشفت القيادة العسكرية الأميركية بأفريقيا (أفريكوم) عن نشر روسيا أربعة عشرة طائرة حربية في ليبيا دعماً لحفتر. وصرحّت الخارجيّة الأميركية إن "الأنشطة الروسية المزعزعة للاستقرار في ليبيا واضحة للعيان" (الجزيرة نت، 2020/5/27).

وفي نهاية شهر أيار (مايو) 2020م لوّحت قيادة (الأفريكوم) بإمكان نشر قوّات عسكريّة تابعة لها في الجارة تونس. ووفق بيان صادر عنها، صرحّت بأنّ قائدها ستيفن تاونسند، قد أعرب لوزير الدفاع التونسي، عماد الحزقي، عن الاستعداد الأمريكي لنشر قوّات مساعدة أمنيّة في تونس، إضافة إلى إعرابه عن القلق من الأنشطة العسكرية الروسية المتزايدة في ليبيا (دي دبليو، 2020/6/5).

وفي الحادي والعشرين من حزيران (يونيو) 2020م، أجرى رئيس حكومة الوفاق فايز السراج مباحثات مع الجنرال ستيفن تاونسند، قائد القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا، تم فيها استعراض المستجدّات العسكريّة والأمنية في ليبيا، وحملت رسالة أمريكية مفادها أنه ثمّة توجه أمريكي للدخول على خط الأزمة الليبية، وذلك بالأساس في إطار التنافس الجيوسياسيّ مع روسيا على النفوذ في إقليم شمال أفريقيا (روسيا اليوم، 2020/6/22).

كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز حضورها على مستوى النشاط الدبلوماسي المعنى بالتوصل إلى تسوية للأزمة في ليبيا، وذلك عبر عرقلة تعيين أي خليفة للمبعوث الدولي إلى ليبيا، غسان شلام، منذ استقالته في آذار (مارس) 2020م، حيث تولت المنصب بالنيابة خلفاً له، نائبته الأمريكية ستيفاني ويليامز، والتي بادرت منذ ذلك الحين لقيادة الجهود الاميّة، بما في ذلك الإشراف على محادثات اللجنة العسكريّة المعروفة بمحادثات (5+5) والتي هدفت إلى تثبيت ترتيبات وقف إطلاق النار على الأرض تنفيذاً لمخرجات مؤتمر برلين، الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) 2020م.

أما عن موقف الأمم المتحدة من الأزمة، فقد تمثل بداية في إصدار قرار مجلس الأمن رقم (1973) الذي جاء بناءاً عليه التدخل العسكري لحلف الناتو. ثم سعت الأمم المتحدة لتسوية الصراعات

والانقسامات الداخلية عبر رعاية اتفاق الصخيرات وما نتج عنه من تشكيل حكومة الوفاق الوطني ومقرّها طرابلس، وجاء الاتفاق بإشراف وجهود مباشرة من المبعوث الأمميّ، مارتن كوبلر (شحاتة، 2016: 70).

إلا أن تنفيذ مخرجات الاتفاق ظل متعثراً وفي عام 2017م التقى خليفة حفتر وفايز السراج في أبوظبي، في أيار (مايو) 2017م، واتفقا على إجراء انتخابات تشريعية جديدة بعد ستة أشهر، وإثر الاتفاق صرحّ مارتن كوبلر بأن: "الأمم المتحدة تمتلك خريطة طريق جديدة للحل السياسي، تتكون من ستة بنود، عن الحل السياسي، والمصالحة الوطنية الشاملة، وتحسين الخدمات العامة، وعودة المفاوضات بين الأطراف العسكرية الفاعلة". وبالرغم من ذلك، لم تكن هناك استجابة من قبل الأطراف المتنازعة في ليبيا لمبعوث الأمم المتحدة، وظلّت جهود الأمم المتحدة مفتقدة إلى الفاعلية اللازمة لحل الأزمة (عوض، 2019: 160).

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م، وفي محاولةٍ لتفادي الانهيار التام لفرص الوصول إلى حلّ سياسي للأزمة الليبية؛ تقدم غسان سلامة، خليفة مارتن كوبلر، لمجلس الأمن الدولي، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت: عقد ملتقى وطني جامع خلال الأسابيع الأولى من عام 2019م، بهدف إتاحة الفرصة لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات، يليه إجراء انتخابات بحلول ربيع 2019م، وهو ما لم يتحقق شيء منه، بل إن الأمور تفاقمت مع إطلاق حفتر عملية تهدف للسيطرة على طرابلس (عبد الكريم، 2019: 262).

في مطلع العام 2020م، برزت جهود المبعوث الدولي، غسان سلامة في تنسيق عقد مؤتمر برلين ودعوة أكبر عدد من الدول والأطراف لحضوره، وقد انعقد المؤتمر في التاسع عشر من كانون الثاني (يناير) 2020م، وبمشاركة إحدى عشرة دولة فاعلة في الأزمة (وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، وتركيا، والصين، والجزائر، ومصر، والإمارات)، واتفق المشاركون في ختام المؤتمر على وقف القتال وحظر السلاح وتسوية النزاع بالطرق السلمية. إلا أنه، وفي مطلع آذار (مارس) 2020م، أعلن غسان سلامة عن تقديم استقالته من المهمة معزياً ذلك إلى الإحباط بسبب عمق الخلافات بين الأطراف الدولية الفاعلة.

جاءت استقالة المبعوث الدولي، غسان سلامة معبرةً عن العجز المستمر للأمم المتحدة عن ممارسة أيّ دور فاعل في الأزمة الليبيّة. وهو ما يعزى بشكل أساسي إلى غياب الإجماع بين القوى الدولية على دعم توجه محدد وموحد في ليبيا، والخلاف ما بين القوى الفاعلة والمعنية بالصراع، بما في ذلك الخلافات ما بين الدول الغربية، فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. عدا عن الخلافات مع دول فاعلة أخرى، وذات توجهات ومصالح مغايرة، مثل روسيا، وتركيا.

ويعبّر عجز الأمم المتحدة عن تعيين مبعوث أممي جديد حتى تاريخه، خلفاً لغسان سلامة منذ استقالته في الثالث من آذار (مارس) 2020م، عن مدى الصعوبات التي تواجهها الجهود الاميّة لحلّ الأزمة، إذ إنها ترضخ لحسابات ومصالح القوى الدولية الفاعلة، فيبرز التعارض ما بين مساعي الولايات المتحدة الأمريكية وضغطها لتعيين مبعوث مقرب منها، مقابل مساعٍ أوروبيّة لتعيين مبعوث ممثل لمصالحها.

وبالرغم من ذلك برزت تحركات ستيفاني وليامز، التي تم تعيينها رئيسة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة، منذ آذار (مارس) 2020، وبالتحديد فيما يتعلق بتنسيقها اجتماعات اللجنة العسكريّة الليبية المشتركة (5+5)، والتي كانت قد تم الاتفاق على تشكيلها في مؤتمر برلين، وبحيث يتم اختيار خمسة عسكريين من قوات "الجيش الوطني الليبي"، وخمسة عسكريين آخرين من حكومة الوفاق الوطني، بهدف تثبيت وقف إطلاق النار في ليبيا.

وفي التاسع عشر من تشرين أول (أكتوبر) 2020م، انطلقت جولات حوار بين المشاركين في اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، في مدينة جنيف السويسريّة، انتهت إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق نار دائم، وذلك في يوم الثالث والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2020م. كما تم التوصّل على إثرها إلى اتفاقات بشأن فتح الطرق واستئناف الحركة الجوية المنتظمة بين طرابلس وبنغازي.

ومن ثم تواصلت المحادثات في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر)، وعقد أول اجتماع للجنة داخل ليبيا، وذلك في مدينة غدامس، غرب ليبيا، وجرى فيه بحث آليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك إنشاء اللجان الفرعيّة، فضلاً عن آليات المراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار (موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/11/5).

ومن ثم أشرفت ستيفاني ويليامز على عقد جولة لقاءات بين السياسيين الليبيين من مختلف الأطراف، في تونس، بتاريخ التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2020م. وذلك في إطار ما أطلق عليه "ملتقى الحوار السياسي الليبي". إلا أن الخلافات استمرت في هذه الجولة حول وثيقة البرنامج السياسي للمرحلة التالية ومدى إمكانية تأسيس إطار جديد يتجاوز ما تقرر في اتفاق الصخيرات، بما في ذلك

مقترحات بخصوص التوافق على تشكيل مجلس رئاسي جديد، وحكومة تعمل على الإعداد لانتخابات عامة تنهي المرحلة الانتقالية. ودارت الخلافات حول الاستناد إلى مرجعية اتفاق الصخيرات، إذ تمسّك بها جانب حكومة الوفاق، في حين طالب جانب الحكومة المؤقتة بإلغاء الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي وإعداد وثيقة جديدة (الجزيرة نت، 2020/11/11).

تجد الدراسة بأن تداعيات الأزمة الليبية لم تقف عند التدخلات والتحركات من قبل الدول الإقليميّة، وإنما تجاوزت ذلك، ومنذ بدايتها، إلى استدعاء تدخلات من قبل قوى دوليّة، وذلك منذ انخراط حلف الناتو في توجيه ضربات عسكرية عام 2011م، وكانت فرنسا وإيطاليا في مقدمة القوى الدولية المتدخّلة والمنخرطة في الأزمة الليبية، نظراً لما تتضمنه الجغرافيا الليبيّة من مصالح لها، قبل أن تبادر قوى أخرى، ومع تطورات وتصاعد أحداث الأزمة للانخراط والتدخل أيضاً، مثلما كان الحال مع روسيا، وبحيث تحوّلت إلى إحدى ساحات التنافس الدوليّ الساخنة، كل ذلك أدى إلى مزيد من التعقيد لفُرص التسوية للأزمة الليبيّة.

وبالتالي، بات بالإمكان تعريف ليبيا في إثر هذه السنوات المستمرة من الأزمة بأنها واحدة من النقاط المحورية في السياسة الخارجية لقوى عديدة، في مقدمتها: تركيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبحيث أصبحت منطقة صراع بين متنافسين إقليميين يتصارعون في مناطق أخرى أيضاً، أي إنها أصبحت بؤرة أساسي محركة للصراع الدولي والإقليمي على مستوى البحر المتوسط. وكلّ ذلك في ظلّ حالة مستمرة من عجز المجتمع الدولي، ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، عن اتخاذ أي خطوات حاسمة وشاملة لحل الأزمة الليبية، الأمر الذي كان له انعكاسات مُقلِقَة على الأمن القومي لدول الشمال الأفريقي.

المبحث الثالث

تداعيات الأزمة الليبيّة على الأمن القوميّ لدول شمال أفريقيا

مع انهيار الدولة الليبيّة، إثر سقوط نظام حكم القذافي، ونتيجة لعدم وجود سلطات قادرة على ضبط الأمن والحدود، وتوفّر الأفراد المستعدين للتجنيد، ومصادر التمويل، وانتشار السلاح، توفرت البيئة المناسبة لنشوء عدد من التنظيمات والجماعات المتطرفة، إضافة إلى الإسهام في تعزيز عدد من الجماعات الأخرى المتواجدة والناشطة في منطقة شمال أفريقيا، كما تسببت في تفاقم التهديدات الأمنيّة على مستوى الإقليم أجمع.

من أولى هذه الجماعات كانت جماعة أنصار الشريعة، التي تأسست في مدينة بنغازي، شرق ليبيا، في نيسان (أبريل) 2012م، وتركّز نشاطها في المنطقة الشرقيّة من ليبيا. إضافة إلى "الجماعة الليبية المقاتلة"، التي برزت مشاركة مقاتلين منتسبين لها في معارك العام 2011م ضد القوات الموالية للقذافي، وهي الجماعة التي يعود تاريخ تأسيسها إلى العام 1982م، قبل أن يتم القضاء عليها بحلول العام 1999م. ومن ثم كان من نتائج إندلاع الثورة عام 2011م أن عاودت نشاطها، وهو التنظيم المتهم بالهجوم على القنصليّة الأمريكيّة وقتل السفير الأمريكي في بنغازي في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) عام 2012م. إضافة إلى تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام" في درنة، شرق ليبيا، الذي أعلن عن وجوده في الرابع من نيسان (أبريل) 2014م، وقام بمبايعة تنظيم "الدولة الإسلاميّة" العالميّ"، في بيان صدر عن التنظيم في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) 2014م، وأعلن عن تغيير اسمه ليصبح "ولاية بَرقة" التابعة لـ "دولة الخلافة الإسلامية" (أبو هنيّة، 2018: 512).

إضافة إلى نشاط التنظيمات المتطرفة داخل ليبيا، ساهمت الأزمة الليبيّة في تعزيز نشاط عدد من التنظيمات المتشددة الموجود في المنطقة، وأبرزها تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الذي تأسس عام 2006م بعد إعلان "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائريّة مبايعة تنظيم القاعدة في أفغانستان، وكان قد انحسر في أقاصي جنوب الجزائر، قبل أن تسهم الأحداث في ليبيا في تعزيزه وانبعاث نشاطه من جديد، وتركزت مناطق نشاطه في المناطق الممتدة من جنوب الجزائر إلى شمال مالي والنيجر. وقد شارك هذا التنظيم عام 2012م إلى جانب حركة تحرير الأزواد وقوات الطوارق في المواجهات التي خاضتها آنذاك مع الحكومة الماليّة (كانتي، 2016: 181).

تسببت الأزمة في ليبيا بأضرار جسيمة لاقتصاد تونس، إذ كانت ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس على الصعيد العربي، وبحجم بتبادل تجاري قدر عام 2010م بنحو (1.25) مليار دولار أمريكي، معظمها من الصادرات التونسيّة، وكانت الصادرات التونسية إلى ليبيا تشمل بالأساس منتجات النسيج ومواد البناء والمنتجات الزراعية والغذائيّة. كانت تذهب إلى ليبيا نحو (6.9%) من إجماليّ الصادرات التونسية، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية كشريك تجاري لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والخامسة على المستوى الدولي، بعد فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا (حقائق أون لاين، 2015/7/12).

وسرعان ما تدهور حجم الصادرات منذ اندلاع الأزمة عام 2011م، بسبب تراجع الوضع الأمني والاقتصادي في ليبيا، وكذلك بسبب تزايد معدلات التهريب ونمو السوق الموازية، غير الخاضعة للرسوم والجمارك. وفي عام 2015م قدر حجم تراجع المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين بنسبة تزيد عن (75%)، وفق تقرير لوزارة التجارة التونسية، وهو ما ترافق مع التوقف الكامل للأنشطة أكثر من مائة شركة تونسية كانت تعمل حصريا على السوق الليبية (حقائق أون لاين، 2015/7/12).

ولكن وبعد إعادة افتتاح معبر "راس جدير" الحدودي بين تونس وليبيا، في الأول من أيلول (سبتمبر) 2018م، بدأ حجم الصادرات التونسيّة بالتعافي والاطراد حتى عاد مساوياً تقريباً إلى ما كان عليه قبل العام 2011م (المغرب، 2019/2/20).

ولم تقف التأثيرات الاقتصادية للأزمة الليبية على تونس عند هذا الحدّ، إذ كانت ليبيا من أهم أسواق المستقطبة للموارد البشرية التونسيّة، وكانت حتى العام 2011م تستقطب نحو مائة ألف مواطن تونسيّ، وبفعل تدهور الوضع الأمني تراجع الرقم، وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإنه في العام 2015م، لم يكن هناك سوى واحد وثلاثين ألف تونسي يعمل في ليبيا (United Nations, 2017: 4).

كذلك فقدت تونس نسبة كبير من عوائد السياحة الليبيّة إليها؛ إذ كانت تستقبل ما يقارب المليون ونصف سائح ليبي قبل الأزمة، وكان معدل إنفاقهم من أعلى المعدلات وتفوق معدلات إنفاق السائح الأوروبيّ، في حين تدنى الرقم في مرحلة ما بعد الأزمة ليتراوح ما بين مائتي ألف إلى نصف مليون سائح ليبي في السنة (بوابة افريقيا الإخبارية، 2017/7/15).

وتزامن ذلك مع تراجع عموم أعداد السياح إلى تونس، وذلك بسبب تصاعد التهديدات الأمنية، والتي جاءت بالدرجة الأولى كنتيجة لتدهور الوضع الأمني في ليبيا، ويظهر الشكل (1) هذا التراجع في أعداد السياح خلال الفترة (2010–2015م)، وهو من تقرير صادر عن الأمم المتحدة تناول تأثيرات الأزمة الليبيّة على الاقتصاد التونسيّ (United Nations, 2017: 5):

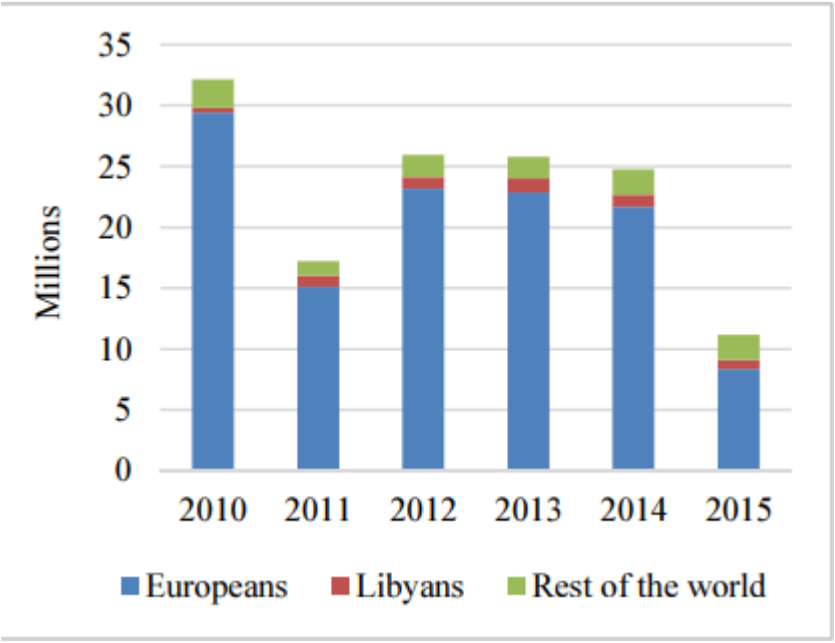

الشكل (1)

مستوى آخر من مستويات تأثير الأزمة الليبيّة وتداعياتها على المصالح التونسيّة، تمثل في إحداث ضغوطات على توجهات السياسة الخارجية التونسيّة، وتحديداً فيما يتعلق بتهديد سياسة الحياد التي تتميز بها تونس منذ استقلالها. وهو ما ظهر تحديداً في العام 2020م، مع محاولة الاستقطاب الأمريكي لتونس، عبر التوجه نحو نشر قوات أمريكية، وهو ما جاء عبر قيادة القوّات العسكرية الأمريكية في أفريقيا المعروفة بالـ "أفريكوم"، في نهاية شهر أيار (مايو) 2020م، حين لوّحت قيادة "الأفريكوم" بإمكان نشر قوّات عسكريّة تابعة لها في الجارة تونس. وذلك في إطار القلق الامريكيّ من الأنشطة العسكرية الروسية المتزايدة في ليبيا (دي دبليو، 2020/6/5). ما شكّل ضغطاً وتحدياً لثوابت السياسة الخارجيّة التونسيّة التي تحرص على النأي عن الدخول في الاستقطابات والتحالفات.

كذلك برزت التهديدات الأمنيّة بالنسبة لتونس، على مستوى الجماعات المتطرفة، تأسست منذ العام 2012م تنظيمات "أنصار الشريعة"، و"كتيبة عقبة بن نافع"، وتحصنت في جنوب تونس ونفذت عدداً من الهجمات في تونس، وقد وجدت هذا التنظيمات عمقاً لها في الأراضي الليبيّة واستفادت منها في جلب السلاح والحصول على مصادر تمويل (لعروسي، 2020: 126).

ومع استمرار حالة الفوضى والفراغ الأمنيّ في ليبيا، وتحوّل ليبيا إلى مسرح للدعوة العلنيّة لبيعة الدولة الإسلاميّة ومناصرتها، مهدت بذلك لإعلان وصول موجة مبايعات متتالية للتنظيم من ليبيا إلى تونس إلى باقي دول المنطقة، ما هدد بارتفاع نشاط ووتيرة هذه العمليات ودخولها في منظومة فعّالة من النشاط الإرهابيّ الإقليمي والدوليّ (شحاتة، 2016: 72).

إذ أعلن تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام في درنة وضواحيها"، في حزيران (يونيو) 2014م، مبايعته لتنظيم "الدولة الإسلامية" وخليفته، "أبو بكر البغدادي". وبدأ التنظيم بتنفيذ هجمات حتى خارج الحدود الليبيّة؛ بما في ذلك تنفيذه هجمات في تونس، فكان التنظيم مسؤولاً عن هجوم واحتجاز رهائن إرهابي وقع في الثامن عشر من آذار (مارس) 2015م على متحف باردو في تونس، والذي أسفر عنه مقتل عشرين سائحاً أجنبياً وتبناه التنظيم في حينه. وأكّدت وزارة الداخلية التونسيّة، أن منفذي الهجوم كانوا قد سافروا إلى ليبيا، حيث تلقوا تدريبات في معسكرات للتنظيم هناك قبل العودة إلى تونس لتنفيذ الهجوم. وكذلك كان الحال في الهجوم الإرهابي على فندق في مدينة سوسة التونسيّة الساحليّة في حزيران (يونيو) 2015م، والذي أثبتت التحقيقات كذلك تلقي المهاجمين فيه تدريبات في ليبيا (أبو هنيّة، 2018: 521).

ونتيجة لهذه الهجمات شَرَعت تونس في السابع من تموز (يوليو) 2015م ببناء جدار عازل مع ليبيا لمنع تسلل الإرهابيين منها، وهو ما اعتبر بمثابة برهان على ترسخ القناعة بتحوّل ليبيا إلى بؤرة تهديد امنيّ لدول الجوار.

وفي عام 2016م برزت أحداث بنقردان في جنوب تونس، ما بين السابع والعاشر من آذار (مارس) 2016م، والتي أعلن خلالها مقاتلين متطرفين ادعوا انتسابهم لتنظيم الدولة الإسلامية، السيطرة على المدينة، واشتبكوا مع قوات الأمن التونسيّة خلال ثلاثة أيام، ولاحقاً أعلنت الداخلي التونسية وجود مقاتلين من بينهم من الجزائر وليبيا، ووجود امتداد لهم في ليبيا (ويري، 2020: 7).

نتيجة لتصاعد هذه التهديدات تزايدت نفقات وميزانية كل من وزارتي الدفاع والداخلية في تونس، بعد اندلاع الأزمة في ليبيا عام 2011م، وهو ما يظهر في الشكل (2) الذي يبين تصاعد هذه النفقات خلال السنوات (2010–2016م)، بالمليون دينار تونسي، وهو ما خلّف المزيد من التأثيرات السلبيّة على الاقتصاد التونسيّ (United Nations, 2017: 4):

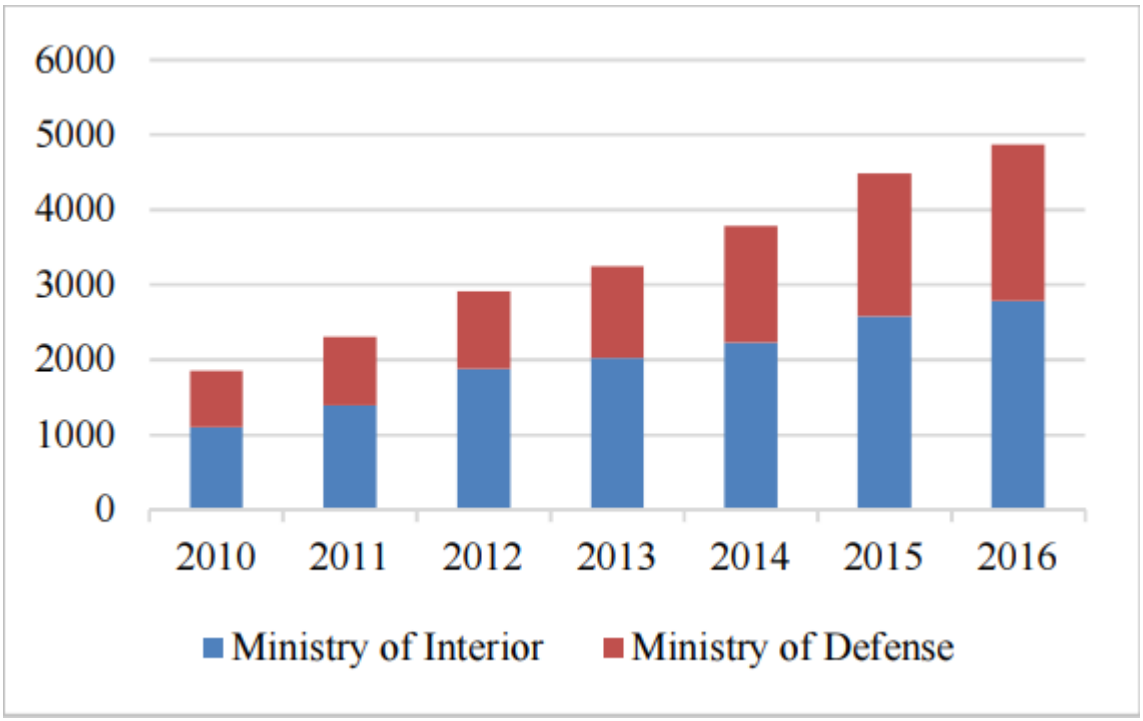

الشكل (2)

أما الجارة الشمال أفريقية الثالثة، مصر، التي تحدّ ليبيا على طول جهة الشرق، بحدود تمتد بطول (1049) كم، فكذلك كان للأزمة الليبيّة وتداعياتها تأثيرات متعددة الجوانب على أمنها القومي. بدايةً من التأثيرات الاقتصاديّة، والتي تجسّدت بشكل أساسيّ، في خسارة السوق الليبية التي كانت من أهم الأسواق المستوردة للعمالة المصريّة، وقد وصلت تقديرات أعداد المصريين في ليبيا عام 2011م إلى نحو المليون ونصف المليون مصري، سرعان ما غادروها مع تفاقم الأوضاع هناك، ما ترك تأثيرات سلبيّة مباشرة على الاقتصاد المصريّ. إذ طالبت مصر في العام 2012م العمالة المصريّة في ليبيا بالعودة نتيجة تردي الوضع الأمني في ليبيا.

وقد تبدت مدى خطورة تواجد العمالة المصريّة في ليبيا مع قيام تنظيم الدولة الإسلامية بجريمة ذبح واحد وعشرين قبطي مصري في ليبيا في الخامس عشر من شباط (فبراير) عام 2015م. وإثر تلك الجريمة قررت السلطات المصريّة حظر السفر نهائيّاً إلى ليبيا، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وتهديد حياة المصريين فيها.

إلّا أنه وفي عام 2019م، ومع تحسن واستقرار الأوضاع الأمنيّة، وبخاصّة في شرق ليبيا، اتّفقت مصر مع الحكومة الليبيّة المؤقتة في طبرق، منتصف آذار (مارس) 2019م، على خطوات تنسيقيّة لتنظيم دخول آلاف العمّال المصريّين إلى ليبيا خلال للمشاركة في ما أطلق عليه "عمليّات إعادة الإعمار" (مونيتور، 2019/3/27). وهو ما عبّر وأكد عن السبب الانحياز المصري للحكومة الليبية في الشرق باعتبار أن ذلك سيضمن تحقيق المصالح المصرية في ليبيا.

وعلى المستوى الأمنيّ، وبسبب غياب قوة مركزية ليبية يمكنها حماية الحدود، منذ العام 2011م، بدأت تهديدات المجموعات الإرهابية تمسّ الأمن المصري، وبسبب العمق الصحراوي الفاصل بين الحدود ووادي النيل لم تصل الهجمات إلى أي مرافق مدنيّة هاجمة، وإنما جاء الهجوم الأبرز في تموز (يوليو) 2014م، عندما هاجم مسلحين من ليبيا إحدى نقاط حرس الحدود بمحافظة الوادي الجديد، غربيْ مصر، ونجم عن الهجوم مقتل (21) من عناصر قوات حرس الحدود المصريّة (بي بي سي، 2014/7/19).

وهو ما مثل تهديداً مباشراً للأمن المصريّ، واستدعى تكثيف الدور المصريّ تجاه ليبيا، وانعكس ذلك مباشرة في بدء توجيه الدعم المصري للمشير حفتر في عملياته ضد التنظيمات بشرق ليبيا، كما تقدمت الإشارة إليه في المبحث الأول من هذا الفصل.

جاء مستوى آخر من التهديدات التي تسببت بها الأزمة الليبيّة وتداعياتها بالنسبة لمصر، بسبب من إدراك الدولة المصريّة الخطورة التي يمثلها تحديداً التدخل القطري البارز منذ العام 2011م، والتدخّل التركي الذي تكثف وبرز إلى العلن منذ العام 2019م، حيث يمثل نموذج حكم الجماعات الإسلامية في ليبيا والتي تدعمها كل من قطر وتركيا خطراً بالنسبة لنظام الحكم في مصر، باعتباره معادٍ لها وتحديداً منذ إنهاء فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، من قبل المؤسسة العسكرية المصرية، في الثالث من تموز (يوليو) 2013م.

بسبب من ذلك، كانت مصر قد اختارت التوجه نحو دعم خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي منذ العام 2014م. إذ تريد مصر نموذج الحكم العسكري المقرب من نموذج الحكم في مصر والذي تفضل التعامل معه، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا وبالتالي تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية في ليبيا. وقد تكثّفت الجهود المصرية في عام 2020م بهذ الصدد وظهرت إلى العلن، وذلك مع الإعلان عن النية للتدخل عسكرياً في ليبيا في حال تجاوز ت قوات حكومة الوفاق خط "سرت–الجفرة"، وهو ما جاء في أعقاب الدعم التركي المعلن لها.

أما التأثيرات التي خلّفتها الأزمة الليبيّة على الأمن القومي للجزائر فسوف يتم التطرق لها ومعالجتها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

تجد الدراسة بأن الأزمة في ليبيا وتداعياتها الإقليمية والدولية، كان لها تأثيرات مباشرة على الأمن القومي لدول شمال أفريقيا، وتحديداً دول الجوار المباشر لليبيا، كما في حالة كل من مصر وتونس، بما في ذلك ما تسببت به الأزمة من خسائر وآثار اقتصاديّة سلبيّة، وكذلك تفاقم التهديدات والتحديّات الأمنية

بسبب حالة الفوضى الامنيّة في ليبيا وتزايد نشاط الجماعات المتطرفة فيها، وتحوّل ليبيا إلى مكان آمن وعمق بشري وعسكري ولوجستي لها. يُضاف إلى ذلك ما تسببت به الأزمة من تدخلات إقليمية دولية تسببت في تهديد الاستقرار السياسي لهذه الدول والضغط على توجهات سياستها الخارجية وإدخالها في حالة من التنافس والصراع مع قوى إقليمية دولية ما يسبب في استنزاف قدراتها على المدى الأبعد.

الفصل الرابع

تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن القومي للجزائر

والاستجابة الجزائرية لها

الفصل الرابع

تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن القومي للجزائر والاستجابة الجزائرية لها

تعددت تأثيرات الأزمة الليبيّة على الأمن الجزائريّ. وهو ما جاء بسبب من كوْن ليبيا تمثل امتداداً وعمقاً جغرافياً للجزائر، إذ يتشارك البلديْن الحدود الممتدة لنحو ألف كيلو متر، إضافة إلى كون الجزائر قد عرفت تجربة اضطراب وعدم استقرار خلال الفترة (1991م–2002)، عدا عن كونها معرّضة لوقوع انقسامات مجتمعيّة كما حصل في الحالة الليبيّة. وجاءت التأثيرات ما بين المستوى الأمني المباشر، وما بين التهديدات على المستوى الجيوسياسي، وذلك مع حالة الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة في ليبيا وانتشار السلاح، فقدان القدرة على ضبط الحدود، وتزايد عدد الفاعلين والمتدخلين الخارجيين، بما في ذلك زيادة التموضع العسكري الأجنبي في الجغرافيا الليبيّة المجاورة والمفتوحة براً وجواً على الجزائر.

وجاءت الاستجابة الجزائرية ملتزمة بالمصالح الجزائرية كما يتصوّرها صانع القرار الجزائري، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية الجزائرية التي تضع اعتبار الأمن الوطني في المقدمة. كما والتزمت استجابة الجزائر تجاه الأزمة في ليبيا بمبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وأهمها مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، ومبدأ الحياد الإيجابي، المتمثل في القيام بدور الوساطة في النزاعات.

وقد استقرت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبيّة على البقاء على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتبني ودعم خيار الحلّ السياسي الذي يشمل جميع الفرقاء، ومع التأكيد باستمرار على رفض التدخلات الخارجيّة، ورفض توريد السلاح والمقاتلين، والتأكيد على الحفاظ على وحدة الأراضي الليبيّة.

يسعى هذا الفصل للإجابة على السؤال: ما تأثيرات الأزمة الليبيّة على دول الشمال الأفريقي؟ والسؤال: ما تأثير الأزمة الليبيّة على الأمن القومي الجزائري؟ وفي سبيل ذلك تم استخدام كلا من منهج صنع القرار ومنهج تحليل النظم، والمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول

تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن القومي للجزائر

تمتد حدود الجزائر مع ليبيا على طول (982) كيلو متر، وهي حدود صحراوية سهلية مفتوحة، ما يجعل البلدين مفتوحين جغرافياً على بعضهما البعض، هذا بالإضافة إلى تداخل كل من البلدين أيضاً مع دولة مالي في الجنوب، والتي عرفت كذلك تصاعداً في نشاط الجماعات المتشددة وعرفت صراعاً أهليّاً بداية من العام 2012م. وما يعنيه ذلك من سهولة في انتقال الأفراد والجماعات بين الدول الثلاث، في حال لم يتوفر مستوى عالٍ من الرقابة والضبط للحدود.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات بين البلديْن، ليبيا والجزائر نجده تاريخاً متداخلاً، وكان الثابت فيه تأثر الجزائر بالعمق الشرقيّ لها في ليبيا. بدايةً من الدور البارز الذي أدته ليبيا في تقديم الدعم والإسناد للثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي، وذلك تحديداً عبر تنسيق عمليات نقل السلاح إلى الثوّار الجزائريين، وصولاً حتى أحداث العشرية السوداء وتوتر العلاقات بين البلدين، إثر تقديم النظام اليبي السابق الدعم للجماعات الإسلامية في حينه. كل ذلك كان يؤكد مدى التاثيرات المنتظرة للأزمة الليبية على الجزائر وأمنها القومي، وهو ما كان فعلاً، وعلى مستويات متعددة، بدايةً من التهديدات أمنيّة، إلى تهديد السلم الأهليّ، إلى التهديد الجيوسياسي المتمثل في تحوّل ليبيا إلى ساحة تتصارع فيها القوى الدوليّة، والحضور العسكريّ الدولي المتزايد فيها، إضافة إلى التهديدات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

بدايةً، تبرز التأثيرات للأزمة الليبيّة على المستوى الأمنيّ، نتيجة لتزايد نشاط الجماعات الإرهابيّة في كل من ليبيا ومالي، إثر انتشار فوضى السلاح و حالة الفراغ الأمني في ليبيا منذ العام 2011م. إذ برز تخوّف الجزائر من تهريب السلاح إلى أراضيها، ومن عودة ودخول الإرهاب إليها مجدداً كما كان خلال سنوات "العشرية السوداء"، في عقد التسعينيات. خصوصاً في ظل قرب عدد كبير من المصالح الإستراتيجية الجزائريّة مثل حقول النفط والغاز والشركات العالميّة العاملة هناك، من الحدود الليبيّة.

وقد تحققت هذه المخاوف بالفعل، ففي كانون الثاني (يناير) 2013م، شنّ تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هجوماً على منشأة "عين أميناس" للغاز في الجزائر، وقام المهاجمون باحتجاز رهائن أجانب وجزائريين في المنشأة، قبل أن تتصدى لهم قوات من الجيش الجزائري (بوبوش، 2016: 208).

نتيجة لارتفاع الهواجس الأمنية الجزائريّة، بادرت الجزائر لنشر تعزيزات عسكرية على طول (982) كلم من الحدود المشتركة مع ليبيا، وهو ما استوجب رفع الإنفاق العسكري، وذلك إثر تعزيز الإنفاق على وحدات حرس الحدود وفرق سلاح المشاة التي تم تجنيدها لهذه الغاية، سواء لحماية الحدود مع ليبيا، أو الحدود مع دولة مالي كذلك، كما تم تعزيز تقنيات المراقبة الإلكترونية للحدود (رحموني، 2019: 101).

وقد كلّف صعود الجماعات المتشددة في ليبيا ومالي وما صاحبه من تخوّف من انتقال المتطرفين وعملياتهم إلى داخل الجزائر الميزانيّة الجزائريّة، خلال العام 2012م وحده، أكثر من ملياري دولار،

شملت نفقات الدعم اللوجستي للجيش، ونفقات إنشاء مراكز مراقبة عسكريّة جديدة على امتداد الحدود الشرقية والجنوبيّة (رحموني، 2019: 103).

على مستويات أخرى، مثلت تطوّرات الصراع الليبيّ وما صاحبه من تدخّلات خارجية من قبل دول عديدة، احتمالية لخلق تهديدات للسلم الأهليّ في الداخل الجزائريّ، ويأتي في مقدمة ذلك تأثيرات التدخلات على المستوى الإقليمي، متمثلةً في التدخلات القطريّة والإماراتيّة، والتي جاء جانب منها بالتنسيق مع التدخلات المصريّة (في حالة الإمارات)، أو التركيّة (في حالة قطر)، كام تقدم بيانه في الفصل الثالث. وما عناه ذلك من نقل الصراعات والخلافات المشرقيّة إلى ليبيا ومنطقة المغرب العربي.

ويأتي في مقدمة ذلك الصراع والموقف من الإسلام السياسي وحركاته، سواء عبر مواجهتها أو دعمها، وهو ما يهدد انتقاله إلى ليبيا، وتحول المواجهة في ليبيا إلى صراع ما بين الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، والإسلاميين المسيطرين على حكومة الوفاق الوطني، واحتمالية قيام نظام موالي أو معادي للإسلاميين في ليبيا، بتفاقم مثل هذه الانقسامات في الجزائر من جديد، بعد أن كانت قد تجاوزتها بعد صراع امتداد خلال فترة العقد فيما عرف بأحداث العشرية السوداء التي امتدت ما بين العامين 1991م و2002م، وخاضت فيه الحكومة الجزائرية والجيش وقوى الأمن الجزائري مواجهات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات المسلحة الموالي لها.

جاءت المواجهة بين الدولة الجزائريّة والجماعات الإسلاميّة في إطار ما عُرف بـ "العشريّة السوداء"، والتي اندلعت عام 1992م إثر إلغاء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991م، والقيام بحلّ حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ومن ثم بدأت مرحلة المواجهة

المسلحة بين الدولة الجزائرية من جهة والجبهة الإسلامية للإنقاذ و"الجماعة الإسلامية المسلحة" التي نشأت عنه، واستمرت حتى العام 2002م، شنت فيها الجبهة الإسلامية "حرب عصابات" مفتوحة في مواجهة الدولة الجزائريّة، وراح ضحيتها حوالي (250) ألف نسمة، نسبة كبيرة منهم كانت من المدنيين (الإدريسي، 2015: 119).

المستوى الثالث لتأثيرات الأزمة الليبيّة على الأمن القومي الجزائري جاء ضمن البُعْد الجيوسياسي، والذي يأتي بسبب من التداخل الجغرافي بين البلديْن، وكون ليبيا تمثل عمقاً وامتداداً حيوياً للجزائر. ومن منظور المؤسسات الأمنيّة والعسكرية الجزائرية فإن التدخل العسكري الدولي في ليبيا، والذي بدأ منذ انطلاق عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في التاسع عشر من آذار (مارس) 2011م، فإنه ذو تداعيات أمنيّة على الجزائر. فوجود قوى دوليّة وإقليميّة على حدودها يسمح لها بالتجسس على تحركات الجيش الجزائري وعلى برامج تسلحّه (لخضاري، 2020: 4).

وقد صاحب تطوّرات الصراع الليبيّ الحالي، كما سبقت الإشارة، تدخّلاتٍ خارجية اتخذت أشكالاً مختلفة، وفي مقدمتها التدخّل العسكريّ، بدءاً من انطلاق عمليات حلف الناتو في ليبيا في التاسع عشر من آذار (مارس) 2011م، ومن ثم تتابع التدخّلات العسكريّة من قبل قوى دوليّة متعددة، من فرنسا، وحتى روسيا، وتركيا، بما في ذلك إرسال مقاتلين غير نظاميين، كما في قوات "فاغنر" الروسيّة، أو المقاتلين السوريين الذين نقلتهم لتركيا لدعم القوات الموالية لحكومة الوفاق، وإرسال الخبراء العسكريين الأتراك مع الإمدادات العسكرية التركية لقوات حكومة الوفاق، إضافة إلى تمركز وتأسيس وتطوير قواعد عسكرية من قبل دول عدة، مثل الإمارات وتركيا وفرنسا.

جاءت التدخلات العسكرية الدولية بدءاً من انطلاق عمليات حلف الناتو في ليبيا في التاسع عشر من آذار (مارس) 2011م، ومن ثم تتابع التدخّلات العسكريّة من قبل قوى دوليّة متعددة، من فرنسا، وحتى روسيا، وتركيا. وهو ما عنى بالنسبة للدولة الجزائريّة تحوّل ليبيا إلى ساحة تتصارع فيها القوى الدوليّة، وما يعنيه ذلك من حضور عسكريّ متزايد لهذه القوة في منطقة تعتبر حساسة جيوسياسياً بالنسبة للجزائر باعتبارها تمثل عمقاً حيوياً واستراتيجياً لها وترتبط بمصالحها وأمنها القوميّ بشكل مباشر، ما يعني تهديداً أمنيّاً لها.

كلّ ذلك كان يعني بالنسبة للجزائر، امتداد الصراع الدوليّ والصراع على مستوى أقاليم مثل أفريقيا، بين روسيا والولايات المتحدة، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، بين فرنسا وتركيا، وامتدادها إلى ساحة مجاورة للجزائر وعلى حدودها مباشرة، وما يصاحب ذلك من تغلغل وتمدد عسكريّ لقوى دولية مختلفة وتثبيت وجودها على الأراضي الليبيّة، التي تمثل عمقاً استرتايجياً بالنسبة للجزائر.

وبرز من بين التهديدات على هذا المستوى تحديداً التهديد الفرنسي، والذي جاء بدايةً عبر مظلة تدخّل "الناتو" العسكريّ في ليبيا، بموجب القرار الدوليّ رقم (1973). وكان لفرنسا دور القيادة والمشاركة الأكبر في العمليات، وكانت العملية بمثابة بداية لتثبيت تغلغلها في شمال أفريقيا. إذ استمر الطيران الفرنسي بتنفيذ عمليات في الأجواء الليبية حتى بعد نهاية عمليات حلف شمال الاطلسيّ عقب سقوط نظام القذافي، بما في ذلك عمليات باستخدام الطائرات بدون طيّار (الدرونز)، وتحديداً خلال عمليات، منها "عملية الكرامة" التي قادها وأطلقها قائد "الجيش الوطنيّ الليبي، خليفة حفتر"، إذ قدمت دعماً وإسناداً لها، كما تقدم الإشارة إليه في الفصل الثالث، منذ انطلاقها في أيار (مايو) 2014م، كما سبقت الإشارة. وقد تواجدت قوّات فرنسيّة على الأراضي الليبيّة بعد انتهاء عمليات الناتو، إذ أعلن في العام 2016م

عن وجود قاعدة عسكرية فرنسيّة قرب بنغازي تهدف لدعم عمليات الكرامة بقيادة خليفة حفتر، وهي متموضعة بالتحديد في منطقة "بنينا"، قرب بنغازي، شرق البلاد (عمر، 2020: 175).

من المنظور الجزائريّ فإن فرنسا تعتبر دولة منافسة لها في مجالها الحيويّ المتمثل بمنطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، وهي المناطق المتداخلة معها اجتماعياً (قبليّاً) وأمنياً. وتدرك الجزائر عمق التواجد الفرنسي الاستخباراتي والعسكري والتفوق عليها ضمن محور دول إفريقيا الغربية، مما يهدد ويُضعف الدور الذي تسعى الجزائر إلى لعبه بشكل دائم على مستوى منطقة شمال أفريقيا والساحل الأفريقي، وهو ما تجد الجزائر بأنه تعزز بفعل تصاعد أحداث الأزمة الليبية والتدخلات الفرنسيّة فيها.

أما بخصوص التأثيرات على المستوى الاجتماعي، فتأتي المخاوف الجزائريّة بسبب من امتداد مكونات اجتماعيّة قبليّة بين البلدين كما هو في حالة قبائل "الطوارق". إلا أنّ احتمالية حدوث تصعيد ذو طابع انفصالي في مناطق جنوب الجزائر بقيت متدنية، خصوصاً مع ارتفاع وتيرة السيطرة والضبط الجزائرية للحدود، ومع عدم وجود كثافة سكانيّة في عموم مناطق جنوب الجزائر، بحيث يكون هناك مشكلة عرقية ذات زخم، إذ أن السكان بالصحراء في الجنوب الجزائري متوزعين في مراكز حضرية متوزعة على امتداد مساحات شاسعة، حيث تشكل الصحراء في جنوب الجزائر ما مساحته نحو (80%) من مساحة البلاد، إلّا أنه لا يسكنها سوى (2.5%) من إجماليّ السكان، في حين تتركز الغالبية العظمى من السكان في المناطق الشمالية والشريط الساحلي. وبالرغم من ذلك، فقد برزت في أعقاب الأزمة الليبيّة خطورة حركة تحرير أزواد في شمال مالي، والتي هي حركة انفصالية عمادها من قبائل الطوارق، وهو ما يعني بالنسبة للجزائر إمكان بروز مطالبة بالتوسع الانفصالي للطوارق إلى الداخل الجزائري باعتبارها مناطق امتداد للطوارق. وهنا جاء التحرك الرسمي الجزائري باتجاه رفض استقلال إقليم أزواد، وقد صرح

رئيس الوزراء الجزائري في حينه، أحمد أويحيى، لصحيفة لوموند الفرنسية أن ((الجزائر لن تقبل أبداً بالمساس بوحدة وسلامة أراضي مالي)) (دي دبليو، 2012/4/6).

وقد برزت الخشية في الجزائر، في أعقاب تصاعد أحداث الأزمة الليبيّة، وغياب حكومة مركزيّة في ليبيا يُمكن التعاون معها لضبط الأحداث، مع بروز خطر تفكّك وتقسيم الدولة الليبيّة، وفق سيناريوهات متعددة، مثل مشروع "الفدرلة" عبر تقسيم إلى الأقاليم الثلاثة (برقة، وطرابلس، وفزّان)، من إذكاء النزعات العرقية ومخططات التقسيم والحركات الانفصالية في عموم منطقة المغرب العربي. وتستشعر الجزائر تحديداً التهديد في الحراك الانفصالي في منطقة القبائل، شمال شرق الجزائر، والتي تضم ست ولايات، هي: تيزي وزو، وبومرداس، وبجاية، والبويرة، وسطيف، وبرج بوعريريج. وكانت المطالب الانفصاليّة في منطقة القبائل قد تجددت خلال الحراك الجزائري الأخير خلال العام 2019م، حيث سجلت فترة الأحداث ظهوراً مثيراً للجدل، لفرحات مهني، زعيم حركة انفصال منطقة القبائل، المنفي من الجزائر، والذي كان قد دعا إلى عسكرة الحركة الانفصالية ضد ما أسماه بـ "الاحتلال الجزائري"، وذلك في محاضرة إمام طلاب جامعيين عبر الإنترنت، حرض فيها على تقسيم الجزائر (إندبندنت عربية، 2019/4/29).

أما على مستوى تأثير الأزمة الليبيّة على الاقتصاد الجزائريّ، فإن الأزمة تتسبب في تعطيل عدد من المصالح الاقتصادية للجزائر في ليبيا، والتي يأتي في مقدمتها امتلاك شركة الطاقة الجزائرية، سوناطراك، لثلاثة حقول نفطيّة منتجة في منطقة غدامس الحدوديّة. وقد علّقت الجزائر نشاط شركتها في ليبيا أول مرة عام 2011م، ومن ثم عادت للنشاط عام 2012م، قبل أن تعاود التوقف مجدداً عام 2015م بسبب تدهور الوضع الأمني، إثر اندلاع الحرب الأهلية الليبية عام 2014م.

عدا عن عبور أنبوب غاز جزائري باتجاه إيطاليا عبر أقصى الساحل الغربي لليبيا، وهو الانبوب الذي تدير وتتولى الضخ عبره شركة إيني الإيطالية وقد تم المحافظة أمنه بالتنسيق مع القوات الموالية لحكومة الوفاق الليبيّة. هذا فضلاً عن مشروع "سونلغاز" المعطّل لتصدير ثلاثة آلاف ميغاواط من الكهرباء للشركة الليبية للكهرباء. يضاف إلى ذلك عن ليبيا تمثل سوقاً هامة للنقل الجويّ، بسعة تصل إلى (150) ألف مسافر سنوياً، ينتقلون عبر الخطوط الجوية الجزائرية في ليبيا، ومنها وإليها. كل ذلك إلى جانب الصادرات الجزائرية إلى ليبيا. وفي عام 2010م كان حجم صادرات الأدوية الجزائرية إلى ليبيا قد وصل إلى (300) مليون دولار، في حين وصل حجم صادرات المواد الغذائية إلى (600) مليون دولار. كلّ ذلك أصبح مهدداً بسبب تصاعد واستمرار الأزمة في ليبيا (المجلة، 2020/6/26).

أما فيما يخصّ الاستثمارات الليبية بالجزائر، فقد أشار تقرير صادر عام 2017م، عن الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار إلى انه قد تراجع حجمها على نحو حاد وليبيلغ نحو (86) مليون دولار فقط، في حين كان يقارب حجمها المليار دولار عام 2010م (أخبار ليبيا، 2017/11/13).

أما فيما يتعلق بتهديد اللجوء الليبي، فلم تحصل موجات لجوء على نحو واسع من ليبيا إلى الجزائر، وإنما كان هناك ليبيين اختاروا الانتقال من ليبيا إلى الجزائر عبر الحدود، بما في ذلك من غادر دون أوراق رسميّة، وعبر من غير مناطق المعابر الحدوديّة الرسميّة، وبالتالي اعتبروا بمثابة لاجئين وليسوا مقيمين. وفي حزيران (يونيو) من عام 2016م أكدت إحصائيات نشرتها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن عدد الليبيين الذين لجأوا إلى الجزائر منذ العام 2011م قارب نحو الأربعين ألفاً، يقيمون جزائرية خصوصاً في ولاية ولاية ايليزي الجزائريّة الحدوديّة مع ليبيا (إرم نيوز، 2016/9/5).

تجد الدراسة بأن الأزمة الليبية كان لها تأثيرات على الأمن القومي الجزائري وهو ما جاء نتيجة تفاقم وتدهور الأوضاع الأمنيّة في ليبيا، ما تسبب بتبعات على مستوى الإقليم بأكمله، تمثلت في تعزيز دعم نشاط الجماعات المتطرّفة على مستوى إقليم شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل الأفريقي، العمق الجنوبيّ للجزائر. وهو ما يعني خلق تهديدات أمنيّة استتبعها كلف اقتصادية على الجزائر، بسبب تهديدها للمنشآت الحيوية في الجنوب والشرق الجزائري، إضافة إلى رفع كلف ضبط وحراسة الحدود. ويضاف إلى ذلك التداعيات على المستوى الجيوسياسي، بسبب حالة الضعف في الدولة والليبية، وما قد تنتهي إليه من سيناريوهات قد تصل إلى التقسيم، سواء أكان معلناً أو واقعياً، وتصعيد مخاطر التقسيم على مستوى كامل المنطقة. إضافةً إلى ما ينشأ عن هذه التداعيات من تدخلات دوليّة، عسكريّة وأمنيّة وسياسيّة، على المستويات القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، بما في ذلك تحول ليبيا إلى منطقة نفوذ وتمركز عسكري وأمني لقوى إقليمية ودوليّة عدة، ما يشكّل تهديداً مباشراً للمصالح والاعتبارات الجيواستراتيجية الجزائرية. وكلّ ذلك دفع باتجاه بلورة سياسة خارجية جزائرية تتجاوب مع الأزمة الليبية بما يضمن تحقيق المصالح الجزائرية وتجنّب جملة التهديدات، وهو ما سيتم تناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني

الاستجابة الجزائرية للأزمة الليبيّة

بسبب من تأثر الجزائر بتطورات الأحداث في ليبيا، وما رافقها من حالة انهيار للدولة، وغياب لمؤسسات الحكم المركزيّ التي عرفتها ليبيا طوال حقبة الرئيس السابق معمر القذافي، كان لزاماً على الدولة الجزائريّة تطوير وتبني مواقف وسياسات تجاه الأزمة في ليبيا، لتكون بمثابة استجابة من قبلها للأزمة، وبحيث تكون معبّرة عن رُؤا وتوجهات صناع القرار في الجزائر حول سبل حفظ وتحقيق مصالح الدولة الجزائريّة فيما يتعلق بالازمة في ليبيا وانعكاساتها.

فيما يتعلق باستجابة الجزائر للأزمة الليبيّة، ومع انطلاق أحداث الحرب الأهلية في ليبيا عام 2011م، حرصت الجزائر على تجنب اتخاذ موقف داعم لطرف الثوّار، وذلك خشيةً من ردة فعل القذافي المضادة، وإمكانية قيامه بدعم تحركات في الشارع الجزائري إذا ما آلت نتيجة الحرب الأهلية لصالحه، وذلك كرد فعل في حال دعمت الجزائر الثوار، وهو ما عبّر عن تأثير إدراك صناع القرار في الجزائر لتاريخ العلاقات مع ليبيا على اتخاذ المواقف اتجاه الأزمة في ليبيا مع اندلاع الثورة الليبيّة عام 2011م (بن عنتر، 2011: 3).

سرعان ما اتجهت العلاقة بين الجزائر والمجلس إلى التوتر، بعد توجيه المجلس اتهاماً للجزائر بدعم نظام معمر القذافي وفتح الحدود لإمداده بالأسلحة والمقاتلين إبان الحرب الأهلية في العام 2011م، بين الثوّار ونظام القذافي (لخضاري، 2015، 269).

كان الموقف الجزائري قد بدا ممانعاً للتغيير في ليبيا، إذ لم تطالب الخارجيّة الجزائريّة برحيل القذافي ولم تصدر أيّة موقفاً مديناً له، ولم تقم بطرد السفير الليبي لديْها، كما رفضت مساندة الثوّار وإقامة قنوات اتصال معهم، وتقديم الدعم الدبلوماسي أو العسكري لهم.

برز الموقف الجزائري تحديداً فيما يتعلق برفض تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، حيث صوتت الجزائر بالرفض على قرار الجامعة العربية الصادر في الثاني عشر من آذار (مارس) 2011م والذي دعا الأمم المتحدة إلى التحرك عسكريّاً وفرض منطقة حظر للطيران في ليبيا. ما مهد وأعطى الشرعية لإطلاق عمليات حلف الناتو في ليبيا، بموجب القرار الدوليّ رقم (1973) لعام 2011م، الصادر عن مجلس الأمن (وهاب، 2015: 102).

وتضاعفت حساسيّة الجزائر إزاء عمليات "الناتو" مع قيادة فرنسا لها، وهي الدولة التي تعتبرها الجزائر بمثابة العدوّ التاريخي لها. وكان التدخل والحضور الفرنسيّ المستمر لاحقاً أحد أهم محركات المساعي الجزائريّة تجاه الأزمة في ليبيا. إذ أنّ الجزائر تعتبر فرنسا دولة منافسة لها في مجالها الحيويّ المتمثل بمنطقة شمال أفريقيا، تهدد الدور والمكانة التي تسعى إلى تبوئها على مستوى شمال أفريقيا.

وبسبب من تعاون المجلس الانتقالي وتنسيقه العمليات العسكرية مع حلف الناتو، تزايد الارتياب الجزائري من المجلس الانتقالي، وهو ما تعزّز مع المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الامنيّة الجزائرية بأن هناك عدد من المقاتلين الإسلاميين الليبيين الذين قاتلوا مع الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر وتم تسليمهم إلى العقيد القذافي، يشاركون في الحرب إلى جانب المجلس الانتقالي ضد كتائب القذافي (Zelin, 2013: 4).

وفي التاسع والعشرين من آب (أغسطس) 2011م، دخل عشرة أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرّية، وهم زوجة معمر القذافي، صفية فركاش وأبنائه عائشة، وهانيبال، ومحمد، إضافة إلى ثمانية من أحفاده. ما فسر باعتباره خطوة باتجاه مزيد من الانحياز لنظام القذافي وأسهم بالتالي بزيادة التوتر بين الطرفين (دي دبليو، 2011/8/29).

وجاء الموقف الجزائري الحريص على عدم الانخراط في دعم الثورة متسقاً مع السياسة الجزائريّة الملتزمة بعدم التورّط بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، وعدم الانحياز لأطراف دون أخرى في الصراعات الاهليّة.

ومع سيطرة الثوار على أجزاء واسعة من ليبيا، واقتراب الحرب إلى الحسم لصالح الثوار، وتحديداً في أعقاب انتصار الثوّار في معركة طرابلس في العشرين من آب (أغسطس) 2011م. وبعد تزايد الدول المعترفة بالمجلس الانتقالي، بما في ذلك المغرب، التي اعترفت بالمجلس في الثالث والعشرين من آب (أغسطس) 2011م، وهي المنافس الأول للجزائر على مستوى الإقليم، ومع إدراك ما قد يعنيه مثل هذا التقارب بين المغرب والنظام الليبي الجديد من تهديد لمكانة الجزائر الإقليميّة. جاء القرار الجزائري بالاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي في الثالث والعشرين من ايلول (سبتمبر) 2011م (لخضاري، 2015: 208).

وبعد سقوط القذافي، ومع مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بزيارة الجزائر والتقى الرئيس الجزائري السابق، عبد العزيز بوتفليقة، وتناول اللقاء انتشار

السلاح على الحدود وإجراءات ضبط الحدود، دون التطرق إلى تسليم أفراد عائلة القذافي، وفي آذار (مارس) جرى التوصل إلى اتفاق بين الجانبين حول مراقبة الحدود.

وكانت الاستجابة الأولى التي بادرت الجزائر لها هي تأمين الحدود مع ليبيا، خصوصاً مع تصاعد حالة الفوضى والاضطراب في ليبيا مع تأخّر قيام مؤسسات جديدة قادرة على بسط سيطرتها على كامل البلاد، فباشرت الجزائر زيادة عدد قواتها وتطوير معدات المراقبة على الحدود الليبيّة الجزائريّة، الممتدة بطول (982) كيلو متر.

استوجبت التعزيزات رفع الإنفاق العسكريّ، وذلك إثر تعزيز الإنفاق على وحدات حَرَسْ الحدود وفرق سلاح المشاة التي تم تجنيدها لهذه الغاية، سواء لحماية الحدود مع ليبيا، أو الحدود مع دولة مالي كذلك، إضافة إلى تعزيز تقنيات المراقبة الإلكترونيّة للحدود. وخلال العام 2012م وحده، كلّفت إجراءات التعزيز الأمنيّ الميزانيّة الجزائريّة، نفقات بأكثر من ملياريْ دولار، شملت نفقات الدعم اللوجستي للجيش، ونفقات إنشاء مراكز مراقبة عسكريّة جديدة (رحموني، 2019: 103).

وبعد اندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية (2014م – حتى الآن)، وانقسام البلاد، سياسياً وعسكريّاً، منذ العام 2014م. اتجهت المواقف والمساعي الجزائريّة نحو تبني موقف عدم الانحياز إلى أيّ من الطرفين، حكومة الوفاق، أو خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي، وعدم التورط في تقديم دعم وإسناد عسكري مباشر أو غير مباشر لأيّ من الجانبيْن، مع السعيّ لدعم وتقديم مبادرات للحل والتسويّة السلميّة، وذلك خلافاً لما اتجهت له دول عربية وإقليميّة أخرى، التي اختارت الانحياز لأحد الجانبين، كما في حالة مصر، وقطر، والإمارات، وتركيا.

كما اتجهت المواقف الجزائريّة لاستنكار ورفض أيّ تدخل عسكريّ أجنبي في ليبيا، ورفض أيّ مقترحات بالتقسيم، وهو ما عبّر عنه الرئيس الجزائري الحالي، عبد المجيد تبون، برفض "الصوملة"، إذ حذر تبون في تصريح لوسائل الإعلام في تموز (يوليو) 2020م من سيناريوهات تحويل ليبيا إلى صومال جديدة (الجزيرة نت، 2020/7/5).

وقد التزمت الجزائر بدعم المبادرات السلميّة، وهو ما جاء متفقاً مع سياسة الحياد الإيجابيّ التي تلتزم بها الجزائر، وما تتضمنه من مبادئ عدم الانخراط في صراعات خارج الحدود، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والدعوة لحلّ الأزمات الدولية بطرق سلمية، والمبادرة للقيام بدور الوساطة في سبيل ذلك (زغوني، 2016: 82).

وبناءاً على ذلك، تعاونت الجزائر وبشكل غير مسبوق مع المغرب لاستضافة جزء من الحوارات التي انطلقت في الصخيرات المغربية، فاستضافت اجتماعات تشاوريّة ما بين الفرقاء الليبيين، وكذلك بين عمداء البلديات الليبية، والتي أدرجت ضمن الاتفاق السياسي الليبي، وهي اجتماعات مهّدت إلى توقيع صيغة اتفاق الصخيرات الدولي النهائية في كانون الأول (ديسمبر) 2015م (الشيخ، 2015: 28).

انتهجت الجزائر سياسة متوازنة تقوم على بناء علاقات مع كافّة الأطراف الليبية، فمن جهة قدمت دعمها وتبنيها لاتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطنيّ التي تأسست بناءاً عليه، وذلك منذ تشكيلها في نيسان (أبريل) 2016م. إلا إنها، في الوقت ذاته، لم تنحَز للغرب الليبي بشكل كامل وإنما أبقت الصلات والعلاقات قائمة مع القيادات الممثلة للشرق الليبيّ. فاستقبلت عقيلة صالح، رئيس برلمان طبرق، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016م، ومن ثم اللواء خليفة حفتر في كانون الأول (ديسمبر)

2016م، وهو ما اعتبر بمثابة اعتراف جزائري ضمني ببرلمان طبرق، وبـ "الجيش الوطني" في الشرق (عبد الكريم، 2019: 68).

خلال الفترة اللاحقة، وبالرغم من استمرار المواجهات المسلحة على الأرض في ليبيا، اقتصرت المواقف الجزائريّة على إصدار التصريحات والمواقف المؤكدة على الالتزام بالحلّ السلمي ورفض أي تدخّل عسكري خارجي في ليبيا، ولكن دون القدرة على الدفع باتجاه تفعيل مسار دبلوماسي يؤدي إلى التسوية السلميّة، كما جاء في "إعلان تونس" في العشرين من شباط (فبراير) عام 2017م، الذي أعلن فيه وزراء من مصر، وتونس، والجزائر، دعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا، والتمسّك بالحلّ السياسي، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي في ليبيا (الحرة، 2017/2/20).

وبعد انفراج الأزمة الداخلية التي عصفت بالجزائر عام 2019م، التي تمثلت في سلسلة احتجاجات الحراك الشعبيّ الجماهيريّة، وما تلاها من انتخاب رئيس جديد، في كانون الأول (ديسمبر) 2019م، هو عبد المجيد تبون، وتوليه منصب الرئاسة في التاسع عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2019م، عادت الجزائر لتنشيط دورها تجاه الأزمة الليبيّة ومحاولة القيام بدور أكثر فعاليّة في ليبيا. وهو ما جاء أيضاً بعد تصعيد حفتر وتقدم قواته في عملية عسكرية انطلقت في نيسان (أبريل) 2019م باتجاه طرابلس، واستمرت بالتقدم حتى كانون الثاني (يناير) 2020م. إذ جاء الموقف الجزائري معبراً عن معارضة لإسقاط طرابلس في بيان وزارة الخارجية الجزائريّة الصادر في السادس من كانون الثاني (يناير) 2020م مؤكداً أنّ "الجزائر تعتبر العاصمة الليبية طرابلس خطا أحمر ترجو أن لا يجتازه أحد" (القدس العربي، 2020/1/6).

ويعود سبب الرفض الجزائري لدخول قوّات حفتر إلى طرابلس، إلى عدم اعتراف الجزائر بها باعتبارها جيشاً رسميّاً لليبيا، ورفض الجزائر أن تؤدي هذه الخطوة إلى فرض حلول بالقوّة للأزمة، والتجاوز بذلك عن المسار الدبلوماسي السلميّ الذي تلتزم به الجزائر، وتحديداً المسار الذي أتى به اتفاق الصخيرات ودعمته الجزائر.

أكدت الجزائر بذلك استمرار تمسّكها بالحلّ السلميّ بناءاً على قاعدة اتفاق الصخيرات، رافضةً سيناريو الحسم العسكري المدعوم من دول إقليميّة، مثل الإمارات ومصر، كما هو في حالة العمليات التي قادها اللواء خليفة حفتر. وهو ما تأكّد في الاتجاه الآخر أيضاً، بعد التدخل التركي المباشر، وموافقة البرلمان التركيّ على التدخل العسكري في ليبيا، في الثاني من كانون الثاني (يناير) 2020م، إذ عبرت الخارجية الجزائريّة مبشرة في حينه عن "تخوفها" منه (العين، 2020/1/2).

في السادس من كانون الثاني (يناير) 2020م، استقبلت الجزائر كلاً من فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الليبية، ووزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، وتزامن ذلك مع دعوة الجزائر مجلس الأمن الدولي إلى "تحمل مسؤولياته في فرض احترام السلم والأمن في ليبيا" (المملكة، 2020/1/6).

وفي الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) جاءت مشاركة الرئيس الجزائريّ، عبد المجيد تبون، في مؤتمر برلين حول ليبيا، والذي أكد بيانه الختاميّ على "وقف إطلاق النار وحظر التسلحّ في ليبيا وعودة جميع الأطراف إلى المسار السياسي ورفض أي تدخل أجنبيّ" (وكالة أنباء الأناضول، 2020/1/21)

ومن ثم عقد مؤتمر آخر، استضافته الجزائر، في الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) جمع دول جوار ليبيا، بهدف بحث نتائج مؤتمر برلين. إلا إن مخرجات هذه المؤتمرات والتحركات الدبلوماسيّة لم تنعكس على الأرض، إذ استمرّ القتال وتصاعد خلال الأشهر اللاحقة لانعقادها.

في تموز (يوليو) 2020م، ومع تسارع الأحداث في ليبيا، بما في ذلك نقل تركيا مقاتلين مرتزقة من سوريا، مقابل حديث مصر عن تسليح للقبائل في شرق ليبيا، وتأكيداً على الموقف الجزائري الرافض للتدخلات الخارجية العسكريّة في ليبيا، بادر الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، في الخامس من تموز (يوليو) 2020م، إلى اقتراح عقد جولة مشاورات بين طرفيْ الصراع في ليبيا، تهدف إلى إيجاد حل سياسي للأزمة، مؤكداً على رفض تسليح القبائل ومحذراً من تحول ليبيا إلى "صومال جديد"، بمعنى أن تصبح دولة مفككة تتنافس على ساحتها القوى الإقليميّة والدوليّة (الجزيرة نت، 2020/7/5).

وفي الثامن من تموز (يوليو) 2020م، وفي اجتماع لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في ليبيا، أكد وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، استعداد بلاده للقيام بدور وساطة. ولخص بوقادوم مبادرة بلاده في ثلاثة محاور: "وقف فوري لإطلاق النار، والحد من التصعيد في جميع المجالات، بما في ذلك قطاع الطاقة وتوزيع الثروة، والمساعدة في جلب الأطراف المتنافسة الليبية إلى طاولة المفاوضات" (يورونيوز، 2020/7/10).

ومن ثم تواصلت التحركات والتصريحات الجزائريّة المؤكدة على التسوية السلميّة للأزمة في ليبيا، وأهمها زيارة وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادم، إلى العاصمة التونسيّة، في الثامن والعشرين من

أيلول (سبتمبر) 2020م، والتي أكدّ فيها التطابق بين موقف بلاده وتونس حول الدفع نحو حلّ سياسي في ليبيا بعيداً من التدخلات الخارجيّة (الحرة، 2020/9/29).

وقد سعت الجزائر لتعزيز دورها الدبلوماسي في حلّ الأزمة الليبيّة، وذلك عبر ترشيح وزير الخارجية الجزائري الأسبق، رمطان لعمامرة، لتعيينه مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا، خلفاً للبناني غسان سلامة، الذي كان قد استقال في الثاني من آذار (مارس) 2020م، وهو الترشيح الذي قبلته الأمم المتحدة وطرحته على التصويت في مجلس الأمن في الجلسة المنعقدة بتاريخ التاسع من نيسان (أبريل) إلّا أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الاقتراح (روسيا اليوم، 2020/4/9).

وهو ما يعود إلى تقديرات أمريكية رأت في تعيينه احتمالية لإضعاف النفوذ والدور الأمريكي في الأزمة الليبية، أو توجيهها باتجاه مسارات أخرى لا تتفق ومصالحها، خصوصاً أن كان قد تم تعيين الدبلوماسيّة الامريكيّة، ستيفاني ويليامز، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بالإنابة) في آذار (مارس) 2020م، خلفاً لغسان سلامة، وهو ما كانت تطمح واشنطن لتثبيته بهدف الدفع باتجاه فرض المقاربة الأمريكيّة للأزمة.

واعتبرت الرئاسة الجزائرية، في تصريحات أدلى بها الناطق الرسمي باسمها، محمد السعيد بلعيد، أن رفض ترشيح رمطان لعمامرة لمنصب المبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى ليبيا، يشكل "فشلا أمميا"، مشيراً إلى الرفض الأمريكي جاء بضغط من دول ليس لها علاقة بمصالح الشعب الليبي (وكالة أنباء الأناضول، 2020/4/21).

وجاء تكثيف الجهود الدبلوماسيّة الجزائريّة تحديداً في العام 2020م، وبعد دخول الأزمة في ليبيا مسارات جديدة، إثر بروز دور لاعبين جدد أبرزهم روسيا وتركيا، إضافة إلى تحركات الولايات المتحدة الأمريكية ممثلةً بتحركات "الأفريكوم"، القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا، وتوجهها لتقديم مقترحات مثل إرسال قوّات أمريكيّة لتتمركز في تونس، إضافة إلى استمرار تدخلات دول أخرى، مثل مصر والإمارات العربية المتحدة وقطر، كما سبق تناوله في الفصل السابق.

وأمام كثرة الأطراف الدولية المتدخلة في الأزمة الليبية، حرصت الجزائر على تبني مواقف معتدلة ومحايدة، وذلك حرصاً على عدم توتير علاقاتها مع أيّ من الدول ذات المصالح في ليبيا، في حال قامت بالانحياز التام لأحد الأطراف، رغبةً منها في الحفاظ على العلاقات مع كل منها، فالانحياز إلى طرف حكومة الوفاق مثلا سيؤدي إلى توتير العلاقات مع مصر والإمارات وروسيا وفرنسا، والانحياز إلى الشرق الليبي يؤدي إلى توتيرها مع إيطاليا وتركيا وقطر.

وجاء التدخل الإيجابي الجزائري في الأزمة بغرض تحقيق التسوية، حرصاً من الجزائر على تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية في ليبيا، والتي تقدم تناولها في المبحث السابق.

ورغم تكرار الدعوات الجزائريّة للتسويّة، إلا أنه ومع تزايد عدد الفاعلين في الأزمة الليبية، بات جليّاً بان الملف الليبي أصبح أكثر تعقيداً، وبحيث تحتاج الوساطة الجزائرية في سبيل تعزيزها إلى دعم أوسع من أجل المساهمة في تحقيق أي تقدم لافت في الأزمة.

وقد أدركت الجزائر ذلك وهو ما يفسّر تعزيز الجهود الجزائريّة مؤخراً والرامية لخلق تقارب مع قوى فاعلة بشأن الأزمة، وذلك من أجل إعطاء المبادرات الجزائرية دعماً أوسع ومزيد من الزخم الدوليّ

المؤيد لها. فجاءت زيارة وزير الخارجيّة الجزائريّ، صبري بوقادوم، إلى تونس، في الثالث عشر من تموز (يوليو) 2020م، والتي التقى فيها الرئيس التونسي، قيس سعيّد، وجرى في اللقاء تناول الوضع في ليبيا، والتأكيد على التطابق الجزائري التونسي إزاء الموقف من الأزمة، والذي يتلخص بالدعوة إلى "وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة الحوار" (القدس العربي، 2020/7/13).

وفي الثاني والعشرين من تموز (يوليو) 2020م، حين التقى وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، نظيره الروسيّ سيرجي لافروف، في العاصمة الروسيّة موسكو، اتفقا على استحداث آلية للتشاور والتنسيق بشأن ليبيا. وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب اللقاء صرح بوقادوم: "اتفقنا على استحداث آلية للتشاور والتنسيق بشأن الأزمة الليبية من أجل المساهمة في إيجاد حل بالتنسيق مع مختلف مكونات الشعب الليبي". كما وأضاف "اتفقنا على قناعة متبادلة (روسيا اليوم، 2020/7/22). بأنه لا حل عسكريا في ليبيا، وأكدنا الاحترام القاطع لبعض المبادئ مثل وحدة ليبيا، وضرورة احترام سيادة الليبيين" (وكالة أنباء الأناضول، 2020/7/22).

تجد الدراسة بأن الاستجابة الجزائريّة للأزمة الليبيّة حافظت على خط ثابت اتسّم أساساً بعدم التوجه نحو التصعيد في ليبيا، لصالح أي من الأطراف والسيناريوهات، فلم تجد مصلحتها في التورط في الصراع والانقسام، وفرض طرف ما على الحكم في ليبيا، بلّ ظلّ التوجه الجزائري نحو دعم حلول التسوية والتوافق، وذلك إنطلاقاً من الإدراك الجزائري لضرورة خفض التوتر في ليبيا والإسراع نحو مرحلة بناء مؤسسات الدولة الليبية من جدديد من أجل فرض الأمن وعودة الاستقرار وإنهاء حالة الاقتتال والانفلات التي تجد فيها الجزائر أكبر مهدد لأمنها، على مختلف الصعد، في حال استمرارها.

وبالتالي اتجهت المساعي الجزائرية نحو دعم جهود التسوية، وهو ما تكثّف وظهر بشكل خاص في العام 2020م، إثر تصاعد الأزمة في ليبيا بالتزامن مع زيادة عدد الفاعلين والمتدخلين فيها. وهو ما جاء أيضاً مع استقرار النظام السياسي الجزائري وإعادة تشكيله داخلياً من جديد مع نهاية مرحلة حكم الرئيس السابق، عبدالعزيز بوتفليقة.

إلا أنه وبالرغم من المساعي الجزائرية الحميدة لإنهاء الأزمة، استمرت الأزمة والانقسام في ليبيا دون انتهاء، وهو ما يعود إلى تعدد الأطراف الإقليمية والدوليّة المنخرطة في الأزمة والداعمة لطرفيها، وبما يعيق التوصل إلى الحلّ التوفيقي، ويجعل كلّاً من الطرفين يميل باستمرار إلى التصعيد والتلكؤ في تقديم التنازلات الهامّة المطلوبة لإقرار التسوية الشاملة، وهو ما لم تستطع الجزائر أن تمارسه بشكل فعّال، حيث لم يكن بمقدورها إجبار أيّ من الأطراف على تقديم مثل هذه التنازلات، وهو ما يعود إلى طبيعة علاقة الجزائر مع هذه الأطراف، فهي بالرغم من احتفاظها بعلاقات مع الطرفين إلا إنها ليست علاقة دعم لطرف على حساب آخر، وإنما ظلّت علاقة ملتزمة بالتوازن والحياد، وهو ما أفقدها بالتالي جانباً كبيراً من القدرة على التأثير الحاسم، على كل من الطرفين.

الفصل الخامس

الخاتمة- الاستنتاجات-التوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة– الاستنتاجات –التوصيات

أولاً: الخاتمة

كانت لحظة اندلاع ثورة "17 فبراير" عام 2011م في ليبيا، بمثابة لحظة التفجير للحرب الأهليّة الأولى فيها، والتي استمرت حتى مقتل الرئيس السابق، معمر القذافي، في العشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2011م. وخلال هذه الحرب وفي الفترة التي أعقبتها مباشرة، بدت ملامح الوضع الجديد في ليبيا، والذي صاحب الحرب واستمر طوال مدة العشر سنوات اللاحقة، حيث انتشرت الفوضى والسلاح، وانتهى حكم السلطة والدولة المركزيّة الموحّدة في ليبيا، وباتت البلاد تدار من قبل حكومات ومراكز حكم متعددة على نحو لم يتحقق منذ استقلال ليبيا عام 1951م.

وصاحب ذلك تدخلات دوليّة خارجيّة، من قبل قوى وأطراف إقليميّة ودوليّة، وذلك بدءاً من انطلاق عمليات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في آذار (مارس) 2011م، والتي كان لها الدور الأكبر في إسقاط نظام حكم القذافي. ومن ثم توالت التدخّلات من قبل مختلف الأطراف، وبرز في مقدمتها عربيّاً وإقليمياً، التدخل القطريّ، الذي قاد وقدم دعماً لعديد كبير من التنظيمات المسلحّة التي وصفت بأنها إسلاميّة، وبلغت جهود التنسيق والتوحيد بينها ذروتها أواسط عام 2013م مع تشكيل "غرفة عمليات ثوار ليبيا" التي ضمتها. وترافق ذلك في حينه مع سيطرة اسلامية على المجلس الوطني الانتقالي الليبي. وبالتالي كانت ليبيا في حينه تظهر باعتبارها جزءاً مما كان يعرف في حين بـ "ثورات الربيع العربي"، وهكذا كانت تطورات الوضع في ليبيا جزءاً من سياق تنافس إقليمي أكبر.

وفي ذات الوقت أيضاً، كانت حالة الفوضى وغياب الأمن في ليبيا تخلق انعكاساتها على الجوار وفي الخارج، حيث أدت إلى تضاعف معدلات الهجرة عبر المتوسط، من أفريقيا، باتجاه أوروبا، وكما أدت إلى الإسهام في تضاعف نشاط الجماعات المتطرفة في مناطق الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى. كلّ ذلك كان يزيد من الإدراك الدولي لخطور تداعيات الأزمة الليبي، إقليمياً، وعلى مستوى العالم، ويوجه بالتالي باتجاه تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل لحلّ شامل بشأنها.

ومنذ العام 2014م، دخلت البلاد مساراً جديداً، مع إعلان اللواء خليفة حفتر انطلاق عملية الكرامة لمواجهة التنظيمات المسلحة المرتبطة بـ "غرفة ثوّار ليبيا"، والتي عرفت لاحقاً بتحالف "فجر ليبيا"، وجاءت عملية حفتر مدعوم من دول عربية في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة ومصر، وضمن سياق أعقب التحوّل في ناظم الحكم بمصر، الذي أدى لإنهاء حكم الإسلاميين هناك، وبالتلي ومن جديد تصاعد الصراع في ليبيا، وبدأ يأخذ طابع المواجهة الأهلية بين طرفين، أحدهما في الشرق والآخر في الغرب. وذلك ضمن سياق ومناخ إقليمي جديد، وسم أنه بمثابة مجابهة ومحو لمرحلة "الربيع العربي" التي سبقته.

تسبب اندلاع الحرب الأهلية الثانية بتكثيف الجهود الدوليّة، وتوجهت الجهود نهاية العام 2015م بعقد اتفاق الصخيرات، الذي قضى بتشكيل كيانات سياسية انتقاليّة. إلا إن الاعتراض الأبرز عليه جاء من قبل مجلس النواب الليبي المنتخب عام 2014م، والذي اعتبر بأن الاتفاق جعل أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته أعضاءاً في المجلس الأعلى للدولة، الهيئة الاستشارية المنبثقة عن الاتفاق. وبالتالي وعوضاً عن التوصل إلى التسوية الشاملة، تعمق الانقسام في البلاد، مع دخول العام 2016م،

وباتت منقسمة سياسيّاً وعسكرياً. كُلّ ذلك بالتزامن مع استمرار التدخلات الخارجيّة من قبل قوى إقليمية ودوليّة متعددة.

ومع استمرار الأزمة، واستمرار تعثر المبادرات لحلّها طيلة سنوات، تحولت البلاد شيئاً فشيئاً إلى ساحة للتنافس والمواجهة الدوليّة، وبدأ ذلك يبرز إلى العلن تحددياً منذ العام 2019م، مع تزايد مؤشرات التدخل الروسيّ، وما استتبعه من اعتراض وتحركات أمريكيّة، أو مع التدخل التركي العلني، والمواجهة والتحدي الفرنسي له. وهو ما انتهى إلى أن يعبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في أكثر من مناسبة، في العام 2020م، عن مخاوفه من تحول ليبيا إلى "صومال جديدة"، أو "سوريا جديدة". ليعبر بذلك عن مرحلة جديدة لم تعد المواجهة في ليبيا أهليّة، بين فرقاء ليبيين، وإنما مواجهة ومنافسة دوليّة على تحقيق مكاسب ومغانم في الجغرافيا الليبيّة.

في ضوء كل هذه التطورات، ومنذ بداية الأزمة في ليبيا، استشعرت الجزائر خطورة الأزمة الليبية ومدى انعكاساتها وتهديداتها للأمن القومي الجزائري، بدءاً من التهديد الأمنيّ المتأتي من الترابط الحدودي والجغرافي بين البلدين، وبخاصّة في ظل ما شهدته الجزائر من صراع أهلي كانت الجماعات الإسلامية المسلحة طرف فيه خلال فترة العشرية السوداء. إلى التهديد الاقتصادي، وبالتحديد خسارة الاستثمارات والفرص التجارية للجزائر في ليبيا. إلى التهديد الاجتماعي المتمثل بتصعيد نزعات الانقسام والانفصال على مستوى إقليم شمال أفريقيا. فضلاً عن التهديد الجيوسياسيّ، والمتمثل في تزايد الحضور والنفوذ الدولي في الجوار الجزائري. كلّ ذلك حتم على صانع القرار الجزائري بلورة سياسة جزائرية تجاه الأزمة الليبية، وبحيث يتم عبرها تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الجزائريّة في ليبيا، مع تجنب الخسائر قدر الإمكان.

وكان الاتجاه العام للسياسة الجزائرية بالمحصلة هو باتجاه تبني موقف الحياد والالتزام بعدم الانحياز لأيّ من أطراف الأزمة، الإقليميّة أو الدوليّة، مع تعزيز الأمن وجهود الضبط للحدود، إضافة إلى السعي للدفع باتجاه المسار التفاوضيّ، من أجل التوصل للحل السلمي للأزمة، وذلك بالتنسيق مع الجهود الدوليّة بهذا الخصوص، بما في ذلك الجهود التي دعمتها دولة منافسة على مستوى الإقليمي للجزائر، مثل المغرب. وحيث عرفت الجزائر نشاطاُ على مستوى الحراك الدبلوماسي الخارجي وخصوصاً بعد نهاية الحراك الداخلي الذي شهدته في العام 2019م. كما تميّزت الاستجابة الجزائريّة بالتزام الابتعاد عن الخيارات المسلحة والعسكرية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وذلك تجنباً للتورط في الأزمة، إضافة إلى الحرص الجزائري للحفاظ على العلاقات الجيدة مع مختلف الأطراف، المحليّة والدوليّة.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضيّة التي تضمنتها، توصّلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. بالإضافة إلى الأسباب المباشرة، بالإمكان العودة في تتبع جذور وأسباب الأزمة الليبيّة إلى بدايات مرحلة حكم العقيد القذافي، وبالتحديد ما اتسم به حكمه من تفريغ للحياة السياسيّة الحزبيّة، وتكريس للقبليّة، إضافة إلى غياب حكم المؤسسات في الدولة وبقاء اعتمادها على الطابع الشخصي المرتبط بالرئيس حصراً.

2. كان لانهيار القوات المسلحة الليبية مع نهاية حكم القذافي أثر بالغ في المرحلة اللاحقة، حيث أدى غياب أي دور للمؤسسة العسكرية في البلاد، خلافاُ للحالة المصرية حيث بقيت المؤسسة العسكرية بعد سقوط نظام مبارك، الأمر الذي أدى إلى تأجيج حالة الفوضى وانتشار السلاح والتنظيمات المسلحة وغياب الأمن في البلاد.

3. كانت الأزمة الليبية منذ اندلاع شرارتها الأولى في العام 2011م جزءاً من سياق إقليمي أوسع، ضمن ما عرف في حينه بمرحلة "ثورات الربيع العربي". والتي اتسمت بوصول الإسلاميين إلى مواقع الحكم، وهو ما حصل في ليبيا أيضاً، الأمر الذي ووجه بالرفض والمقاومة، سواء من قبل أطراف ليبية داخلية عديدة، أو من قبل أطراف إقليمية ما أدى بالنهاية لتوليد حراك مضاد، وبالتالي تصعيد حالة الصراع الأهلي وتجددها، انتهاءً باندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية عام 2014م، والتي لا تزال مستمرة.

4. مع اندلاع حالة الفوضى وغياب السلطة المركزية في ليبيا، برزت المطامع لدول عديدة في ليبيا، وجاء في مقدمتها دول فرنسا وإيطاليا والإمارات وقطر، التي حرصت على تحصيل فرص للاستثمار في موارد الطاقة الليبيّة، أو الحصول على امتيازات لإدارة الموانئ الليبية، والحصول على عقود إعادة الإعمار، ومن ثم تزايد تدخلات واهتمامات الدول، مثل تركيا، ومصر، وروسيا، والولايات المتحدة، وتعددت المطامع الاقتصادية والأمنيّة، لتشمل مساعي للفوز بعقود التسليح أو ضمان الأمن القومي، كما وشملت محاولة استغلال وملء حالة الفراغ الجيوسياسي الناشئة في جغرافيا بحجم وموقع الجغرافيا الليبية.

5. كان للأزمة في ليبيا تأثيرات عديدة، سواء على مستوى إقليم شمال أفريقيا، أو على المستوى العالمي، وجاء في مقدمتها التأثيرات الأمنيّة، حيث ساهمت حالة غياب السلطة وفوضى السلاح في تزايد نشاط الجماعات المسلحة داخل ليبيا وفي جوارها، وجاءت مقدمة ذلك مع اندلاع الصراع الأهلي في مالي عام 2012م. وأضيف إلى ذلك تضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين الذين اعتمدوا ليبيا سبيلاً مفضلاً للهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا، حيث بلغت أعداد المهاجرين ذروتها خلال العامين 2014م و2015م، كلّ ذلك زاد من الإدراك الدولي والإقليمي بضرورة التوصل إلى تسوية وحل شامل للأزمة في ليبيا.

6. منذ اندلاع بدايات الأزمة عام 2011م، وطوال السنوات اللاحقة، برزت حالة الضعف وغياب التنسيق على مستوى الدور العربي تجاه ليبيا. وهو ما تجسّد في ضعف حركة جامعة الدول العربية وشللها، واقتصارها على قرارات تتصف بالعموم والبعد عن التوجه نحو معالجة صميم الأزمة. وهو ما يمكن عزوه إلى الافتراق على مستوى المصالح ووجهات النظر والمواقف بين

الدول العربيّة بخصوص الأزمة. الأمر الذي أدى بالنهاية إلى إحداث المزيد من الضعف في النظام الإقليمي العربي وتدخل المزيد من الدول غير العربيّة في دولة عربية بموقع ومساحة مهمة في قلب الوطن العربي مثل ليبيا، وبالتالي ازدادت حالة التفكك والضعف في النظام الإقليمي العربي.

7. كان للأزمة الليبية تأثيرات على الأمن القومي الجزائري وهو ما جاء نتيجة تفاقم وتدهور الأوضاع الأمنيّة في ليبيا، ما تسبب بتبعات على مستوى الإقليم بأكمله، تمثلت في تعزيز دعم نشاط الجماعات المتطرّفة على مستوى إقليم شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل الأفريقي. إلا أن تعزيز الرقابة من قبل الجيش والامن الجزائري حال دون امتداد التأثير على نطاق واسع داخل الجزائر، وبقي محدوداً في إطار العمليات الحدوديّة. ويُضاف إلى ذلك التداعيات على المستوى الجيوسياسي، بسبب حالة الضعف في الدولة والليبية، وما ينشأ عن ذلك من تدخلات دوليّة، عسكريّة وأمنيّة وسياسيّة، وتحول ليبيا إلى منطقة نفوذ وتمركز عسكري وأمني لقوى إقليمية ودوليّة عدة.

8. تركزت الجهود الجزائريّة تجاه الأزمة في ليبيا على مساعي التوصل للتسوية السلميّة، والتزمت الجزائر بالبعد التام عن أي خيار مسلح أو كل ما يؤدي إلى التصعيد في ليبيا. إلا أن الدور الجزائري ظلّ مفتقداً للنجاعة اللازمة لإحداث التأثير المطلوب، وخصوصاً في ظل العدد الكبير من المصالح والتدخلات والمواقف الدولية المتباينة والمتنازعة في ليبيا، الأمر الذي جعل من التأثير الجزائري محددوداً، خصوصاً في ظل حياد الجزائر وعدم تورطها في الصراع عبر تقديم دعم مباشر، أو غير مباشر، لأحد الأطراف دون أخرى.

9. لم تتوفر الإرادة الدولية للحسم والتوصل للتسويّة الشاملة في ليبيا، وهو ما بدا مع عجز وضعف حركة مؤسسة الأمم المتحدة ممثلةً بمجلس الأمن ومبعوثيه إلى ليبيا، وهو ما يعود إلى تباين المواقف الدولية تجاه الأزمة، وتفضيل الدول الفاعلة إلى العمل وممارسة التأثير عبر قنوات وأدوات بديلة خارج القنوات والأدوات الدوليّة الرسميّة.

ثالثاً: التوصيات

1. ضرورة تفعيل الدور العربي للتوصل الحل والتسوية في ليبيا، وتحديداً دور جامعة الدول العربية، بحيث تكون منصة للتداول وتوحيد الآراء العربية بخصوص اللأزمة ومن ثم إقرار آليات تنفيذية تؤدي للتوصل إلى الح الشامل في ليبيا، باعتبار ذلك سبيلاً وحيداً لمنع حالة الاختراق للأمن القومي العربي من البوابة الليبيّة.

2. ضرورة تطبيق وتنفيذ مقررات الاجتماعات الدولية بخصوص ليبيا، وآخرها قرارات مؤتمر برلين، فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار شامل ودائم في ليبيا، مع تطبيق حظر لتوريد الأسلحة إلى ليبيا، وتشديد الرقابة البرية والجوية والبحرية في سبيل ضمان ذلك. وبما يؤدي إلى إتاحة الفرص للحلّ السياسي للتقدم.

3. ضرورة تفعيل دور مجلس الأمن ودور المبعوث الدولي إلى ليبيا، في سبيل توحيد وقيادة الجهود الدولية للتوصل إلى الحلّ في ليبيا، وبحيث يكون له دور واضح وحاسم في منع أي تدخلّ خارجيّ في ليبيا، وبالتحديد التدخلات ذات الطبيعة العسكرية والمسلحة، وذلك عبر قرارات وآليات تنفيذ وإجراءات عقابيّة مشددة.

4. ضرورة توجيه الجهود الإقليمية والدولية باتجاه بناء مؤسسات الحكم في ليبيا، بما في ذلك المؤسسات المدنية السياسية، وبطريقة عادلة ومرضية لجميع الأطراف الليبية، وكذلك بناء مؤسسات أمنية وعسكرية موحّدة، وبما يؤدي إلى إنهاء حالة الفوضى وغياب الأمن في البلاد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- الجوهري، اسماعيل بن حماد (2009). **الصِحاح؛ تاج اللغة وصِحاح العربية**. القاهرة – مصر: دار الحديث.

ثانياً: المراجع

العربية

- أبراش، إبراهيم (2009). **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- أبو نحل، أسامة أحمد (2013). **الحراك العربي المعاصر؛ دراسة سياسية سوسيولوجية**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.
- أبو هنيّة، حسن (2018). **الجهادية العربية: اندماج الأبعاد؛ النكاية والتمكين بين "الدولة الإسلامية" و"قاعدة الجهاد"**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الإدريسي، أبو زيد المقرئ (2015). **حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- بسيكري، السنوسي (2018). **مبادرة ماكرون وآفاق حل الأزمة الليبية**. قطر – الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

- بن عنتر، عبد النور (2011). **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولاً**. قطر – الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- بوبوش، محمد (2016). **الأمن في منطقة الساحل والصحراء** . الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- ترامبط، إيمان (2017). **تدخل حلف شمال الأطلسي في النزاعات الداخلية**. الأردن – عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- التير، مصطفى عمر (2013). **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا؛ المهمة العصيّة**. لبنان – بيروت: منتدى المعارف.
- حجال، صادق (2019). **ليبيا وإشكالية بناء الدولة–الأمة: 1951–2017**. الطبعة الأول. الأردن – عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- الحفيان، نورة (2020). **السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية**. مصر – القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- دابقي، يامن (2019). **الأزمة الليبية وموازين الصراع الدولي في معركة طرابلس**. تركيا – اسطنبول: مركز برق للدراسات.
- دابقي، يامن (2020). **فرنسا في ليبيا؛ الدور التاريخي المتجدّد ومستقبل النفو**ذ. تركيا – اسطنبول: مركز برق للدراسات.
- راشد، باسم (2020). **تأمين النفوذ: دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية**. الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات.

- رحموني، عبد الرحيم (2019). **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- زرنوقة، صلاح (2012). **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي؛ منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سالم، بول، وكادليك، أماندا (2013). تحديات العملية الانتقالية في ليبيا. في: **الربيع العربي؛ ثورات الخلاص من الاستبداد؛ دراسة حالات**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: شرق الكتاب للنشر.
- السبيطلي، محمد (2017). **الأزمة الليبية بين التدخلات الإقليمية والوساطات الدولية**. المملكة العربية السعودية – الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.
- سريبة، محمد عمارة (2019). النخبة السياسية الليبية وتحديات بناء الدولة الديمقراطية والمواطنة. في: **النّخب والانتقال الديمقراطي؛ التشكُّل والمَهمّات والأدوار**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شحاتة، رضا (2016). **العالم العربي؛ أرض الدول الفاشلة؟**. الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
- الشعلان، فهد أحمد (2002). **إدارة الأزمات؛ الأسس – المراحل – الآليات**. الرياض – المملكة العربية السعودية: أكاديمية نايف للعلوم الأمنيّة.
- الصواني، يوسف محمد جمعة (2013). **ليبيا؛ الثورة وتحديات بناء الدولة**. لبنان – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم (2001). **إدارة الأزمات والمفاوضات.** المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية: دار المآثر.
- عبد الكريم، محمد (2019). **ليبيا ما بعد القذافي؛ أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف.** مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- عوض، جابر سعيد (1992). **اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية.** الطبعة الأولى. مصر – القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة في جامعة القاهرة.
- عوض، جيهان عبد السلام (2019). **أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.** مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- العيثاوي، ياسين (2016). **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.** الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: دار الكتاب الأكاديمي.
- كانتي، مادي إبراهيم (2016). **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991.** الطبعة الأولى. مالي – باماكو: AfroAll Books.
- لخضاري، منصور (2015). **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات.** الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- لخضاري، منصور (2015). **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات.** الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- لخضاري، منصور (2020). **الرؤيتان، الجزائرية والتونسية، للأزمة الليبية.** قطر – الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

- لعروسي، محمد عصام (2020). **النزاعات المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ٱلأوسط وشمال أفريقيا**. الطبعة الأولى . مصر – القاهرة: مجموعة النيل العربيّة.
- محمد فهمي، عبد القادر (2014). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. الطبعة الثانية. الأردن – عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- مكنمارا، روبرت (1970). **جوهر الأمن**. ترجمة: يونس شاهين. القاهرة – مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- وهاب، فؤاد علي (2015). **قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي**. الطبعة الأولى. الأردن – عمّان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- ويري، فريدريك (2020). **تونس، دعوةٌ للصّحوة: كيف للتحديّات الأمنيّة اللّيبيّة أن ترسُم بوادر إصلاحيّة لمُؤسّسة الدفاع الوطنيّة التونسيّة؟**. الطبعة الأولى. لبنان – بيروت: مركز كارنيغي للدراسات.

الأجنبية

- Buzan, Barry (1983). **People, States and Fear**. 1st edition. UK – London: Wheatsheaf Books.
- Iratni, Belkacem (2017). **Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region; The Algerian Perspective**. Dakar – Senegal: Friedrich-Ebert-Stiftung.

- Kissinger, Henry (1969). **Nuclear Weapons and Foreign Policy**. 1st edition. UK – London: Wild Field and Nicholson.
- McNamara, Robert (1966). **The Essence of Security**. 1st edition. USA – New York: Harper Press.
- Pargeter, Alison (2013), **Libya; the rise and fall of Qaddafi**. U.S – N.Y: Yale University Press.
- Trager, Frank and Kronenberg Philip (eds.) (1973). **National Security and American Society**. 1st edition. USA – Kansas: Kansas University Press.
- United Nations (2017). **Impact of the Libyan crisis on the Tunisian economy: An estimation of the macroeconomic and fiscal impacts of the Libyan crisis on the Tunisian economy**. Lebanon – Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).
- Zelin, Aaron (2013). **Islamism in Libya**. 1st edition, USA – Washington D.C: Washington Institute.

ثالثاً: الدوريات

العربية

- حادي، ابراهيم (2018). الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. **مجلة الحوار المتوسطي**. المجلد: 9. العدد: 2. الجزائر – الجزائر: جامعة الجزائر.
- الحمد، جواد، وآخرون (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد (79)، ص: 41–60. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- زغوني، رابح (2016). أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح. **سياسات عربية**. العدد (23). ص: 82–94. قطر – الدوحة: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زقاع، عادل، ومنصوري، سفيان (2017). الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية. مجلة **سياسات عربية**. العدد: 25. ص: 47–54, لبنان – بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الزواوي، محمد سليمان (2014). التداعيات الإقليميّة للأزمة الليبيّة. **مجلة رؤية تركيّة**. العدد: 11. ص: 23–36. أنقرة – تركيا.
- ساحلي، مبروك (2019). تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي؛ دراسة حالة ليبيا. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد (86)، ص: 13–50. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الشيخ، محمد (2014). اشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد 2011. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد (68)، ص: 45–78. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

- الشيخ، محمد (2015). ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد (71)، ص: 13–42. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- علي، خالد حنفي (2014). دولة منزوعة السيطرة؛ محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة. **مجلة السياسة الدولية**. العدد (195)، ص: 15–25. مصر – القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.
- عمر، خيري (2020). التغيّر في الصراع العسكريّ الليبي وتداعياته الإقليميّة. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. العدد (92)، ص:171 – 180. الأردن – عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- فهيم، عبد الرحمن (2019). الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات. **مجلة قضايا ونظرات**. العدد (14). ص:18–30. مصر – القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.
- قلواز، ابراهيم، وغربي، محمد (2014). تداعيات تصاعد الأزمة الليبيّة على الأمن الإقليميّ والأمن الجزائري. **المجلة الجزائريّة للأمن والتنميّة**. العدد: 2014/7. ص: 22–34. الجزائر – باتنة: جامعة باتنة.

الاجنبية

- Buzan, Barry (1991). New Patterns of Global Security in the Twenty First Century. **International Affairs**. Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), pp. 431-451.
- Phelps, Norman (1986). Setting Up A Crisis Recovery Plan. **Journal of Business Strategy**. Vol. 6. No. 4. pp. 5-10.
- Wendet, Alexander (1992). Anarchy is what states make of it: The Social Construction of Power Politics. **International Organization**. Vol. 26. pp. 391-425.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

العربية

- أخبار ليبيا، 2017/11/13. **«الجزائرية لتطوير الاستثمار» تكشف حجم الاستثمارات الليبية بأراضيها**. رابط الموقع: http://www.akhbarlibya.net/. تاريخ الزيارة: 2020/12/1.
- إرم نيوز، 2016/9/5. **ليبيون فارون إلى الجزائر.. من اللجوء إلى طلب التجنس**. رابط الموقع: https://www.eremnews.com/. تاريخ الزيارة: 2020/12/1.
- إندبندنت عربية، 2019/4/29. **انفصاليون يقلقون الحراك الجزائري**. رابط الموقع: https://www.independentarabia.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- بوابة افريقيا الإخبارية، 2017/7/15. **الليبيون الأكثر عدداً ودعماً للسياحة التونسية**. رابط الموقع: https://www.afrigatenews.net/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.

- بي بي سي، 2014/7/19. **مقتل 22 عسكريا مصريا في هجوم على نقطة تفتيش بالصحراء الغربية**. رابط الموقع: https://www.bbc.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- بي بي سي، 2020/5/7. **تقرير أممي مسرب: مئات المرتزقة من "فاغنر" الروسية يقاتلون في ليبيا**. رابط الموقع: https://www.bbc.com/arabic. تاريخ الزيارة: 2020/5/26.
- الجزيرة نت، 2020/11/11. **أنباء عن خلافات بين المشاركين في ملتقى الحوار الليبي بتونس حول وثيقة البرنامج السياسي**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- الجزيرة نت، 2018/10/13. **طرابلس تطالب أبو ظبي بردع "سارقي" النفط الليبي**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/10/1.
- الجزيرة نت، 2020/4/19. **في ليبيا.. الطائرات التركية تضعف حفتر أكثر فأكثر**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- الجزيرة نت، 2017/7/25. **الدور الغربي في ليبيا.. اضطراب وتضارب**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/9/16.
- الجزيرة نت، 2020/5/27. **ليبيا.. مرتزقة فاغنر ينسحبون من بني وليد وواشنطن تحذر من التدخل الروسي**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/5/28.
- الجزيرة نت، 2020/7/5، **رئيس الجزائر يحذر من تحول ليبيا إلى "صومال جديد"**. رابط الموقع: https://www.aljazeera.net/. تاريخ الزيارة: 2020/8/9.

- الحرة، 2020/8/18. **مسؤول ليبي يكشف عن أول اتفاق علني مع قطر**. رابط الموقع: https://www.alhurra.com/. تاريخ الزيارة: 2020/9/14.
- الحرة، 2017/2/20. **تحقيق مصالحة ورفض التدخل الأجنبي... توقيع إعلان بين الجزائر وتونس ومصر لدعم التسوية في ليبيا**. رابط الموقع: https://www.alhurra.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.
- الحرة، 2020/9/29. **توافق بين الجزائر وتونس على أهمية الحل السياسي في ليبيا**. رابط الموقع: https://www.alhurra.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- حقائق أون لاين، 2015/7/12. **الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس**. رابط الموقع: https://www.hakaekonline.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- دي دبليو، 2011/8/29. **الجزائر استقبلت زوجة القذافي وثلاثة من أبنائه**. رابط الموقع: https://www.dw.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/18.
- دي دبليو، 2020/6/5. **جدل واسع بشأن وحدة "أفريكوم" المزمع إرسالها إلى تونس**. رابط الموقع: https://www.dw.com/ar. تاريخ الزيارة: 2020/8/9.
- دي دبليو، 2012/4/6. **رفض دولي وإقليمي لإعلان الطوارق استقلال شمال مالي**. رابط الموقع: https://www.dw.com/ar. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- دي دبليو، 2020/6/6. **"إعلان القاهرة" بشأن ليبيا . حفتر يقبل به وحكومة الوفاق ترفض**. رابط الموقع: https://www.dw.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.

- روسيا اليوم، 2020/9/16. **تركيا تعلن عن قرب التوصل إلى اتفاق مع روسيا بشأن الهدنة والحل السياسي في ليبيا**. رابط الموقع: https://arabic.rt.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- روسيا اليوم، 2020/6/22، **الولايات المتحدة تصدر بيانا عقب لقاء وفد "أفريكوم" مع السراج حول "تصاعد التدخل الأجنبي في ليبيا"**. رابط الموقع: https://arabic.rt.com/. تاريخ الزيارة: 2020/8/9.
- روسيا اليوم، 2020/7/22. **لافروف يستقبل نظيره الجزائري صبري بوقادوم**. رابط الموقع: https://arabic.rt.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/19.
- روسيا اليوم، 2020/4/9. **بعد رفض واشنطن لعمامرة.. غوتيريش يبحث عن مبعوث آخر إلى ليبيا**. رابط الموقع: https://arabic.rt.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/18.
- سبوتنيك، 2020/1/8. **أردوغان يعلن رسميا انتشار 35 عسكريا تركيا في ليبيا**. رابط الموقع: https://arabic.sputniknews.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- سي إن إن، 2020/6/20. **السيسي: تجاوز سرت والجفرة "خط أحمر" لمصر.. وأي تدخل لنا في ليبيا تتوفر له شرعية دولية**. رابط الموقع: https://arabic.cnn.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.
- العرب، 2020/11/21. **باريس تدعم "إيريني" لحظر نقل الأسلحة التركية والروسية إلى ليبيا**. رابط الموقع: https://alarab.co.uk/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.

- العين، 2020/1/2. **الجزائر ترفض التدخل الأجنبي في ليبيا وتقرر التحرك بـ"مبادرات"**. رابط الموقع: https://al-ain.com/. تاريخ الزيارة: 2020/9/15.
- فرانس 24، 2020/8/28. **اليونان تصادق على اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع مصر في ضوء "أنشطة تركيا غير القانونية"**. رابط الموقع: https://www.france24.com/ar. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- فرانس 24، 2019/12/31. **الجامعة العربية تدعو في اجتماع طارئ بالقاهرة إلى منع التدخلات الخارجية في ليبيا**. رابط الموقع: https://www.france24.com/ar. تاريخ الزيارة: 2021/1/10.
- القدس العربي، 2020/7/13. **تونس والجزائر تؤكدان العمل معا لتجاوز المحنة الليبية**. رابط الموقع: https://www.alquds.co.uk/. تاريخ الزيارة: 2020/10/19.
- القدس العربي، 2020/5/15. **تقرير سري للأمم المتحدة: الإمارات منخرطة في توريد السلاح إلى حفتر**. رابط الموقع: https://www.alquds.co.uk/. تاريخ الزيارة: 2020/9/14.
- القدس العربي، 2020/1/6. **الجزائر: طرابلس خط أحمر نرجو أن لا يجتازه أحد**. رابط الموقع: https://www.alquds.co.uk/. تاريخ الزيارة: 2020/10/18.
- المجلة، 2020/6/26. **سياسيون جزائريون: التسوية السياسية الحل الوحيد للأزمة الليبية**. رابط الموقع: https://arb.majalla.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.

- المغرب، 2019/2/20. **رغم تراجع عدد المنتجات المصدرة: الصادرات التونسية إلى ليبيا تتعافى وتتطور بـ 103 % في جانفي المنقضي.** رابط الموقع: https://ar.lemaghreb.tn/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- المملكة، 2020/1/6. **الجزائر تدعو إلى "فرض وقف إطلاق النار" في ليبيا**. رابط الموقع: https://www.almamlakatv.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- المنصة، 2018/12/12. **موانئ دبي العالمية ستدير ميناء بنغازي لمدة 50 عاما .. اتفاقية ضخمة قيمتها 450 مليون دولار**. رابط الموقع: https://elmanassa.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/1.
- موقع أخبار الأمم المتحدة، 2020/11/5. **اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) تعقد أول اجتماعاتها داخل ليبيا**. رابط الموقع: https://news.un.org/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- مونتي كارلو الدولية، 2020/4/28. **وزير الداخلية في حكومة الوفاق يتهم باريس بدعم خليفة حفتر**. رابط الموقع: https://www.mc-doualiya.com/. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- مونيتور، 2019/3/27. **عودة آلاف المصريّين إلى ليبيا... هل ينعكس إيجابيّاً على الاقتصاد المصريّ؟**. رابط الموقع: https://www.al-monitor.com. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.

- ميدي 1، 2018/10/29. **ناصر بوريطة: المغرب يؤمن بأن تسوية الملف الليبي يجب أن تأتي من الليبيين أنفسهم**. رابط الموقع: https://www.medi1.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.
- الوسط، 2018/9/12. **تفاصيل نص قرار الجامعة العربية بشأن «تطورات الوضع في ليبيا»**. رابط الموقع: http://alwasat.ly/. تاريخ الزيارة: 2021/1/10.
- وكالة أنباء الأناضول، 2020/1/21. **55 بندا يرسمون مستقبل ليبيا.. نص البيان الختامي لمؤتمر برلين (وثيقة)**. رابط الموقع: https://www.aa.com.tr/ar. تاريخ الزيارة: 2020/11/1.
- وكالة أنباء الأناضول، 2020/4/21. **الرئاسة الجزائرية: عدم تعيين لعمامرة مبعوثا إلى ليبيا فشل أممي**. رابط الموقع: https://www.aa.com.tr/ar. تاريخ الزيارة: 19/10/ 2020.
- وكالة أنباء الأناضول، 2020/10/23. **فرنسا تسعى لحشد دول جوار ليبيا ضد تركيا**. رابط الموقع: https://www.aa.com.tr/ar. تاريخ الزيارة: 2020/11/21.
- وكالة أنباء الأناضول، 2020/7/22. **وزير خارجية الجزائر: استحداث آلية تنسيق مع روسيا حول ليبيا**. رابط الموقع: https://www.aa.com.tr/ar. تاريخ الزيارة: 19/10/ 2020.
- يورونيوز، 2020/7/10. **وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية**. رابط الموقع: https://arabic.euronews.com/. تاريخ الزيارة: 2020/10/18.

الأجنبية

- Encyclopedia Britannica, 20/4/2016, **North Africa**. At: https://www.britannica.com/. Accessed at: 15/12/2019.
- The Wall Street journal2020/5/19 ،. **Libyan Warlord Slows Offensive as Turkey Turns War's Tide**. at: https://www.wsj.com/. Accessed at: 2020/11/1.
- UN, 17/3/2011, **s/res/1973.** At: https://www.un.org/. Accessed at: 27/8/2020.
- Worldometers, **Libya Oil**. at: https://www.worldometers.info/. Accessed at: 4/4/2020.